شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 17 - June 2004

العدد السابع عشر – يونيو ٢٠٠٤

لحل أزمة العنف: بندر يرى إعلان الجهاد

الإصلاحيون: أجندة زمنية للإصلاحات

محاربة النتيجة لا تكفي لصد العنف

طريق مسدود أمام خيار تكسير العظام

وكيل وزارة الإعلام: منجل مكسور وفي زمن القحط

عملية الخبر والمستور الأيديولوجي في الرواية

العراق الشمّري وعقدة السعودية من الحرف (ش)!

في ظلال حادثة الخبر: العنف وحلول الأثر المفقود

أوهام الحلول السريعة لأزمة العنف في السعودية

الشروط الموضوعية لتحقّق الديمقراطية وتطوّرها

قلة أدب

قرأت فى القرآن :
تبت يدا أبى لهب
فأعلنت وسائل الإذعان
إن السكوت من ذهب
أحببت فقرى .. لم أزل أتلو :
وتب
ما أغنى عنه ماله و ما كسب
فصودرت حنجرتى
بجرم قلة الأدب
و صودر القرآن
لأنه .. حرضنى على الشغبِ

طبيعة صامتة

فى مقلب القمامه
رأيت جثة لها ملامح الأعراب
تجمعت من حولها النسور و الدباب
و فوقها علامة
تقول : هذى جيفة
كانت تسمى سابقا ....كرامه

أحمد مطر ـ لا فتات

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

السيناريو الأسوأ

كل المؤشرات تفيد بأن العنف مستمر الى أن يشاء الله، وأن الأجهزة الأمنية السعودية فقدت قدرتها كما أثبتت عملياً عجزها في مواجهته وانهائه.

وكل المؤشرات تفيد بأن لا إصلاح سياسي قادم في القريب العاجل ولربما في المدى المنظور، حتى يثبت للأمراء السعوديين بأن معالجتهم الحالية للملف الأمني فاشلة، وهم لم يقتنعوا بعد بذلك، ويبررون الأمر بأن ما يجري مجرد تراجع مؤقت، وأنه لم تبق سوى خليّة عنفية واحدة يمكن تدبّر أمرها، ومن ثمّ لا حاجة الى إصلاحات ولا إلى تنازلات سياسية.

السيناريو الأسوأ هو أن يتوجه دعاة العنف بجهدهم الى المنشآت الإقتصادية، وبالتحديد النفطية، ونحن هنا لا نناقش الإمكانية فقد أثبتوا أنهم قادرون على ذلك، مهما ادّعت الحكومة بأن تلك المنشآت محروسة جيداً. وإنما الحديث عن نية العنفيين في ذلك. فحتى الآن لا تنبئ هجمات ينبع والخبر، رغم انها وقعت قرب منشآت ومؤسسات اقتصادية ونفطية، أن العنفيين يتقصدون مهاجمة مصالح البلاد والعباد الإقتصادية، اللهم إلا من زاوية إخراج الأجانب، وبالتالي فإن الخبراء الغربيين وغيرهم قد يجبروا على الرحيل من المملكة، وهذا لو حدث بشكل سريع وشامل فإن سيسبب مشكلة ولكن في المحصلة النهائية يمكن معالجته بصورة من الصور، مع قليل من الألم.

لكن حادثتي الخبر وينبع، والتركيز الإعلامي الشديد على موضوع النفط، قد يغري خلايا القاعدة في المملكة على مهاجمة المنشآت النفطية بشكل مباشر. وهي منشآت منتشرة في أماكن عديدة وعلى مساحة عشرات الألوف من الكيلومترات، مثل الأنابيب والمئات من آبار النفط غير المحروسة أو التي لا يمكن حراستها وسط الصحارى والقفار.

تستطيع الحكومة توفير حماية كبيرة لمنشآت النفط التكريرية، وحماية مصباته وموانئه، ولكنها لا تستطيع أن تحمي كل أنبوب نفط، ولا كل بئر نفط، ولنا أن نتخيل فقط أن خط البترولاين الذي ينقل النفط من شرق المملكة الى غربها عند ميناء ينبع، يبلغ طوله أقل من ألفي كيلو متر، ولا يمكن والحالة هذه ان تتوفر الحماية له بشكل كبير، وإذا ما حدث وتعرض للتخريب فإن جزء من صناعة البتروكيماويات في ينبع ستتضرر بل ستتوقف، كما أن تحميل النفط من هناك سيتوقف، وسيزداد الضغط على الموانئ في الشرقية وبالخصوص من ميناءي الجعيمة ورأس تنورة، اللذان قد لا يستطيعا تحمّل الشحن الزائد، خاصة مع زيادة إنتاج المملكة والذي قد يصل في وقت قريب الى ما يقرب من العشرة ملايين أو قد يتجاوزها الى ١٢ مليون كما يقول بعض الخبراء.

المهم في كل هذا ليس الضرر الناجم على المملكة واقتصادها، فهي على الأرجح ستواصل تصدير نفطها قدر استطاعتها ومهما بلغ الأمر، وحتى لو انخفضت الطاقة التصديرية الى النصف بفعل التخريب، فإنها تستطيع تعويض النقص في مدخولها النفطي من ارتفاع أسعار النفط المتوقعة آنئذ والتي قد تصل بسعر برميل النفط الى ستين دولاراً.

إنما المهم هو الضرر الذي ستعانيه الدول المستهلكة، وهي كل دول العالم، وخاصة الغربي منه. فارتفاع أسعار النفط في حال تعرض منشآت المملكة النفطية للضرر، قد يدفع بالأسعار عالياً، وحينها سيتغير نمط الحياة في الغرب، وسترتفع أسعار كل المنتجات كما الأجور، وقد يتخلى الكثيرون عن سياراتهم ـ كما يتحدثون الآن في لندن ـ واستخدام المواصلات العامة.

والسؤال الى أي قدر يتحمل الغرب هذه المصيبة، وما هي خياراته؟ هل يتدخل عسكرياً ويحتلّ آبار النفط؟ هل يضغط على النظام من أجل الإصلاحات؟ هل يطرح مشاريع التقسيم ويفصل مناطق العنف أو المولدة له (نجد) عن مناطق النفط (الشرقية) وعن مناطق الدين (الحجاز)؟ وإذا ما تدخل، فهل الغرب قادر فعلاً على توفير حماية أفضل؟ وهل تستطيع العائلة المالكة مواجهة الضغوط حين تفشل في حماية إمدادات النفط وتوفيره بشكل رخيص والذي يشكل القاعدة السياسية التي تحمي النظام السياسي عند حلفائه الغربيين؟

أسئلة لن تكتمل الإجابة عليها إلا إذا وقعت المصيبة لا قدر الله.

في ظلال حادثة الخبر

العنف وحلول الأثر المفقود

أحبطت حادثة الخبر في التاسع والعشرين من مايو محاولات الحكومة لتبديد المخاوف لدى شركات النفط العالمية التي بدأت تواجه مخاطر جدية ضد موظفيها ومشاريعها الاستثمارية في مجالي النفط والغاز.. وقد رجحت كفة التوقعات التي حملتها تقارير ودراسات أجنبية بأن حقل النفط سيكون الجبهة الأكثر ترشيحاً لمعركة الجماعات المتشددة في هذه الفترة، كما شكّكت التقارير في الكفاءة العسكرية لدى الاجهزة الامنية السعودية في مواجهة تحديات بحجم العمليات المنظّمة التي تقوم بها الجماعات المتشددة بصورة متقنة ومنسّقة. وقد نبّهت التقارير الى أن المخاطر الكامنة لا تتكافىء مع الاستعداد لمواجهتها أو إحباطها قبل وقوعها بل قد تكون إحدى الكواشف الجلية عن ضعف الدولة وهشاشتها.

إن تواصل مسلسل حوادث العنف وتصاعده بوتيرة مثيرة للقلق في مقابل فشل الدولة في إيقاف هذا المسلسل او الخروج بحل حاسم وشامل لمشكلة عميقة الجذور يمثل ـ أي العنف إحدى الدالاّت عليها والتمظهرات الراديكالية في التعبير عنها، الامر الذي أدى الى إنهدام أجزاء كبيرة من مصداقية الدولة، بل أمكن القول بأن الحكومة فقدت شريحة كبيرة من المتعاطفين معها والمساندين لها في مثل هذه الحوادث، وهذا مؤشر خطير على فقدانها الآهلية والجدارة وأخيراً المشروعية.. لا ريب أن الحكومة تدرك تماماً الآن بأنها خسرت قطاعاً من المناصرين لها في معركة العنف، لأنها ضنّت عليهم سابقاً بحل يكفل نجاة الجميع، ولذلك فهناك من بات على قناعة راسخة بأن العنف هو مشكلة الحكومة وحدها ولتتكفل هي بحلها، بل هناك من ساقه اعتقاده بخداع الطبقة الحاكمة ومكرها وفسادها الى أن يرى في العنف ظاهرة ضرورية من أجل تصحيح مسار السلطة المعوّج، وتنبيه الدولة الى خيارات الحل الاستراتيجي.

فمنذ منتصف مايو الماضي، قررت الحكومة اغلاق أبواب الحل المنتظر والناجز، أي الاصلاح السياسي كحل حائز على الاجماع الوطني الشعبي وشبه الرسمي، وبذلك سلبت من يدها حلاً كان يمكن أن تحارب بالمؤيدين له ظاهرة العنف والضالعين فيها ومن يديرها ويغذيها مالاً وفكراً ورجالاً، وبقيت منذاك تحارب في معركة مازالت تدلّ كافة المؤشرات على خسارتها الفادحة فيها، رغم الادعاءات المتواصلة على الانتصار!!

لم تكشف مواجهات قوات الامن مع الجماعات المتشددة عن مفاجأة جديدة، وواقع الحال ينبىء عن أن ليس لدى الحكومة حل آخر غير القوة، ولأن الرؤية العامة مندكّة في حيز التفسير التجزيئي للظاهرة العنفية في البلاد، وبالتالي فإن منهجية الحل مستمدة من تشخيص مبتور وجزئي للمشكل الأمني.. ولا غرابة في ذلك، فإن تجزئة المشكلة هي ديدن الحكومة، وأن عملية الفصل بين ظاهرة العنف وجذورها ومصادر تغذيتها، وهكذا صناعة حلول مجزّئة وآنية ليست سوى مكوّناً أساسياً من مكونات السياسات العامة للدولة. تماماً كما هي تجزئة المعركة ضد المشكلات العامة التي تشهدها البلاد كالعنف الآن.. فهناك إصرار شديد على فصل المشكلات عن بعضها والتعامل جزئياً مع المشكلة الأكثر تفجّراً وخطراً على إستقرار السلطة، وفصلها عن جبهات ساخنة تزوّد وبطاقة هائلة المعركة الاصلية، أي العنف، فلماذا لا نسمع عن معركة على جبهات ساخنة مثل البطالة والفساد الاداري وانهيار الخدمات والرعاية الاجتماعية، وهي تمثل مفردات أساسية في عملية اصلاحية شاملة، كما أنها تمثّل مغذّيات غنية للعنف.

إن حوادث العنف تثبت مكرراً ومجدداً بأنها لم تعد حالات معزولة وهامشية أو مقطوعة الجذور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإن ألحّت الحكومة وبعناد شديد على تصويرها كذلك، فقد تحوّل العنف الى ظاهرة تدميرية على المستويين الاجتماعي والسياسي، وأن الحل الأمني لم يفشل في التعامل معها فحسب، بل فاقم من الظاهرة وخطورتها، لأن فشله المتكرر منح الجماعات المسلّحة قناعة إضافية وحوافز جديدة على الاستمرار ولعل بيان المجموعة يعكس ذلك.. إن نشوة النصر المؤزر الذي حققه المسلّحون في معركة الخبر (أو الغزوة على حد تعبير البيان)، يغذي غريزة الاقتحام وتصعيد المعارك، لأن الانتصار يولّد انتصاراً آخر أو قناعة بإمكانية حصوله..

إن المؤدى النهائي لحوادث العنف أن الاخيرة أفضت الى ما يمكن وصفه بـ (تمزّق الهالة)، فقد كشفت الحوادث عن حدود قوة الحكومة وابداعيتها ووسائلها في إبتكار الحلول، وهذا ما يجعل المجموعات المتشددة المسلّحة في مأمن، لعلمها المسبق بالعاقبة أو ردود الفعل المتوقعة من جانب الحكومة، بل الانكى حين تدرك هذه المجموعات حجم قوة الحكومة. فالخشية تقل حين يعلم المرء عاقبة فعله، وحين ينكشف أمامه مصادر التهديد المحيطة به او التي يحملها له خصمه.

من جهة اخرى، أن هذه الحوادث ثبّتت حقيقة جديدة وهي أن البنية الأمنية للدولة غير مؤهلة بدرجة كافية لجبه ومواجهة تحديات من نوع حروب العصابات، أو أحداث عنف كبيرة، وقد أثبتت حادثة الخبر هشاشة هذه البنية، حيث تمكّن المسلّحون بعد

مضي أربع وعشرين ساعة على محاصرتهم داخل مجمع الواحة السكني من الافلات من قوات الامن التي كانت تحاصر المبنى بعد أن قتلوا عدداً من الرهائن وخطفوا بعضاً منهم..

لقد أظهرت هذه الحوادث بأن قوات الأمن (دع عنك حراس الأمن في المجمعات التجارية والسكنية) غير مدربة بدرجة كافية وكفوءة، وقد يختفي وراء ذلك ما هو أخطر.. أي انعدام القناعة أو تآكلها بالقيام بواجب الدفاع عن الدولة أو الاحساس بهذا الواجب، تماماً كانعدام أو تبدد الاحساس بواجب الدفاع عن النظام العراقي البائد في معركة بغداد الشهيرة سياسياً وغير الشهيرة عسكرياً.

وتستعيد حادثة الخبر عملية اقتحام الحرم عام ١٩٧٩ حيث رفض الجنود إقتحام الحرم وخوض مواجهة مسلّحة ضد المعتصمين بداخله، لعدم قناعتهم بهذه المعركة، حتى أن أحد كبار الأمراء رمى بشماغه وعقاله على الأرض غاضباً من إحجام الجنود بعد أن فشل في إقناعهم بجدارة المعركة الامر الذي أدى الى اشراك كتيبة فرنسية لانهاء المعركة.

وهذا يدفع للتأمل طويلاً، فالجندي إنما يندفع نحو المعركة والفداء بالروح محثوثاً بوزاعين:

الاول: الإحساس بجدارة الحكم وأهله.

الثاني: المشاعر الدينية والوطنية العميقة.

فقد تجد في بعض الحروب من أفنوا أعمارهم فداءً لغايات دينية ووطنية وتلبية لمشاعر داخلية عميقة بالرغم من عدم إيمان هؤلاء الجنود بكفاءة السلطة وأهلها. إن الفارق بين الجندي والموظف يكمن في أن الاخير يعمل للحصول على وظيفة لا تنطوي على مخاطر ولا تتطلب مستوى من التضحية قد يصل الى حد الافناء التام للجسد، بل تتضاءل نسبة الخطر والاحساس به الى نقطة قريبة من الصفر، بينما الأمر بالنسبة للجندي مختلف تماماً لأن الوظيفة وإن كانت مؤمّنة فإن الاحساس بالخطر يظل قائماً كما أن التضحية بالروح تمثل إحدى الاحتمالات الكبيرة. ولكن للأسف ان الفاصلة بين الجندي والموظف في بلادنا قد تلاشت الى حد كبير، وتبعاً له تلاشى الاحساس بالتضحية والخطر، وهذا يمثل إحدى الفوارق الجوهرية بين أفراد الجماعات المتشددة وعناصر القوات الامنية، فهؤلاء الافراد يحملون رسالة دينية وغايات كبرى كتطهير الجزيرة العربية من الكفار والمشركين وهم على إستعداد للتضحية بأرواحهم من أجل تحقيق تلك الغايات بل هم ـ في الاصل ـ إنما قدموا على أعمال إنتحارية كهذه لقناعتهم بأنهم يقدمون على مشاريع شهادة حسب عقيدتهم بعكس أفراد قوات الامن الذين يدخلون المعركة دونما رسالة ايديولوجية ولا مشاعر تضحوية، بل هم يدخلون حقلاً وظيفياً يرومون فيه تأدية مهام وظيفية محضة والحصول منها على علاوة وحوافز مادية.

لقد أثبتت طرق تعامل الحكومة مع حوادث العنف المتفجّرة على امتداد عام كامل بأنها ـ أي الحكومة، لا تحمل في جعبتها حلاً جذرياً، بل كشفت عن ضعف جوهري وعريق، وأن حلولها هي ردود أفعال آنية على حوادث مباغته، ومنتشرة على مساحة جغرافية واسعة.. وفي حقيقة الأمر أن سلوك الدولة في التعامل مع حوادث العنف يعكس منهجية الدولة التسلطية وحلولها التي باتت معروفة، أي أنها حلول تقليدية تقوم على الاستعمال المفرط للقوة، وتكثيف أنشطة الاجهزة الأمنية.. بكلمات أخرى أن الحكومة لا تملك مبادرة حل جوهرية وحقيقية، بل إن ما تقوم به هو الاستجابة التلقائية لتحدي داخلي موجّه الى وجودها، وليس معالجة جذرية لمشكلة لها إمتدادات اقتصادية وسياسية واجتماعية.

أضف الى ذلك، أن وسائل التعامل لدى الحكومة باتت تخلو من الابداع السياسي الذي يلجأ اليه القادة السياسيون في ظل الاحتقانات الداخلية التي تشهدها بلدانهم، وتمثيل ذلك يظهر في سلوك ملك البحرين الذي بات قادراً على ابتكار مبادرات جديدة من اجل امتصاص التوترات الداخلية التي تنشب بين الحكومة والشعب، فقد أقال وزير الداخليه بعد مقتل أحد المتظاهرين، وبقي محتفظاً بأوراق اللعبة السياسية الداخلية كلما تفجّر خلاف بين الحكومة والشعب، وبدأ يقدّم نفسه كطرف خارج اللعبة السياسية، إن لم يكن رجل التوازنات الحاسم في الصراعات السياسية الداخلية، وهو ما تفتقر اليه الحكومة في بلادنا، بعد أن كان ولي العهد مرشحاً للعب دور من هذا القبيل.

وهذا يلمح الى طبيعة الحلول المفترضة في مشكلات ذات أبعاد وطنية، فالدولة لا تملك حلاً يشتمل على عنصري المفاجئة والانفراج، والذي بإمكانها به احتواء التشنجات السياسية والامنية أو فتح أفق حل وصناعة أمل لدى الفئات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، إن عملية اطلاق سراح المعتقلين سيحمل بلا شك مؤشر إنفراج هام سيؤدي بطبيعة الحال الى إطفاء بعض مكائن التوتر، وخصوصاً حين تكون آفاق الانفراج مغلقة بإحكام، وأن أبواب الأمل موصدة بشدة في وجه الشعب.. إذ لابد من مبادرات تسهم في تحريك الاجواء الملبّدة بالريبة وانعدام الثقة والتشنج بين الحكومة والقوى السياسية والاجتماعية في البلاد.

إن تغيير خطاب الدولة وإعادة بناء المخيال الشعبي لجهة توظيف السخط العام والمتنامي ضد ظاهرة العنف كان فرصة نادرة للعائلة المالكة من أجل تعويض خساراتها في مستوى المصداقية والمشروعية، ولكن الخطاب السائد ظل كما ترسمه الصورة النمطية التالية: وقوع حدث، توصيف القائمين عليه بالفئة الضالة، قدوم الوفود الى ولي العهد للاعراب عن الاستنكار وتجديد البيعة، توجيه اللوم والنقد للفئة الضالة من جهة والشكر للوفود من جهة ثانية، يعقبها شحنة دينية ودعائية مضادة.. هكذا تتكرر الصورة النمطية بعد كل حادث تفجير، فيما لا يتوقع أن يلي ذلك حل أو علاج.. فالخطاب الدولتي بات ينتج نفسه تلقائياً على طريقة تكرار الحكومات المتعاقبة لمقولة (إستعادة الكرم المغتصب) في مسرحية (ضيعة تشرين)..

(كلمة التحرير)

أوهام الحلول السريعة لأزمة العنف في السعودية

حمزة الحسن

بصريح العبارة، ليس هناك من حل سريع - سواء كان أمنياً أم سياسياً - لأزمة العنف في المملكة. فالظاهرة العنفية هي محصلة وخلاصة لأزمة مستترة لمدة عقود، تشكلت خلالها البيئة المناسبة لتفريخ العنف، وليصبح ظاهرة فاجأت العالم وكثيراً من المواطنين، لكنها لم تفاجأ الحصيف الذي قرأ المؤشرات واستنطق التاريخ واستوعب ما تعنيه الأيديولوجيا الرسمية وآثارها بعيدة المدى.

والسؤال الذي يواجه المسؤول والمواطن هذه الأيام: هل الحل الأمني هو بالفعل حلّ سريع لمعضلة العنف؟

لقد بدا كذلك بالفعل في بداية الأمر، أو صوّر كذلك لدى المواطن العادي، فظهر كثيرمن المتملقين والمتحمسين والمزايدين المطالبين بالحلول الإستئصالية الدمويّة، رداً على التفجيرات البشعة التي أصابت العاصمة الرياض والتي أودت بحياة الكثيرين من الأجانب والمواطنين. الحكومة قد لا تكون ضللت نفسها، وإنما أخطأت في التحليل الإستراتيجي، وكان انجذابها للحل الأمني مسألة طبيعية باعتبارها حكومة تسلّط لم تجرّب من قبل حلولاً لمشكلاتها غير العصا.. ولذلك تصورت أنها قادرة فعلاً على استئصال العنف بطريقين اعتادت القيام بهما على مرّ تاريخها الحديث: تجريد العدو من الشرعية الدينية باختطاف رجال الدين الرسميين الى جانبها فيكافحون العنف بالفتاوى ويحشدون الشارع خلف صانع القرار. ومن جهة أخرى تتولى أجهزة الحكم الأمنية اقتلاع العنفيين ومواجهتهم بالسلاح.

كانت هذه الخطط تنجح على الدوام. لقد نجحت مع جهيمان، ونجحت مع أسلافه من الإخوان في نهاية العشرينيات الميلادية، ونجحت في منتصف الستينيات الميلادية في قمع الإحتجاج على البث التلفزيوني وغيره. فلماذا لا تنجح هذه المرة إذن وبالسرعة ذاتها؟!

المسألة هنا ليست معركة واحدة يحسم فيها المتصارعان النتيجة، كمعركة السبلة في ١٩٢٨، ولا كمعركة جهيمان الثورية التي قوّضها جهيمان نفسه بتمركزه في الحرم في ١٩٧٩، فحوصر هناك وقضي على حركته.. اننا أمام مواجهات متواصلة من خلايا صغيرة تقوم بحرب غير تقليدية، أشبه ما تكون بحرب مدن، تتخللها عمليات انتحارية، وهذه الحرب لا تفيد معها القوى النظامية التقليدية، وبالتالي فإن معارك طويلة وعديدة يجب أن تخاض قبل أن يتم حسم الموقف.

يوماً بعد آخر يفقد الحلّ الأمني ألقه، ويتضاءل الشعور بقدرة الحكومة على مواجهة موجات العنف كلما تجددت الإشتباكات، وقد بدأت تتشكل بالفعل لدى الشارع نفسية التعايش مع سرطان العنف، إذ لا قبل للدولة وأجهزتها النجاح فيه بصورة ساحقة.

المعارك كما بدت خلال المدة الماضية كرٌّ وفرّ، تبدو فيه الغلبة في أكثر الأحيان لدعاة العنف، الذين يفاجئون الحكومة بضربات قوية في مواقع غير متوقعة. العنف اتسع جغرافيا، وتعمّق، وازداد من حيث العدد. وكل هذا يثبت أن دورة العنف آخذة في التصاعد وأن مشروع الحكومة الأمني يميل الى الفشل. ومما يزيد في القناعة بهذا، أن محصلة الخسائر بين المتصارعين تميل لغير صالح الحكومة، فقتلى رجال الأمن أكثر (ولا نقول من المدنيين) وكثيراً ما يفلح رجال العنف في الفرار من قبضة الحكومة، الأمر الذي يشير الى فشلها العملياتي، في حين تتسع دائرة السخط على الحكومة من قبل الجمهور في فشلها، وتزداد المطالب الحبيسة بتجربة الحلول الأخرى.

لاتزال المبادرة بيد العنفيين، فهم من يقرر مكان المعركة وزمانها، وقد أخرجوا معركتهم من إطارها المحلي الى بعدها الدولي والإستراتيجي من خلال العمليتين الأخيرتين في ينبع والخبر، حيث دخل عامل الإقتصاد والنفط كضاغط على الحكومة أكثر من أي وقت مضى، وارتفعت أسعار النفط الى أعلى مستوياتها في التاريخ!

لا شيء يوحي بأن نمط المواجهات وردود الأفعال بين المتصارعين سيتغير في المستقبل. هجمات مسلحة، وتهديد حكومي بعد لملمة أشلاء الضحايا، وخطابات وعظ من المنابر

لأن العنف نتاج بيئة صنعت على مدى عقود، فإن الحلّ الأمثل لن يكون إلا بالقضاء على تلك البيئة وصناعة بيئة أخرى متسامحة، وهذا يتطلّب زمناً طويلاً. لكن المشكلة هنا، أن الحلول السريعة جاذبة ومغرية وقد لا يكون هناك من غنى عن استخدامها، ونقصد بها الحلول الأمنية، بالتوازي مع الحلول الأخرى.

يقودها مشايخ السلفية الذين بفكرهم يتغذى دعاة العنف، ودعوات الى السكان بالتعاون مع رجال الأمن الذين ينفخ الإعلام في قدراتهم الخارقة في الإستبسال والشجاعة!

بناء على هذا، يمكننا القول بأن الحل الأمني الحكومي هو أيضاً حل طويل المدى، وليس حلاً سريعاً كما تمّ تصويره من قبل. لماذا؟

عاملان أساسيان يدفعان لتأجيل حسم معركة العنف عبر الخيارات الأمنية:

الأول: نقص الإحتراف وضعف البنية الأمنية

من خلال مراقبة المصادمات الماضية بين جماعات العنف والقوى الأمنية تبيّن، ان الأخيرة ليست بمستوى مواجهة هذا النوع من العنف أو هذا النوع من الحرب. لقد بدا أن القوات الأمنية غير مؤهلة لخوض مواجهة حرفية مع جهات تلقت تدريبات مكثفة على خطط المواجهة المختلفة. فمن جهة هناك قفزة لدى جماعات العنف من حيث الأداء والمناورة، في حين أن القوى الأمنية لم تتطور خلال السنوات الماضية لمواجهة التحدّي المفاجئ. والغريب أن ضعف الإحتراف كان واضحاً حتى في مواجهة جهيمان في المسجد الحرام عام ١٩٧٩م، إذ كثرت أعداد القتلى بين قوى الأمن، التي عجزت عن تحرير المسجد الحرام لنحو ثلاثة أسابيع، ولولا استنجاد الحكومة السعودية بالقوى الأجنبية المتخصصة (وبالذات من فرنسا ـ كما هو معلوم) لكانت الخسائر مضاعفة.

حين بدأت المواجهات والمصادمات الأخيرة، بدت قوات الأمن والشرطة في حالة من السذاجة غير مألوفة، فالكثير منهم قتلوا لأنهم لم يرتدوا دروعاً واقية من الرصاص، أو خوذات، فضلاً عن أن التكتيكات في الحصار فاشلة في معظمها، الأمر الذي أدى على الدوام هرب المطاردين. وفي حادثة الخبر، توقع كثيرون أن تستنجد الحكومة السعودية بقوى خارجية تعينها في تحرير الرهائن الغربيين، وما نشرته جريدة الوطن الكويتية يوم ٢٠٠٤/٥/٣٠ من مساهمة قوات المارينز الأميركي في المواجهات لهو دليل على شعور لدى المراقبين بأن القوات الخاصة السعودية لا تمتلك الحدّ الأدنى من الكفاءة. ينبغي ان نشير هنا الى حقيقة أن مواجهات الخبر والطريقة والمساحة المكانية والمدة الزمنية التي استغرقتها الهجمات الثلاث قبل ان تتدخل القوات الأمنية توضح جانباً من هذا الضعف الأمني، خاصة وأننا نعلم أن قاعدة الحرس الوطني تبعد أقل من ميل واحد عن موقع الهجوم، في حين لا يبعد موقع القوات الخاصة سوى بضع دقائق لا تتجاوز الخمس.. ومع هذا لم تتدخل القوات الا متأخرة بنحو ساعة ـ حسب بعض المصادر ـ ولم تقم بعمل مفيد إلا بعد انسحاب المهاجمين.

يبدو أيضاً ان المشكلة لا تتعلق فحسب بشحة المعلومات، وهي مشكلة قابلة للحل بشكل أسرع من خلال توظيف المزيد من رجال المباحث، وهو أمرٌ تقوم به وزارة الداخلية بشكل واضح خلال الفترة الماضية والتي توظف أكبر عدد بين مؤسسات الدولة تصل الى مائة ألف شخص على الأقل، وأيضاً من خلال ابتداع وسائل تحقيق بمساعدة الأردن وضباط الإف بي آي العاملين في المملكة بشكل معلن ورسمي منذ عام.. وإنما المشكلة في التدريب واستخدام تقنية عسكرية حديثة. في قسم التقنية استوردت المملكة خلال الأشهر الماضية معدّات وأجهزة أمنية أميركية خاصة لمكافحة الإرهاب، قيل أن كلفتها بلغت ملياري دولار.. ولكن المشكلة تبقى في التدريب والتأهيل وهذا يحتاج الى زمن طويل لتخريج دفعات كفوءة من رجال قوات الأمن الخاصة تستطيع ـ في الحد الأدنى ـ تقليص الأخطاء والإستفادة من تجارب الماضي. كل هذا يدفعنا الى القول بأن القوات الأمنية بحاجة الى مدة زمنية غير قصيرة حتى تقلص حجم الفارق بينها وبين العنفيين من حيث التدريب والمناورة.

من جهة أخرى ينبغي الإشارة أيضاً الى حقيقة أن اتساع رقعة المواجهة على مساحة المملكة شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً، وتزايد التهديد لكل مؤسسات الدولة والمؤسسات المالية ومواقع الأجانب السكنية، إضافة الى حماية آبار النفط وطرق إمداداته المحلية.. كل هذا، فرض على القوى الأمنية ضغوطاً كبيرة لتلبية زيادة الطلب في الرجال المدربين وفي هذا الصدد هناك توظيف جار، ونقاش بين أمراء العائلة المالكة لإقحام الحرس الوطني أكثر وأكثر في الشارع، الأمر الذي قد يفضي الى تغيير موازين السلطة بين الأجنحة الحاكمة.

الثاني: نقص الأيديولوجيا الوطنية

تحاول أجهزة الإعلام ترقيع الأداء الباهت لرجال الأمن في مكافحة العنف، والإلتفاف على الفشل الذريع الذي تتحمله وزارة الداخلية ووزيرها في ذلك. الإعلام يمتدح بصورة مبالغٌ فيها أداء رجال الأمن، وقدراتهم الخارقة، وشجاعتهم منقطعة النظير، وتسلط الضوء على بعض النجاحات المحدودة التي حققوها في القبض على عناصر تدخل ضمن دائرة (المتهمين) وليس المنفذين للعمليات.

أيضاً فإن أجهزة الإعلام تشير بمبالغة شديدة الى (الإلتحام منقطع النظير بين القيادة والقاعدة في مواجهة الإرهاب) وتدعو دون ملل الى أن يقوم الأهالي بالإبلاغ عن أبنائهم (المتطرفين) لدى سلطات الأمن، ووضعت حوافز مالية كبيرة بالملايين من الريالات لمن يدلي بمعلومات. لكن هذه الأساليب وهذا الخطاب الإعلامي البائس أظهرا فشلاً ذريعاً، ولهذا ينبغي الإعتراف بأن الحكومة تخسر الأرض مقابل حركة العنف، وأنه لا بد لها من إعادة النظر في استراتيجياتها الأمنية، كما عليها أن تتلمس موقع الجمهور من المعركة، والذي يتخذ (دور المتفرج) وفي بعض الأحيان (دور الداعم للعنف) في بعض الأوساط الشعبية، الأمر الذي يوفر الحماية للعنفيين، ويعوق عمل الحكومة.

ومن الأمور المرتبطة بالفشل، حقيقة أن رجال الأمن بشكل عام، ليس فقط لا يمتلكون الأهلية لمواجهة العنف، بل لا يمتلكون قدراً موازياً من الدوافع الدينية والوطنية ولا الحوافز المادية للقيام بعملهم على أحسن وجه.

ففي الوقت الذي نرى فيه العنفيين المؤدلجين شديدي الإيمان بقضيتهم وأوفياء لقناعاتهم الدينية، الأمر الذي يحفزهم على الإستبسال والإنتحار، واقتحام الأهوال دونما رهبة أو خوف، نرى في المقابل ضعفاً واضحاً في إيمان قوى الأمن بعدالة الحرب التي يخوضونها، وبالقضية التي يراد لهم التضحية من أجلها.

مقابل الأيديولوجية الدينية لدى العنفيين، تحاول الحكومة الإستنجاد بذات الأيديولوجيا الدينية وإعادة تفسيرها بشكل مضادّ، وتصوّر لقواتها الأمنية أن عملهم في مكافحة (الإرهابيين) جهاد، بل هو من أعظم الجهاد، كما قال المفتي الرسمي. ومن جهة أخرى، تتوارى الشعارات الوطنية باهتة وهي تحث وتدعو الى قتال (الخوارج) دفاعاً عن الوطن والمجتمع. ولكن هذه الإيديولوجيا التي يفترض انه تمّ تزريقها لرجال الأمن منذ

دخولهم السلك الأمني والعسكري لم تؤت بنتائجها المرجوة، نظراً لضعف مصداقيتها واستقرارها في النفوس.

في دواخل المواطن العادي كما رجل الأمن، شعور يفيد بأنه يقاتل من أجل (عائلة مالكة) يراد لها الإستمرار في الحكم، وهو في قناعته يدافع عن جماعة حاكمة لا عن (وطن) و(مجتمع) وأنه مجرد عنصر رخيص لا قيمة له ويجري التضحية به بأيّ صورة كانت في المواجهات دون أن يعدّ لها أو توفر له الحماية الكافية، او يؤمن مستقبل أبنائه فيما لو تعرض - لا قدر الله - الى الإصابة او الموت. ولهذا تساءل الكثيرون على صفحات الإنترنت السعودية عن التضحية الساذجة بعناصر الأمن في المواجهات، وعن جدوائية الموت دفاعاً عن عائلة مالكة يدور الجدل عالياً حول صدق وطنيتها ونزاهة أهدافها ومدى التزامها بالشرع. أما الشعور الديني، فإن المبالغة فيه يجعل من بعض رجال الأمن أكثر قرباً من جماعات العنف ومنطقها، بالنظر الى الإشتراك في نفس الأيديولوجيا، وبالنظر الى أن التفسير العنفي أقرب الى الصدق مع معطيات النص السلفي السائد. ولهذا يبدو من الصعب أن تكافح رجال العنف بنفس أيديولوجيتهم، أو على أرضية فهم مختلف لنفس الأيديولوجيا، وفي حال فعل ذلك - كما هو حاصل - يضطرب الذهن، كما اضطرب المجتمع نفسه، فيمن يقف على الجادّة الصحيحة، ومن يمتلك التفسير الأمين للنص الديني، وفيمن يلتزم به.. وقد تقوده التساؤلات الى استقراء الوضع من حوله، من كثرة المظالم والفساد بين أمراء العائلة المالكة، فيزداد اقتناعاً بمنطق العنفيين، أو على الأقل يزداد شعوره بأنه لا يجب أن يقاتل في معركة لا ناقة له فيها ولا جمل. معركة ضاع فيها اليقين الديني، وضاعت معها مصالح المجتمع على مذبح السياسة.

من نافلة القول أن النزعة الوطنية في الأساس ضعيفة لدى المواطنين السعوديين، وبالتالي فإن مقولات الدفاع عن الوطن والوحدة الوطنية وما أشبهها لا تمتلك الجاذبية مقابل ما يطرحه الآخر من قتال للكفار وإخراجهم من جزيرة العرب والإستشهاد من أجل الهدف الأسمى والحور العين المنتظرة للنعوش الملائكية! أما ما يقدمه الأمراء، في حالة القتل، فهو أن يأخذ الضحية صفة الشهيد، شأنه شأن قاتله، وإن أصابته الجراح فإنه لا يحظى إلا بشهادة الوطنية الباهتة يوزعها أمير في مستشفى، أو يلقيها أمير آخر في خطبة!

باختصار يمكن القول بأن المحفّز الديني والوطني ضعيف عند رجال الأمن، نظراً لأن المعركة الأمنية اليوم هي معركة (أيديولوجيا) لا يستطيع الأمراء معها حشد الشارع على أسس وطنية تناسوها منذ عقود، كما لا يستطيعون إقناع الناس بها وهم على حالهم الذي نعرفه. وإن الإتكاء على ذات الأيديولوجية الدينية، يعلم الكثيرون أنها أساس المشكل العنفي، لا يقنع الكثيرين بالموت من أجلها.

تبقى الحوافز المادية المرادفة للحشد الإعلامي ذي التأثيرات المؤقتة والخطب الملكية العصماء المنفرة. ففي الوقت الذي لا يعد فيه دعاة العنف أتباعهم إلا بالجنة والحور العين اللاتي ينتظرنهم، فإن الحكومة السعودية انتبهت متأخرة الى تحاشي عناصر الشرطة والأمن المواجهة. فقد قتل الكثيرون من زملائهم وتمّ تناسيهم، كما تم تناسي عوائلهم الفقيرة، فضلاً عن أن الكثيرين يتسلمون رواتب ضئيلة للغاية (٢٠٠٠-٣٠٠٠) ريال لا تغريهم بالقتال، وهم ما دخلوا أجهزة الأمن والجيش والحرس الوطني إلا من أجل لقمة العيش، وليس رصاصة الهلاك.

هنا، أعلنت الحكومة قبل بضعة أسابيع زيادة رواتب موظفي الأمن بنسبة ٢٥٪ سمتها (علاوة مكافحة الإرهاب) ووضعت نظاماً يرعى عوائل قتلى رجال الأمن، في محاولة لإشعارهم باهتمام الحكومة ورعايتها وتقديرها لجهودهم. بيد أن هذا الزيادة المالية لا تمثل إغراءً للجميع، فالهدف الأسمى الكبير الذي يحتاج الى تضحية بحاجة الى أيديولوجيا متغلغلة في الوجدان، دينية كانت او وطنية، والى أن يصار الى زرع هذه الروح، سيبقى الأداء الامني ضعيفاً مع احتمال كبير أن يتطور في المجال التقني والمالي، وسيبقى أمد المعركة طويلاً بعيداً عن الحسم، نظراً لتساوي الطرفين (الحكومي والعنفي المعارض) في حجم القوة المادية والمعنوية. بمعنى آخر، فإن الحكومة تمتلك قوى امنية ضعيفة التدريب وضعيفة الإخلاص لمبدئها، في حين أن المعارضين رغم ضعفهم المادي والبشري يمتلكون المبادرة والتدريب العالي والروحية الإنتحارية الوثّابة.

أول السطر

دوامة العنف الى أين؟

* ١٢ مايو ٢٠٠٣

– انتحاريون يهاجمون ثلاثة مجمعات تضم أجانب بالرياض، مما يسفر عن قتل ٣٥ شخصا بينهم الانتحاريون التسعة أنفسهم.

* ١٤ يونيو ٢٠٠٣

– قوات الأمن تداهم شقة سكنية في مكة مما يسفر عن مقتل خمسة يشتبه أنهم من المتشددين الإسلاميين في تبادل للرصاص، فضلا عن رجلي أمن.

* ٢٨ يوليو ٢٠٠٣

– قوات الأمن تداهم مزرعة في القسيم مما يسفر عن قتل ستة يشتبه أنهم من المتشددين الإسلاميين في تبادل للرصاص، فضلا عن رجلي أمن.

* ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣

– قوات الأمن تداهم شققا سكنية في جيزان مما يسفر عن قتل ثلاثة من المشتبه بهم، بينهم شخص يزعم أنه من عناصر القاعدة المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي، في معركة أودت أيضا بحياة رجل أمن.

* ٣ نوفمبر ٢٠٠٣

– الشرطة تشتبك مع من يشتبه في أنهم أنصار للقاعدة في مكة، مما يسفر عن قتل اثنين من المشتبه بهم والكشف عن كمية كبيرة من الأسلحة.

* ٨ نوفمبر ٢٠٠٣

– تفجير انتحاري في مجمع سكني بالرياض يقتل ١٧ شخصا، معظمهم من المسلمين العاملين في السعودية. المسؤولون الأمريكيون والسعوديون يعتقدون أن الهجوم كان من تدبير عبد العزيز عيسى عبد المحسن المُقرن الذي يشتبه في أنه رجل القاعدة البارز في السعودية.

* ٢٩ يناير ٢٠٠٤

– مقتل خمسة من رجال الأمن السعوديين بين ستة قتلى في معركة بالرصاص اندلعت أثناء تفتيش رجال الأمن لمكان يشتبه أنه مخبأ للمتشددين في الرياض.

*٢١ أبريل ٢٠٠٤

– انتحاري يقتل خمسة أشخاص، بينهم ضابطان بارزان بالشرطة وطفلة في الحادية عشرة، في هجوم على مبنى حكومي بالرياض، ومجموعة إسلامية متشددة تطلق على نفسها كتائب الحرمين تعلن المسؤولية عن الهجوم.

* ١ مايو ٢٠٠٤

– مسلحون يهاجمون مكاتب شركة إيه بي بي لوموس جلوبال التي تتخذ من هوستون مقرا لها، في مدينة ينبع الساحلية، مما يسفر عن مقتل ستة غربيين وسعودي. المسلحون الأربعة قتلوا في تبادل لإطلاق النار أعقب الهجوم.

* ٢٠ مايو ٢٠٠٤

– قوات الأمن السعودية تشتبك مع خمسة ممن يشتبه أنهم من المتشددين الإسلاميين قرب بريدة، مما يسفر عن قتل أربعة منهم وإصابة الخامس.

* ٢٢ مايو ٢٠٠٤

– مسلحون مجهولون يقتلون مغتربا ألمانيا بأحد شوارع الرياض.

* ٢٩ مايو ٢٠٠٤

– مسلحون يفتحون النار بمجمعات تابعة لشركة نفطية في الخبر ويحتجزون رهائن بمجمع سكني، مما يسفر عن قتل ٢٢ شخصا من جنسيات مختلفة.

إرادتا العنف السلفي والحل الأمني الحكومي تلتقيان

الطريق المسدود في خيار (تكسير العظام)

مرتضى السيد

يؤخذ على حركات العنف في المملكة أنها تكرر تجارب فاشلة في التغيير السياسي في دول عربية عديدة، كما في مصر والجزائر وسوريا، ولهذا يطالب بعض المشايخ في دعواتهم الوعظية والمنبرية وعبر شاشات القنوات التلفزيونية وأحياناً على شبكات الإنترنت.. يطالبون دعاة العنف الى التدبّر في نتائج عملياتهم المسلّحة ويؤكدون أنها لا تؤدي الى تحقيق غاياتهم السياسية من جهة، وتزيد الأوضاع الأمنيّة سوءً، وتفضي الى إزهاق أرواح بريئة.

لكن أحداً من هؤلاء الناصحين لم يطلب من الحكومة وأجهزتها الأمنية أن لا تقوم هي الأخرى بتكرار تجارب فاشلة في ذات البلدان المذكورة آنفاً، حيث شهدت هي الأخرى عدم استقرار وإضعاف كبير لشرعية أنظمة الحكم القائمة، وخسارة اقتصادية مهولة، وبالتالي فإن فشل الحركات العنفية لم يعنِ بالطبع نجاحاً لتلك الأنظمة.. فالغلبة الأمنية كانت مكلفة للنظم السياسية، ونجاحها في القضاء على العنف الظاهري لم يمنحها الشرعية على أية حال.

بالطبع فإن أسلوب الوعظ الذي يملأ آذاننا من أجهزة الإعلام والصحافة المحلية، لن يغيّر قناعات القائمين على العنف، فقد تمّ تأصيله دينياً، ولا يستطيع الخطاب الوعظي التبسيطي المعتمد على ذات التأصيل الديني السلفي الذي يشترك فيه العنفيون والواعظون على حدّ سواء في تغيير مجرى الرياح. لن يغير دعاة العنف أفكارهم بسهولة، ولن يقتنعوا بعدم جدوائية العنف إلا بعد المرور بصدمات عنيفة كثيرة ومريرة، ونحن لا نزال في بداية الطريق.

على الطرف الآخر، لا يبدو أن النصائح المبطّنة الكثيرة التي أُسديت للعائلة المالكة بعدم اعتماد الحلّ الأمني كخيار وحيد، والبدء في الإصلاحات السياسية والإجتماعية الشاملة، ستؤتي أكلها قريباً. فالأنظمة التسلّطية تجد نفسها قريبة للحل الأمني، وترى أنها تمتلك أدواته فهي جاهزة على الدوام وتستخدمها، كما أنها تعتقد بأن الحل الأمني هو الحل السريع والفعّال والإستئصالي للمشكلة والى الأبد، في حين تتطلب الحلول الأخرى زمناً غير قصير، فضلاً عن أنها ـ أي الحلول السياسية الثقافية لأزمة العنف ـ مكلفة لنظام لا يرى حقّاً لشعبه في صناعة القرار او المشاركة فيه. ولهذا، لا يعتقد صانعو القرار في المملكة أنهم في وارد تجربة خيار غير العنف أو سماع صوت آخر مختلف يظهر لهم الحقيقة. سيجربون حلّهم الأمني وسيستمرون فيه الى النهاية، أي الى أن يصلوا الى الطريقة المسدود.

هذا الطريق المسدود، لن يصل الأمراء اليه بسهولة، فالعنجعية قد تعمي العيون، وتغري بالإستمرار بدل التراجع والتفكّر والتبصّر في الأمور. فإذا تلاقت إرادتا العنف والتدمير من جهة، وإرادة الحلّ الأمني والعنف المضاد من جهة أخرى، فإن البحث عن الأمن والإستقرار الضائعين سيطول، ولن ينتهي إلاّ بتكسير العظام لدى كلا الطرفين، ومعهما مصالح الوطن ومستقبل أبنائه.

سحريّة الحلّ الأمني!

كلا الأمراء ومن يواجههم من دعاة العنف تجمعهما مشتركات عديدة. أحد هذه المشتركات أن كليهما يؤمن بالحلّ العنفي، ويعتقد أنه حلّ سحري قادر على الإطاحة بالخصم بالضربة القاضية وبسرعة. وكلاهما يستند في هذا الرأي على ثقافة إقصائية صلبة وغير متسامحة: واحدة معارضة تستند الى النص الديني الإلهي في أن تعارض وأن تحمل السلاح من أجل تغيير المنكر، أو ما تراه منكراً؛ والأخرى حاكمة ملكية تعتمد على التفويض الإلهي في الحكم، وعلى أن الله خلق أسياداً يحكمون وعبيداً ينصاعون، فحكمهم يشرعنه ذلك التفويض المطلق، ويعضده السيف والعنف الذي لازال يكرره علينا الأمراء بين الفينة والأخرى تحت مدّعى (أخذناها بالسيف، والسيف لازال بيدنا، ومن يريدها ـ أي السلطة ـ فلينزل الى الميدان). مثل هذه المقولات تشرعن العنف للذات، ولا تفتح أي أفق للإصلاح إلا باعتماد خيار العنف المقابل.

لقد تقلّصت الحلول او اختزلت في استخدام القدر المتاح لكل طرف من مخزون العنف. وهذا الإستخدام مبنيّ في الأساس على أوهام مشتركة، فكل طرف يعتقد بأنه سينزل بخصمه الضربة القاضية في أقرب فرصة، اعتماداً على وهم (الدعم الإلهي) للفئة المجاهدة المنصورة، وحتمية انتصار الذات (أتباع الحق) حسب الوعد الإلهي. في حين يرى المسؤولون من الأمراء أنهم يمتلكون القوّة الكافية، وأن الشعب كله يقف الى جانبهم، وان من يواجههم مجرد (شرذمة خارجة، وفئة ضالّة) لن يطول الوقت حتى تنهيهم اليد الحديدية وتستأصل شأفتهم، كما يكرر الخطاب الرسمي دائماً.

بهذه الخلفية الثقافية، دخل الطرفان في المواجهة، وكل منهما يحمل في جيبه الحق المطلق، ودعم الجمهور، وشرعية القضاء على الآخر المستندة الى حزم من الفتاوى، إضافة الى الرصاص والمتفجرات ووعود القتل والتدمير. كلا الطرفين لم يقبلا الحياد من الجمهور بل الدعم المطلق، وكل منهما يدعي أنه يمثل جبهة وفسطاط الخير، وكلاهما يرمي الآخر بالعمالة للأجنبي وخدمة مخططاته، وكلاهما يضيق ذرعاً بالحلول السياسية والطويلة المدى.

اعتقد دعاة العنف أنهم قاب قوسين أو أدنى من هدفهم المعوّم في مقولة (مواجهة وطرد المشركين من جزيرة العرب) وذلك بعد سلسلة من التفجيرات والقتل للأجانب.. وأعتقد رموز النظام أنهم هم أيضاً قد نجحوا في مسعاهم الأمني، فقد قضي على ٨٠٪ من العنف كما زعم وزير الدفاع، وسوّلت له نفسه اقتراف عمل مشين بضرب دعاة الإصلاح والتنكّر للوعود. وما هي إلا أيام حتى عاد العنف متواتراً اكثر من ذي قبل وخلال المدة القليلة التي مضت على اعتقال دعاة الإصلاح في ١٦ مارس الماضي (أي خلال شهر ونصف) شهدت المملكة ثلاث عمليات كبيرة، بدأت بحادثة الوشم وتفجير أحد المقرات الأمنية الكبيرة، ثم بمصادمات ينبع، وانتهت ـ حتى كتابة هذه السطور ـ بحادثة الخبر!

مع تكرار العنف، فإن الأخرق هو الذي سيصدّق أن الحكومة قادرة على الإنتصار في معركة العنف والدم!

المسألة تجاوزت الحديث عن أن الحل الأمني لا يكفي، ووصل الأمر الى أن هذا الحلّ غير قابل للتحقق. وبمعنى آخر فإن الحكومة غير قادرة على تحقيق الإنتصار ـ على الأقل في المدى المنظور ـ وربما تحتاج الى سنوات عديدة وأثمان باهظة أخرى يدفعها المجتمع حتى يتحقق الحل الأمني، ولو لفترة من الزمن.

رسالة زوجات الاصلاحيين المعتقلين في الرياض الى ولي العهد

إحالة الاصلاحيين المعتقلين في السعودية الى القضاء

ذكرت مصادر مقربة من عوائل الاصلاحيين المعتقلين في السعودية الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والاستاذ الشاعر علي الدميني بأن السلطات السعودية قررت في التاسع عشر من مايو الماضي إحالتهم الى القضاء للبت في قضيتهم. هذا وكانت أجهزة الأمن السعودية قامت باعتقال عدد من دعاة الاصلاح في شهر مارس الماضي على خلفية المطالبة بانشاء منظمات حقوقية مستقلة واجراءات اصلاحات جوهرية في نظام الحكم في السعودية.

وكانت أجهزة الأمن السعودية قد فرضت على المعتقلين من التيار الاصلاحي الوطني التوقيع على تعهدات خطيّة بوقف النشاط السياسي وعدم الظهور العلني في وسائل الاعلام الخارجية وبخاصة القنوات الفضائية العربية والاجنبية والادء بتصريحات تعتبر متعارضة مع توجهات الحكومة السعودية. وقد أفرجت السلطات السعودية عن عدد من دعاة الاصلاح الذين تم اعتقالهم لعدة أيام بعد توقيعهم على تعهّدات خطيّة بعدم مزاولة نشاط سياسي علني، فيما امتنع كل من الحامد والفالح والدميني عن الاستجابة لشروط الحكومة، متمسكين بحقهم في التعبير عن آراء في الشأن العام ولا سيما في موضوع الاصلاح الشامل الذي كانت القيادة السياسية العليا في المملكة قد تبنته علنياً.

هذا وتخشى عوائل المعتقلين من انعقاد محاكمات في ظل غياب شروط قضائية وحقوقية مناسبة والتي قد تفضي الى صدور أحكام تعسفية، حيث تفتقر المحاكمات في السعودية الى الشفافية والعلنية والضمانات القانونية الكفيلة بحفظ حق المتهم في الدفاع عن نفسه عن طريق نظام المحاماة.

وفي ضوء تجارب قضائية سابقة، فإن ثمة خشية من صدور أحكام تدين المعتقلين بتهم مثبّته سلفاً كالاضرار بالوحدة الوطنية أو العمل ضد المصلحة العامة، دونما تعريفات محددة لهذه التهم الأمرالذي يمنح القاضي المرتبط بصورة غير مباشرة بالسلطة التنفيذية الحق في عدم التقيد بنظام محدد في العقوبات.

وقد ذكرت مصادر خبرية خاصة بأن ولي العهد قام بتعطيل قرار الافراج عن الاصلاحيين الثلاثة بعد أن رفعت أوراقهم اليه عقب اتفاق (تسوية) قام بها محامو المعتقلين مع الاجهزة الامنية.

وفيما نص الرسالة التي بعثت بها أسر الاصلاحيين المعتقلين الى ولي العهد الأمير عبد الله في السابع والعشرين من مايو الماضي:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فوجئنا بما آلت إليه أمور المعتقلين الثلاثة من دعاة الإصلاح، الذين يقضون شهرهم الثالث في المعتقل، وسيحالون للقضاء قريباً حسب ما بلغنا مؤخراً؛ رغم توقيعهم على تعهد كما طلب منهم وفد وقعوه حرصاً منهم على تعزيز الصلة الطيبة مع القيادة؛ يحدوهم في ذلك الأمل في أن يتم الإفراج الفوري عنهم، أسوة بمن سبقوهم من زملائهم إلا أن هذا لم يحدث.

سمو الأمير: لا نخفي عليكم أننا لم نتوقع حدوث ما جرى، في وطن نعتز بانتمائها إليه، ونقدم أرواحنا فداء له، ونبذل الغالي والرخيص دفاعا عنه وعن قيادته الرشيدة. وفي هذه المناسبة، نشدد على التأكيد بأن ما لحق بنا من ظلم واعتقال غير مبرر لن يهز أبدا ثوابتنا والتزامنا تجاه الوطن والقيادة، لكننا في نفس الوقت نعلن قلقنا وخوفنا على هذا البلد ومستقبله، خاصة في خضم التحديات والمخاطر التي تتعرض لها المنطقة الآن.

لقد صار الإصلاح مطلباً ملحاً عربياً، وعالمياً، وقد تبنته جامعة الدول العربية في مؤتمرها الأخير، وقد كان لكم الدور الريادي في صياغة وثيقة العهد التي تبناها مؤتمر القمة العربي الأخير، وكنتم السباقين لفكرة الإصلاح عندما أكدتم مراراً (أن هذا التوجه لا رجعة فيه). وقد سبق لكم شخصيا يا سمو الأمير أن استقبلتم دعاة الإصلاح، ومن ضمنهم الثلاثة المعتقلين، وأثنيتم على جهودهم، فكيف إذاً يتم اعتقالهم ويحالون للقضاء كمجرمين..

وإذ يدفعنا أمل كبير في تدخل سموكم الكريم من أجل إطلاق سراح دعاه الإصلاح، فإننا نسترشد في ذلك بالنظام الأساسي للحكم، الذي نثق تماما بحرصكم على الإلتزام بثوابته، فقد نصت المادة السادسة والثلاثين على أن (توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام)، كما نصت المادة الثامنة والثلاثون منه على أن (العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نظامي ولا عتاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي).

وإذا أضفنا إلى ذلك المادة ٢٣ من إعلان القاهرة والمادة ٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام واللتان تنصان على أن سلطة الدولة يجب أن تكون مبنية على أعلى درجات الثقة بين المواطن والدولة، وأن استغلال السلطة ضد المواطن محرم على الدولة. كما نص إعلان القاهرة في نفس المادة (يضمن لكل مواطن حق المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في إدارة الشئون العامة لبلده).

إننا بموجب كل هذا، واعتمادا على ما عهد عن سموكم من حكمة وحسن تقدير نأمل تدخلكم المباشر من أجل الإفراج الفوري عن المعتقلين، دعاة الإصلاح دون محاكمة.

حفظكم الله ودمتم ودام الوطن شامخاً

صورة مع التحية لمجلس الوزراء

صورة مع التحية لمجلس إدارة مجلس الشورى

صورة مع التحية لهيئة الادعاء العام

(**التوقيع**): **أسر المعتقلين**

قد لا تكون رسالة متأخرة

الى محمد سعيد الطيّب وزملائه من دعاة الإصلاح

لقد تألمنا لما حصل لكم.

وكنا نتوقع ذلك ولا نستبعده.

كنا على قناعة تامة بأن آل سعود كانوا - وسيظلون - ضد الإصلاح والتغيير، ولم يكونوا، ولن يكونوا في يوم من الأيام مع أي توجه حقيقي للإصلاح. وإن مقولتهم بأن الإصلاح: واجب مشترك ومسؤولية مشتركة بين المواطنين وبينهم، إنما هي لأغراض التضليل والتغرير، تماماً مثل مقولة: إن الأمن واجب مشترك، وأن كل مواطن رجل أمن. أي أن يتحول كل مواطن الى رجل أمن لحماية السلطة والدفاع عن العائلة المالكة، وليس عن (الوطن) بالمفهوم الذي يهدف اليه الإصلاحيون.

★ ★ ★

لقد نبهناكم منذ أول عريضة قدمتموها لولي العهد (رؤيا لحاضر الوطن ومستقبله) بأنكم كنتم واهمين وحالمين عندما صدقتم ما قيل لكم آنذاك من أن (توجهاتكم هي توجهاتنا، وأن مطالبكم هي مطالبنا)!

ثم عدنا.. ونبهناكم عندما قدمتم عريضة (الملكية الدستورية) بأن جهل الأمراء ومن معهم وأمّيتهم السياسية المعهودة سوف تعجز عن استيعاب مصطلح (الملكية الدستورية) وبناء (دولة المؤسسات) التي قد تكفل بقاء آل سعود في الحكم لمائة عام قادم في وطن آمن مستقر. ولكن يأبى الله إلا ما يريد! إنهم لا يريدون أن يبقوا - فيما يبدو - أكثر من عامين أو خمسة، لينهار الوطن بعدها على رؤوسنا، وليفرّوا هم والأزلام المحيطة بهم بطائراتهم الخاصة الى منتجعات أوروبا والمغرب وتونس.

★ ★ ★

وها أنتم تتجرعون - مع كل الأسى والحزن - نتائج أوهامكم من أن أمراء آل سعود يريدون الإصلاح أو يتعاطفون مع دعاته (سجون ومعتقلات ومنع من السفر، وحظر للإجتماعات أو التحدث لوسائل الإعلام، وترويع لأهاليكم وذويكم).

وكل هذا تم لأنكم تجرّأتم وطالبتم بالإصلاح، وأنتم تعلنون تمسّككم بقيادة تجاوزها الزمن وتخطاها التاريخ. وما زالت تعيش - ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين - بعقلية (نحن أخذناها بالسيف)!.

هذا رغم أنكم لا تزالون تؤكدون حرصكم على بقاء الأسرة الحاكمة واستمرارها لأنها - حسب رأيكم - تمثل رمز الوحدة الوطنية، بل بلغ بكم الحلم أنكم تؤكدون في عريضة (الملكية الدستورية) تأييدكم لأي توجه إصلاحي للدولة!

أي توجه إصلاحي للدولة هذا الذي تتخيلونه، وتحلمون به؟!

★ ★ ★

لقد طالبناكم بأن تنزلوا الى الشارع، وأن تحركوا الجمهور، بل وتوجهوا الضغوط الخارجية الحقوقية والدولية على الأمراء كيما يرعووا، ويبادروا الى الإصلاح. طالبناكم بهذا من أول يوم للعريضة، وقلنا لكم أن العرائض لا تحل مشكلة ما لم تكن معها أسنان شعبية تعضدها. ولكنكم أبقيتم الجمهور بعيداً رغم أنه معكم قلباً وقالباً، وحذفتم من خياراتكم قوة الجماهير، بحجة أنكم لا تريدون استثارة السلطات، فإذا بها تذبحكم من الوريد الى الوريد، وتشنّع عليكم وتتهمكم بالعمالة للأجنبي، وتأتي بدعاة التطرف الديني من جديد لتواجهكم بهم، وتتمترس من خلف تطرّفهم.

★ ★ ★

أردنا ان نقول: لقد أخطأتم عندما اعتقدتم واهمين بأن الأمراء الحاكمين يريدون أو حتى ينوون القيام بإصلاحات. فلتراجعوا ما كتبناه لكم!

إنهم مع الفساد الذي يجرفهم ولا يستطيعون حتى لو أرادوا إيقافه. إنهم مع الإستعلاء والتسلط واستمرار سياسة القمع وافساح المجال واسعاً لكل الفاسدين والمنافقين واللصوص والتافهين.

اما الأحرار ودعاة الإصلاح من المخلصين والوسطيين (غير الأدعياء كصاحبكم صاحب الوسطية)، والمعتدلين أمثالكم، فمصيرهم السجون والمعتقلات والمنع من السفر، ورصد تحركاتهم، والصاق التهم والإفتراءات بحقهم، وحرمانهم من حق الكتابة، بل وحتى حق الكلام!

★ ★ ★

إنها كوميديا سوداء حقاً!

فالذين تمدّون أيديكم إليهم، يقابلونكم بالإستعلاء والصلف والغدر والتخوين والإخراج من الملّة!

والذين تتمسكون بهم، وتزعمون - واهمين - بأنهم القيادة والشرعية، يتهمونكم بالتحريض وإثارة البلبلة والعنف!!

والذين تصرّون على التعامل معهم مباشرة، يلصقون بكم تهمة العمالة والتعاون مع (الأميركان) وهم - كما يعلم القاصي والداني - خدمهم الحقيقيون وعملاؤهم المعروفون!

والذين تصرّون على أنهم رمز الوحدة الوطنية، يتهمونكم الإضرار بها، وهم من مزّق المجتمع طائفياً ومناطقياً وقبلياً ولازال يمزّق المجتمع من أجل أن يستمر في احتكار السلطة.

لم يبق إلا أن يلصقوا بكم تهمة السرقة والنهب والإعتداء على الأموال الحكومية والأراضي العامة!

لم يبق إلا أن يقولوا أن في حساباتكم مئات المليارات المسروقة، وأنكم تشفطون النفط وتوزعونه حصصاً بينكم!

فهل بعد هذا ستصرون - وقد لحق بكم ما لحق - على استمرار التعامل مع هذه الوحوش الضارية بنفس العقلية السابقة، وبنفس السذاجة والطيبة السياسية؟!

دعاة الإصلاح في السعودية يردون على الإتهامات الحكومية ويطالبون باطلاق سراح المعتقلين

الإصلاح الشامل وبأجندة زمنية محددة هو الحل الصحيح لأزمات الدولة

أصدر دعاة الإصلاح في المملكة بياناً نددوا فيه باتهامات السلطة وافتراءاتها على الإصلاحيين الذين تعرضوا للإعتقالات وطالبوا بإطلاق سراحهم. وقال البيان أن اجراءات السلطة توضح ان العائلة المالكة غير جادة في الإصلاح وأن العنف وتدهور الأوضاع هو النتيجة الحتمية التي ستعرض الوطن ووحدته الى الخطر. وهذا نص البيان:

شنت الاجهزة الامنية السعودية في يوم الثلاثاء ١٦ مارس ٢٠٠٤ حملة اعتقالات منتقاة شملت ثلة من الشخصيات والرموز الوطنية المعروفة بمواقفها المبدئية والشجاعة، ودفاعها عن قضايا ومصالح الوطن العليا، والذين عبروا عن تطلعات شعبنا نحو الحرية والاصلاح الشامل والعدالة، علما ان العديد منهم سبق ان اعتقل في فترات سابقة وامضوا عدة سنوات في المعتقل ومنعوا من السفر. ولإضفاء بعض المصداقية على ممارساتها القمعية لجأت السلطات السعودية الى تلفيق التهم الباطلة ضد المعتقلين في محاولة يائسة لتغطية وتبرير ممارساتها واساليبها غير الشرعية والتي لا يمكن ان تنطلي على الرأي العام المحلي والعربي والدولي، ومن بين التهم الملفقة التي بررت بموجبها السلطة اعتقال الاصلاحيين ما جاء في بيان وزارة الداخلية (ان المعتقلين اصدروا بيانات لا تخدم وحدة وتماسك المجتمع القائم على الشريعة الاسلامية) في حين اصدرت وزارة الخارجية السعودية بيانا ردت فيه على تصريح الخارجية الامريكية التي انتقدت على نحو خجول هذه الاعتقالات وبررت الخارجية السعودية الاعتقالات بانها (شأن امني داخلي، وان اعتقال السلطات في المملكة لعدد من المواطنين كان بسبب مشاركتهم في اعمال تحريض واستعمال اسماء لاشخاص مرموقين دون موافقتهم) في حين اشار الامير نايف وزير الداخلية بانه تبين (بأن المعتقلين لهم بعض الصلات بجهات اجنبية)، واعتبر الامير سلطان وزير الدفاع بان المحتجزين قد (تمردوا على إبائهم وعلى وطنهم وان عليهم ان لا يتوقعوا تأييداً من جانب اللجنة الوطنية لحقوق الانسان) وهي اللجنة التي عينتها الدولة على انها (لجنة اهلية مستقلة) وذلك قبل نحو اسبوع من الاعتقالات، ووصل الهجوم ذروته من خلال الاتهام الموجه ضد المعتقلين ودعاة الاصلاح بانهم (الاعداء حقا وان الاصلاح لن يكون الا بدين الاسلام) كما جاء في تصريح المفتي العام بالمملكة الشيخ عبدالعزيز ال الشيخ.

هذه الاعتقالات وتبريراتها المفبركة من قبل السلطات السعودية تعبر عن عمق الازمة والتخبط الذي يعيشه النظام وفشله في مواجهة المستلزمات والاستحقاقات المؤجلة وكافة التحديات والمشاكل التي باتت تتحكم وتخترق الاوضاع السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا، والتي اثرت بعمق وطالت اثارها مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وخصوصا الاجيال الشابة التي تشكل ٦٠٪ من السكان.

ان استمرار تمركز وتركز واحتكار السلطة والثروة من قبل العائلة الحاكمة ومصادرة حق الشعب في المشاركة في صنع القرار ومناقشة كافة قضاياه المتعلقة بحاضره ومستقبله ادى الى استفحال ازمات قديمة وتوليد مشكلات جديدة وخطيرة مثل الفقر والبطالة وتردي الخدمات الاجتماعية والى تفاقم الدين العام وتفشي مظاهر الفساد المالي والاداري والمحسوبية والمحاباة والرشوة في كافة المستويات والمرافق والوزارات واجهزة الدولة المختلفة.

وفي ظل هذه الاوضاع والازمات الخطيرة والإصرار من قبل النظام على رفض التعددية ومصادرة الحريات العامة والشخصية لكافة المكونات الاجتماعية والسياسية والمذهبية والثقافية في بلادنا، ازاء كل ذلك فان وحدة وتماسك ووجود الدولة والوطن والمجتمع التي تعاني في الاصل من مواطن خلل وضعف جدية، اصبح في خطر داهم، وما تنامي مظاهر التطرف والعنف وتصاعد المواجهات الدامية بين الجماعات المسلحة واجهزة الدولة الامنية والتي وصلت ذروتها في مهاجمة المؤسسات الحكومية إلا احد المؤشرات الخطيرة الدالة على ذلك، حيث اصبحنا نواجه حلقة جهنمية من العنف والعنف المضاد دعمها وكرسها هيمنة خطاب سياسي واعلامي وثقافي استمر لعشرات السنين اتسم بالاحادية والجمود ورفض الاخر، هذا الخطاب تشكل بتوجيه ورعاية ودعم من قبل السلطة الحاكمة ومؤسساتها المختلفة مما خلق الارضية الملائمة لانبثاق وتنفيذ مختلف المشاريع والسيناريوهات التفتيتية والتقسيمية من خلال استثارة مختلف العصبيات والنزعات القبلية والمناطقية والمذهبية وخصوصا لدى الفئات والمجاميع الاكثر حرمانا وتضررا.

هذا التشخيص للحالة السائدة هو ما اكد عليه دعاة الاصلاح وحذروا منه في العديد من الخطابات والعرائض والنداءات المرفوعة الى المسئولين بالدولة وفي مقدمتهم ولي العهد بدءا من وثيقة (رؤيا لحاضر الوطن ومستقبله) مرورا بـ (نداء الى القيادة والشعب معا– الاصلاح الدستوري اولا) وانتهاءا بخطاب (معا في طريق الاصلاح). هذه الفعاليات التي وقع عليها المئات من الاصلاحيين

ودعاة المجتمع المدني والمدافعين عن الحريات وحقوق الانسان على اختلاف مرجعياتهم واطيافهم السياسية والفكرية وضمت أساتذة الجامعات ورجال الفكر وقطاع رجال الأعمال والمهنيين والمواطنين العاديين، اشتملت على عناصر اساسية تشكل رؤية استراتيجية متكاملة تغطي كافة المحاور والقضايا الاساسية التي مثلت ضرورة لا تحتمل التاجيل ولا التسويف.

والاهم في الأمر أن كافة تحركات الإصلاحيين المطلبية اتسمت بالطابع السلمي والعلني والتشاروي مع المسئولين بالدولة والتوجه مباشرة الى القيادة، مبدين كل الحرص على الابتعاد عن كل أشكال الإثارة والتحريض والاستفزاز. وانطلاقا من شعورهم بالمسئولية الوطنية وقناعتهم بان الإصلاح شان داخلي، فقد رفضوا التعاطي مع كافة الدعوات الموجهة لهم من قبل جهات وأطراف أجنبية أعلنت تفهمها وتعاطفها مع مطالبهم بما في ذلك اللقاءات الشخصية مع من يمثلهم. ومع كل ذلك فقد انزلقت الأمور إلى مستوى غير مقبول من حملات التشهير والتحريض ضد رموز الإصلاح وأنصار المجتمع المدني، بما في ذلك الاعتقال والمنع من السفر، لذا فالأمر يستوجب إيضاح الحقيقة كاملة، مما يجعلنا نؤكد على الآتي:

أولا: ننفي ما جاء في البيانات والتصريحات الرسمية المفبركة من قبل السلطة وكبار المسئولين فيها ونعتبرها تخرصات وتبريرات وادعاءات جوفاء ضد دعاة الإصلاح الشامل والجذري، وأن نهج تدوير الأزمة ومحاولة ترحيلها من خلال الحلول الترقيعية أو الإجراءات الأمنية ضد كل الإطراف والقوى نهج مصيره الفشل.

ثانيا: لقد تصدى دعاة الإصلاح إلى مختلف أنواع الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها البلاد في العديد من المواقف والظروف الحرجة والتي تصاعدت اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ واتخذوا موقفا حاسما إزاء الإرهاب في بلادنا، حيث أصدروا بيانات بهذا الشأن، وفي كل الحالات أكدوا بان التصدي الناجح والفعال لمجمل التحديات والأخطار التي يواجهها الوطن يستلزم الإسراع في اتخاذ خطوات إصلاحية جادة تسحب البساط من تحت أقدام المتربصين بالوطن من الداخل والخارج.

ثالثا: استبشر دعاة الإصلاح خيرا في ضوء التصريحات واللقاءات الايجابية من قبل ولي العهد الذي أعلن التزامه وقناعته بالمشروع الإصلاحي باعتباره الرد الصحيح على مختلف التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع، غير أن حملة الاعتقالات المركزة ضد دعاة الإصلاح دون مبررات او مسوغات مقنعة بما يتنافى مع الإجراءات والأنظمة القانونية ومبادئ حقوق الإنسان العالمية بل ويخالف حتى القوانين السعودية وخصوصا النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية وهو بالتالي ما يتناقض مع التزام ولي العهد المعلن بالمشروع الإصلاحي. كما ترتب على هذه الاعتقالات نتائج أخرى، فقد واكبها وأعقبها تراجع حاد عن بعض المكاسب الايجابية — على محدوديتها — التي تحققت مع زخم حركة الإصلاح، خصوصا على صعيد حرية الرأي والكتابة والكلام، حيث استهدفت الأجهزة الأمنية شل فعاليات الصحف والكتابة مما أدى إلى اعتقال العديد من الفعاليات الصحفية، نذكر منهم المحامي عبدالرحمن اللاحم والكاتب صالح الشيحي.

ويصب في هذا الاتجاه التضييق على الديوانيات والملتقيات والمنتديات الثقافية والاجتماعية والمواقع الحوارية على (الانترنت).

رابعا: أفصح رموز الجناح المتشدد في العائلة الحاكمة عن حقيقة مواقفهم المعادية لأي توجه إصلاحي حقيقي، وقد استطاعوا تحقيق حالة إجماع لدى مختلف الأجنحة المتنافسة في العائلة الحاكمة يؤكد على أن الخطر الناجم عن الإصلاح لا يقل عن خطر الإرهاب على مصالحها وامتيازاتها، مما أتاح المجال لضرب حركة الإصلاح والسعي لترتيب الأوضاع ضمن صيغ مختلفة بينها مد الجسور مع رموز دينية كانت معارضة في السابق.

ومن ناحية أخرى، اضطرت السلطة تحت ضغوط وشروط منظمة التجارة العالمية، ولمحاولة تحسين صورتها وسجلها في مجال حقوق الإنسان على الموافقة على قيام بعض التشكيلات المدنية والأهلية ومن ضمنها قيام ما عرف بـ (اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان) إلا أن الحكومة أفرغتها جميعا من محتواها وقلصت مهامها لتصبح هياكل شكلية مرتبطة بأجهزة الدولة البيروقراطية، وهو ما يؤكد غياب المصداقية في رغبة السلطة في تبنى الإصلاح. وخير دليل على ذلك سقوط هذه اللجنة الكرتونية في أول امتحان لها عندما وجدت نفسها جزءاً من مؤسسات الدولة وعجزت عن ممارسة دورها في الدفاع عن المعتقلين على اختلافهم تحت مبررات واهية مما جعلها في هذا السلوك تتنكر لأهدافها المعلنة.

إننا في إطار التصدي للقضايا المتأزمة في بلادنا، نرى أن التناقض الرئيس وجوهر الصراع في هذه المرحلة التاريخية هو بين دعاة الإصلاح وأنصاره على اختلاف انتماءاتهم الفكرية ومنحدراتهم الطبقية والفئوية وبين أعداء الإصلاح ومناهضيه على صعيد السلطة والعائلة الحاكمة ومراكز القوى وبعض التيارات على اختلاف مرجعياتها المستفيدة من بقاء الأوضاع على حالها. لذلك وفي هذه المرحلة الدقيقة والحرجة التي تمر بها بلادنا نتوجه بنداءاتنا الى كافة المنظمات واللجان الحقوقية والإنسانية والإتحادات المهنية والنقابات المختلفة في البلدان العربية والعالم بما في ذلك المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ونطالبها بضرورة الضغط على السلطات السعودية وكشف ممارساتها القمعية ضد دعاة الاصلاح ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الانسان في بلادنا، وقبل كل شيء ينبغي العمل على تامين الافراج الفوري عن جميع معتقلي الرأي وسجناء الضمير ومن بينهم د. عبدالله الحامد، والشاعر علي الدميني، ود. متروك الفالح، مع ضمان عدم تعريضهم لاي شكل من أشكال الضغط والإكراه الجسدي والنفسي او مساومتهم على حريتهم وإعادتهم إلى أعمالهم. كما نطالب السلطات السعودية باحترام حقوق الانسان وايقاف كافة الاجراءات والممارسات التي يتعرض لها المفرج عنهم مؤخرا، حيث يخضع بعض هؤلاء إلى المراقبة والملاحقة والتضييق والمنع من السفر والحظر على مشاركاتهم في الشان العام مثل اصدار البيانات وتنظيم اللقاءات والاتصال بقنوات الاعلام المختلفة، وأن هناك المئات من المعتقلين في السجون السعودية الذين نرى انه لا بد من احترام آدميتهم ومراعاة كافة الاجراءات القانونية العادلة ازاءهم .

إن المخرج المناسب والسريع لكل هذه الاحتقانات يتمثل بمبادرة السلطة للعمل مباشرة على رفع الحظر على تشكيل منظمات المجتمع المدني السياسية والاجتماعية والنقابية والحقوقية المستقلة وضمان حرية التعبير والرأي والتفكير لجميع مكونات المجتمع دون استثناء.

وهذه الإجراءات وغيرها لن تتحقق الا من خلال اعلان الدولة التزامها الصريح والواضح بتنفيذ عناصر مشروع الاصلاح الشامل الذي طرحته الفعاليات والنخب في البيانات والنداءات السابقة وأصبح مطلبا شعبيا واسعا يحظى بتأييد ودعم الغالبية الساحقة من المواطنين وذلك من خلال وضع أجندة زمنية لتحقيق الاصلاحات الدستورية. ومجمل الإصلاحات المطروحة لا تتعارض إطلاقا مع مصالحنا الوطنية وقيمنا الدينية والاجتماعية على الرغم من محاولات رموز الدولة تضخيم المصاعب والتحديات. إن متطلبات الإصلاح تشكل الضمانة الوحيدة لوحدتنا الوطنية واستقلالنا الوطني الناجز وبناء مستقبلنا الزاهر مهما قيل في ذلك من مخاوف وتبريرات غير حقيقية ولا منطقية.

عاش وطننا حرا دائما.

دعاة الإصلاح في السعودية

رؤية ملكية في مواجهة العنف

بندر بن سلطان: يجب إعلان الجهاد

محمد علي الفائز

يستطيع المراقب السياسي لمشهد العنف المحلي المستمر أن يحدّد ملامح السياسة الحكومية في مواجهة العنف والتطرف. سيكتشف بسهولة أن العائلة المالكة لا تميل الى مهادنة ولا الى تصالح بل الى استئصال من تسميهم بالإرهابيين والخوارج والذين لا يعدو أن يكونوا فئة ضالة شاذة متطرّفة خارجية الى آخر التوصيف الحكومي. وسيكتشف المراقب أن الحكومة تعتمد اعتماداً شبه كلي على رجال المؤسسة الدينية الرسمية السلفية في حشد الشارع ضد أعداء السلطة والمجتمع، بالرغم من أن التشخيص العام والمجمع عليه بين النخب في المملكة يفيد بأن دعاة العنف خرجوا من عباءة المؤسسة الدينية، ومن الفكر السلفي بتفسيره الوهابي المتشدد، وبالرغم من أن أطيافاً عديدة من ذلك التيار لاتزال إما على الحياد أو تدعم دعاة العنف، او تلتمس لهم الأعذار في الممارسة. يبدو أن الحكومة تريد أن تواجه العنف السلفي بشرعية سلفية مضادّة، وهذا يفقدها القدرة على حشد الشارع السعودي، خارج الإطار المذهبي الرسمي. ومع غياب الإصلاحات السياسية وضعف الإنتماء الوطني، فإن قدرة الحكومة والهوية القائمة على حشد الشارع على أسس وطنية تميل الى الضعف، حيث يميل الشارع السعودي الى اعتبار المعركة داخلية بين أبناء البيت الواحد (النجدي ـ السلفي).

كيف ترى العائلة المالكة مستقبل معركتها مع العنف؟ وأين موقع الإصلاحات السياسية والإجتماعية من استراتيجية مكافحته؟ هذا المقال يقرب الصورة ويسلط الضوء على العقلية الملكية التي تدير الأزمة

إذن لا تخرج معالجة الحكومة للعنف عن إطاري استخدام القوة والقبضة الحديدية من جهة، ومن جهة اخرى تقوم بحشد الشارع على أسس دينية مع جرعة ضعيفة من المشاعر الوطنية، كيما توفر للسلطة شرعية القضاء على العنفيين، واستجلاب العواطف المتضامنة من الشارع السعودي مع العائلة المالكة.

هذا هو الملخص البسيط لكل القضية!

وهذا التلخيص يكشف عن أزمة أكبر، إذ تبدو المراهنة على هذا الحلّ كبيرة من قبل العائلة المالكة، وهي مراهنة يمكن للساذج سياسياً ـ ولا نقول لرجل الدولة أو لصانع القرار ـ أن يرى عوارها وبوارها قبل وبعد البدء بتنفيذ مثل هذه الإستراتيجية التي قد تفاقم من الأزمة وتوسعها، وتزيد من الصراع على أسس أيديولوجية وتوسع مساحة الجدل حول تفسير النصّ الديني، إضافة الى أنها حتى في حالة النجاح ـ وهو أمر لن يحدث، نقولها بضرس قاطع ـ فإن الإعتماد على ذات الفكر المتطرف سيولد أزمة قادمة، كما أشار الى ذلك بحق الأستاذ محمد علي المحمود.

من المؤسف أن النخب السعودية على اختلاف توجهاتها ومستوياتها عبرت عن رأيها في الحلول الأمنية والدينية لمشكلة العنف، وقد نشرت مئات المقالات خلال العامين الماضيين تحث الحكومة على تبنّي استراتيجية صحيحة في المواجهة (الى جانب خيار القبضة الحديدية) وبينها إيجاد تغيير ثقافي كبيرلا يعتمد على السلفية ـ الوهابية القائمة التي تنطوي على مخزون هائل من العنف الذي يمكن أن يدمر المجتمع والدولة؛ إضافة الى الحلول السياسية القائمة على الإصلاح؛ وكذلك الحلول الإجتماعية، وهي كلها تصب ضمن الإستراتيجية الأمنية بعيدة المدى للقضاء على منابع التطرف والعنف وتفكيك بنية الإرهاب في المملكة.

من المؤسف حقاً أن كل هذا تمّ اختزاله وتجاوزه الى حلول ترقيعية، بل الى حلول انفجارية، لا تخمد نيران اللهب، بل تزيدها اشتعالاً. ومن المؤسف أيضاً ان المواجهة تتم بلا خلفية استراتيجية، وكأن النصر مضمون

وحليف الحكومة على كل حال مهما طال الزمن، ولو بعد ٣٥ عاماً، كما قال الأمير عبد الله ولي العهد! ومن المؤسف أكثر، أن النخب في المملكة لم تعد تمتلك الجرأة في الضغط على الحكومة لتغيير مسار المواجهة العنفي الذي يدفع المواطن يومياً ثمنه من أمنه واستقراره ومعاشه، الى مسار أكثر وضوحاً ومتلبساً بالإصلاح السياسي والإجتماعي.

لا يبدو أن بين الأمراء من يمتلك نظرة استراتيجية حصيفة لقضية العنف ومؤدياتها المتصاعدة. ولا يبدو أنهم ـ على الأرجح ـ في وارد سماع الرأي الآخر في هذه القضية. بل أن من يعتقد بأنهم واعون بين الأمراء، يزيد الطين بلّة، ويقلب عاليها سافلها، ويؤكد على المضي فيما هو قائم من سياسة فاشلة واضحة البطلان، وكان المنتظر منهم والمتوقع رأياً حصيفاً يتناسب مع ما يعتقد انه خبراتهم واطلاعهم!

لن نأتي هنا بآراء الأمراء الكبار، فقد أكدوا بعد أحداث الخبر وبشكل ممل بأن سياسة القبضة الحديدية مستمرة، ولم يتطرق أحدٌ منهم للإصلاح كرديف للحل. لم يطلق سراح الإصلاحيين، ولم نرَ انفتاحاً في الصحافة، ولا الوجوه النخبوية التي تناقش مثل هذه القضايا على شاشات الفضائيات، والتي قُمعت وأسكتت، أو انزوت مفسحة الطريق لممثلي وزارة الداخلية للحديث مكانهم في الموضوعات والوسائل الإجرائية، من ألوية متقاعدين، وعسكريين فاشلين، وبعض الصحافيين المرتبطين بوزارة الداخلية، الذين لا يستطيعون (الخروج على النص الرسمي) ولا يدركون أيضاً تعقيد المشكلة وخطورة الإستجابة للحلول الآنية والإستثنائية العسكرية.

مثالان جديدان يمكن ان نضرب المثل بهما في هذا الشأن، الأول جاء من تركي الفيصل، سفير المملكة في لندن. فالرجل رغم أنه أمضى عقدين ونصف كرئيس لدائرة الإستخبارات السعودية، فإنه خرج علينا في تلفزيون البي بي سي يوم ٢٠٠٤/٥/٣١ مبشراً بقرب نهاية العنف في المملكة، وأن الإرهابيين يلفظون أنفاسهم الأخيرة! ولكن كيف، والعمليات تتصاعد؟

يرى الأمير، أنه لا يوجد في المملكة سوى ست خلايا عنف، وقد استطاعت السلطات الأمنية تفكيك خمس منها ـ قالها بشكل واثق وصارم ـ ولم يبق سوى هذه الخلية التي قامت بتفجير الخبر! والمعنى الذي أراد إيصاله للمشاهد البريطاني وحول العالم، بأن نهاية العنفيين قد قربت، وأن ما جرى في الخبر سيكون (آخر الأحزان). وبرر ذلك بأن الإرهابيين لا يستطيعون إلا مهاجمة الأهداف اللينة، أما حقول النفط وقصور الحكم فهي حصون منيعة!

يقدم الأمير قراءة شديدة الإبتسار والسطحية للوضع الأمني في المملكة، وهذا أمرٌ مؤسف بالنظر الى أن هذه الرؤية تصدر عن قناعة، فهي ليست كذبة متعمدة قُصد منها التضليل، وهي تكشف مستوى تعامل الطاقم الأمني مع حدث خطر كالذي نشاهده كل بضعة أيام. لربما هناك تفسير مختلف لدى الطاقم الأمني حول معنى (الخلية) وحول (حجمها) مع علمنا أن هذا الجهل غير مبرر، ولكن ما يصدم المحلل هو النتائج التي توصل اليها الأمير، بأنه لم تبق سوى خلية واحدة، هي التي تقوم بكل الأفعال العنفية من شرق المملكة الى غربها ومن عاصمتها الى شمالها! ولا نفهم من التأكيد القاطع بهذا الأمر من قبل الأمير، إلا أنه جاهل بما يجري، وجاهل بعمل الخلايا، وجاهل بأنها تتناسل وتتكاثر حسب البيئة والمناخ! ولو تتبعنا خطابات وبيانات زعيم القاعدة في السعودية، فإننا سنكتشف انه يتحدث عن خلايا عديدة تتكون من أربعة اشخاص تقوم كلٌ منها منفردة بهجماتها.

ومن الطبيعي، فإن الأمير تركي الفيصل، كما الطاقم الأمني ـ إن كان يتبنّى هذا التحليل المأساوي، ونظنّه كذلك ـ يرى الحل الأمني خياراً ناجعاً، كيف لا وقد قضى على معظم المشكلة وفكك كل الخلايا عدا واحدة. هذا التحليل هو الذي يدفع بالمقربين من الحكومة الى تكرار القول بأن ما يجري من هجمات (مجرد محاولات يائسة) وأنها تشبه (حشرجة الموت) ولم يتبق إلا المزيد من المواجهة حتى يتم القضاء عليها!

ونظن أن الأمير تركي قد يفقد مصداقيته، بمجرد أن تعود دوائر العنف الى التفعيل من جديد، خاصة وأن محاوره البريطاني تفاجأ من كلامه، فأعاد السؤال مرة أخرى فأكد الأمير الأمر: (خمس خلايا انتهت وبقيت واحدة).

المثال الآخر الذي يكشف عن العقلية الملكية في إدارة أزمة العنف والمجتمع، المقالة التي كتبها الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن، في جريدة الوطن السعودية (٢٠٠٤/٦/١) تحت عنوان: (سوف نخسر حربنا ضد الإرهاب، إلا إذا..)!

و (إلاّ إذا) هذه أوضحها الأمير بندر وحددها ـ مشفوعة بعشرين عاماً من الخبرة العسكرية كما يقول ـ في التالي:

– **توسيع رقعة المواجهة مع العنف وتجنيد كل إمكانات الدولة والمجتمع (سياسية ومالية وعسكرية وأمنية ودينية) في سبيل ذلك**، يقول: (كلما أديرت الحرب بقوة وبسرعة وبعناد وإصرار قلت الخسائر. ولكن هذا يعتمد في الأساس على التعبئة العامة للحرب. وأنا شخصيا أعتقد أنه لا الدولة ولا المواطنون وصلوا لهذه المرحلة الهامة والأساسية والضرورية لكسب هذه الحرب، وهي مرحلة التعبئة العامة للحرب، فكراً وعملاً، خاصاً وعاماً، إعلامياً وثقافياً وتجنيد كافة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لهذا الهدف، والتعامل مع كل شيء في حياتنا اليومية على أساس أننا في حرب). وتابع بأن النصر لن يتحقق بالدعاء على الإرهابيين فحسب، ولا بالآمال والعاطفة فقط، بل بإدارة الحرب بكل ما تعنيه من كلمة، والحرب ـ حسب الأمير بندر ـ (لا تعني معسكر كشافة... لا تعني الرقة بل القسوة. هي الحرب التي لا يمكن أن تنفذ على أساس وصف المارقين بأن بهم غفلة الصالحين بل على أساس أن هؤلاء إرهابيون وعدوانيون ولا حل وسطاً معهم. فإما أننا مؤمنون أننا على حق وبالتالي قتالهم وقتلهم فرض... أو أنهم هم المؤمنون لا سمح الله ونحن الضالون دولة وشعباً). وأشار الى أن طرفاً واحداً يمتلك الحق في المعركة، والمجتمع لا خيار له إلا واحداً من الخصمين: (سوف ننقسم إلى قسمين، الأول معنا كدولة... والثاني معهم

كمارقين خارجين على الدين، وهنا يجب أن نصر أن على الجميع الاختيار ما بين الحق الذي نؤمن أننا عليه والباطل الذي نعتقد أن المارقين عليه).

- **إعلان الجهاد الداخلي ضد العنفيين**: فرغم أن القاعدة المتبعة في البلاد أن (ولي الأمر) هو الذي يمتلك حق إعلان الجهاد ضد (الخارج) فإن الأمير بندر يطالب العلماء بأن يطلبوا من الملك إعلان الجهاد (الداخلي) أي بين المسلمين المواطنين! يقول: (أعتقد وبكل تواضع واحترام أن على علمائنا الأجلاء الكرام دعوة ولي الأمر لإعلان الجهاد على هؤلاء الخوارج، وتأييدهم المطلق له في ذلك، بل الإصرار على ذلك).

أخطر من هذا كلّه، ما ورد بعد هذا من مقاربة تاريخية لأحداث العنف، تلخص في الحقيقة الجواب على تساؤل: لماذا تميل العقلية الملكية الى العنف والنفير العام والجهاد! - مثلما يطلب العنفيون - وتقسيم المجتمع الى فسطاطين (معنا أو ضدنا، مع الحق المدّعى أو مع الباطل المتهم)؟ إن الأمراء يميلون الى المقاربات التاريخية التي حدثت في بلادهم، ولا يميلون الى دراسة التجارب الحديثة ولا العلوم الحديثة التي تكشف أن هكذا نوع من الحلول الموتورة غير متاحة في الأصل فضلاً عن أن تسفر عن نتائج إيجابية بدون ثمن باهظ جداً. المقاربة التي يقدمها الأمير كالتالي:

(أعتقد أن هذه الأزمة سهلة صعبة. فإذا واجهناها مثلما واجهها الملك المؤسس المؤمن عبدالعزيز في معركة السبلة ضد من حملوا نفس تفكير هؤلاء الخوارج فهي سهلة. وإذا واجهناها بالتردد والأمل بأن هؤلاء شباب مسلم مغرر بهم... والحل أن ندعوهم للهداية على أمل أن يعودوا لوعيهم فإننا سوف نخسر هذه الحرب... وندخل عالماً مظلماً. لا أعتقد أن هؤلاء الخوارج أقوى من الذين حاربوا ضد الدولة في معركة السبلة، كما أنني أجزم أن الدولة أقوى في وقتنا هذا من الدولة وقت المرحوم الملك المؤسس). والنتيجة التي يخلص لها الأمير هي: (النصر لنا... شرط أن نعلن التعبئة العامة لمواجهة هذه الحرب. وإن لم نعلن التعبئة العامة.. فسوف نخسر الحرب ضد الإرهاب).

نشعر بالأسى إزاء هذا التحليل السقيم الذي لن يقود إلا الى الحرب الأهلية. نشعر بأسى أن الجهاد يوضع في غير موضعه. ونشعر بالألم بأن المجتمع لا يمكن أن يُحشد ضد الإرهاب في ظل انسدادات سياسية واجتماعية، كما لا يمكن لدولة أن تحشد مواردها - بل وموارد القطاع الخاص كما يريد الأمير - لكي تتوجه للحرب على الإرهاب.. بل ونشعر بالمصيبة أكبر من جهة المقاربة التاريخية المغلوطة بين وقعة السبلة (التي كانت حرباً نظامية) وبين ما يجري اليوم من مواجهة هي أقرب الى (حرب مدن) منها الى أي أمر آخر. ما يدعونا اليه الأمير وما يدعو العلماء السلفيين اليه، هو اقتحام دهاليز العنف والدم أكثر فأكثر، دون الإلتفات الى مقدمات العنف الفكرية والسياسية والإجتماعية، ودون النظر الى سنن الله في السياسة والإجتماع، ودون فهم لطبيعة المجتمع.

محنة السعودية

السعوديون جدد على ما يرونه أمامهم، من حواجز تفتيش وانباء اختطاف واحداث تفجير وملاحقات وضبط خلايا واكوام مهربة من الاسلحة، تسايرها عمليات دعائية خارجية وتبريرات داخلية، لكنه ليس جديدا على كثير من دول المنطقة التي اكتوت بنار الارهاب، فما يقع في السعودية من محن ارهابية حدثت بدرجات متفاوتة في الشدة والوقت. وهي جميعا فشلت بعد ان سببت العديد من المشاكل وأراقت الكثير من الدماء، وبالتالي عليهم ان يصبروا. ومن الخطأ ما يقوله البعض في السعودية، عن علم او من باب الطمأنة، ان الارهاب يلفظ آخر انفاسه. فنحن حقيقة لا ندري حجم مخزون الهواء الذي يتنفس منه حتى نقول ان هذه آخر انفاسه.

عبد الرحمن الراشد
الشرق الأوسط، ٢٠٠٤/٦/١

كلا.. لا نريد أن ندخل هكذا نوع من الحروب، التي نحن نعلم أنه لا يمكن أن يخرج منها منتصر إلا والجراح تمزق جسمه.

لا نريد حرباً ملكية لمجرد أن الأمراء لا يريدون الحلول الأخرى التي تستدعي تقديمهم بعض التنازلات السياسية.

لا نريد أن يجرونا الى حرب طاحنة غبيّة تذهب بشبابنا وأموالنا وتكون نهايتها أن يبقى تسلط العائلة المالكة وظلمها وجبروتها واستبدادها وبغيها وفسادها!

لا..

هناك حلّ آخر: الإصلاح السياسي الهيكلي. والإصلاح الإجتماعي التنموي، فليس من المعقول ان يعيش نحو ٦٠٪ من المواطنين تحت خط الفقر في بلد من أغنى بلاد العالم؛ والإصلاح الفكري والقضاء على الواحدية في الرأي وقطع الإحتكار الديني المذهبي الذي فاقم الأزمة.

نعم نريد حلاً للعنف على حساب الفاشلين من مسؤولي الدولة.

نريد حلاً لا يعمّق مصيبة المجتمع بالمؤسسة الدينية المتطرفة فيزيد من سلطاتها وعنفها ضد الآخر.

ونريد حلاً يخفف من سلطة العائلة المالكة السياسية، ويمنع تجاوزاتها المالية التي أفقرت البلاد والعباد.

ونريد حلاً يدفع الحاكمون تكلفته، من العائلة المالكة ومن المؤسسة الدينية، كونهم من أنتج العنف ورباه وساهم ولايزال في تغذيته ورعايته. ولا نريد أن يداوونا بالتي هي الداء، ويطحنوننا في حروب داخلية تبقيهم أئمة هداة على أشلائنا.

إذا كان ولا بد أن يدخلوا تلك الحرب التي ينظر لها الأمير بندر، فليدخلها الأمراء، فهم يزيدون على الثلاثين ألفاً! ليجاهدوا شعبهم هم ومن يناصرهم، وليخلعوا أشواكهم بأنفسهم!

سنرفض هذه الحرب، وهذا الجهاد المفترى الذي دعا له المفتي من قبل، لأنه يتجاوز حقوقنا كمواطنين بل وكبشر. وحين نستعيد حقوقنا ستكون هذه الحرب وهذا الجهاد المزعوم عبثاً في الوقت الضائع.

عملية (سرية القدس) في الخبر

المستور الايديولوجي في الرواية الجهادية

عبد الله الراشد

هي دون ريب عملية نوعية يحقق فيها التنظيم الجهادي التابع فرضياً لشبكة القاعدة إنتصاراً عسكرياً وإعلامياً، فقد كشفت شمس الثلاثين من مايو عن حقيقة صادمة، ساخرة من إيحاءات الصورة البطولية لأفراد قوات الطوارىء الذين كانوا يتدافعون من باطن الطائرة العمودية نزولاً على سطح مبنى مجمع الواحة السكني في عملية انقاذ للرهائن المحتجزين بداخل المبنى، فقد أنهى أفراد السرية مهمتهم بنجاح باهر وغادروا المبنى قبل ان يبدأ الجنود بالتناسل من بطن الطائرة العمودية، وقبل اقتحام المبنى من أعلى.

مواجهات الخبر تعد بلا ريب من أشد الاختبارات عسراً على الجهاز الأمني، وبعد نهاية العملية تحوّلت دون شك الى كابوس مفزع بفعل النتائج الوخيمة التي فاجأت الجميع.. فقد نجا ثلاثة من أصل أربعة هم مجمل أفراد السرية من قبضة مئات وربما آلاف من أفراد قوات الأمن، المدججين بأنواع مختلفة من الاسلحة بما في ذلك طائرات المراقبة ونقل الجنود والسلاح.. وسواء تم القبض عليهم لاحقاً أم لا فإن الفصل الأول من المعركة كان بحد ذاته حاسماً وسجّل النتيجة لصالح المجموعة، التي أثبتت بأنها متفوقة عسكرياً ومعنوياً..

وبإمكاننا رصد وتسجيل نقاط أساسية في هذه الحادثة على النحو التالي:

الأول: أن ساحة المعركة كانت شبه معلومة قبل اندلاع المواجهات، فقد نبّهت حادثة ينبع الى أن شركات النفط الاجنبية وربما صناعة النفط في البلاد قد أصبحت ضمن أجندة الجماعات المسلّحة. ونشير الى ان مصادر استخباراتية عديدة حذّرت بعد هجوم ينبع من وقوع هجمات أخرى وربما على نطاق واسع وأشد داخل السعودية.

الثاني: إن كفاءة عملية الخبر تشير الى التأهيل العسكري المتقدم لدى المجموعات الجهادية المسلّحة، كما أن الاختيار المحدد للاهداف ومعرفة مواقع الهجوم يكشف عن التخطيط الدقيق والحذر. إن هذا الهجوم كما يبدو يمثل الاقوى من حيث التخطيط والتدريب والضحايا، وقد لا يكون بطبيعة الحال الاخير.

إن الهجوم الاخير كان مشابهاً الى حد كبير بهجوم ينبع الذي وقع في مطلع شهر مايو الماضي، فكلا الحدثين كان موجهين ضد موظفي شركات نفط غربية، ودك مواقع متعددة، وفي كلا الحادثين فإن المهاجمين سحلوا أحد الضحايا خلف سيارة، وفي كليهما أيضاً إستعمل المهاجمون ملابس عسكرية للتمويه وبعض المشاركين هرب عقب تنفيذ العملية.

ثالثاً: إن الهجوم وقع في المنطقة الشرقية من السعودية، وهذا يعتبر انزياحاً خطيراً في الجغرافية العسكرية لنشاط المجموعات المتشددة، التي كانت الى ما قبل العملية الاخيرة تركّز عملياتها في الرياض والمنطقة الغربية. وقد يكون المسلّحون أرادوا إيصال رسالة تحذير شديدة اللهجة الى الحكومة وهكذا للاجانب في المملكة بأن ليس هناك مكان آمن من الهجوم في البلاد. وهذا سيضيف مخاوف جديدة للشركات الاجنبية، التي بدأت بالفعل التفكير في سحب موظفيها وعوائلهم الى خارج السعودية.

رابعاً: هناك جانب آخر جديرٍ بالاهتمام في هجوم الخبر وهو حرص المسلّحين على عدم وقوع ضحايا من المسلمين، حيث كانوا يجهدون في ايصال رسالة واضحة للمسلمين بأن هجومهم ليس موجّهاً ضدهم وأنهم لا يبتغون الحاق الضرر بهم. وقد يكون هذا الحرص نابعاً من رد فعل ازاء عملية نوفمبر العام الماضي ضد مجمع الشقق السكنية في الرياض والذي أودى بحياة ١٢ عربياً من أصل ١٧ ضحية سقطت جراء الهجوم الانتحاري. فالتخطيط لعملية نوفمير كان يعود لعبد العزيز المقرن الذي تسلم منصب قائد القاعدة في السعودية منذ مارس ٢٠٠٤ بعد موت خالد علي الحاج. يبقى أن سقوط طفل مصري برصاص المجموعة بحسب زعم البيانات الرسمية إحدى الاقترافات التي جرى توظيفها بكثافة من قبل وسائل الاعلام الرسمية كإحدى أدوات الحرب ضد المجموعات المتشددة في السعودية وربما الحرب على الارهاب، بالرغم من أن هذه المجموعات أرادت تفويت فرصة استغلال الحكومة لأخطاء هذه الجماعات وخصوصاً المتعلق بدماء الناس والمصالح العامة في محاصرة نشاطها وتشويه سمعتها واخيراً القضاء عليها.

خامساً: إن أبرز فارق بين هجومي الخبر وينبع هو أن القاعدة أو أحد فروعها المنشّقة قد أعلنت مسؤوليتها المباشرة عن العملية، بعد أن

كانت العمليات تنسب فيما مضى الى المجاهدين المسلمين في الجزيرة العربية أو الى كتائب الحرمين الشريفين. فالرسالة التي نشرتها عدة مواقع على شبكة الانترنت والتي يعلن فيها المقرن، رئيس كتائب القدس في الجزيرة العربية مسؤولية تنظيم القاعدة عن عملية الخبر محذراً من هجومات أخرى قادمة، تشير الى تبدّل في تكتيكات ما بعد الهجوم من قبل تنظيم القاعدة، وقد تلمح أيضاً الى خطة اكثر شراسة من العمليات العسكرية من قبل المقرن والجماعة المسلّحة المرتبطة بالقاعدة.

إن اعلان المسؤولية يبعث نوايا القاعدة والجماعات المنضوية تحت لوائها باستهداف المصالح الاميركية والشركات الاجنبية في المملكة. إن رسالة المقرن تذكر تحديداً بأن الهجوم كان ضد موقع شركات اميركية في الخبر وهو (بتروليم سنتر) التابع لشركة (هيل برتون)، والتي وصفها البيان بأنها شركة احتلالية وتتألف من عدة شركات متخصصة في حقول النفط. ولا شك ان هيل برتون هي هدف رمزي بالنسبة للقاعدة لأن هذه الشركة تمثل المصالح النفطية والحكومة الاميركية في السعودية، وأن هذه الشركة تحتفظ بروابط من نوع ما بنائب الرئيس الاميركي ديك تشيني.

سادساً: أن بيان عبد العزيز المقرن، أحد قادة التنظيم وقبل عدة أيام من حادثة الخبر، نبّه محذّراً من وقوع حرب عصابات داخل المدن السعودية، بما يتطلب يقظة عالية من جانب قوات الامن التي كان يفترض أن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة تهديدات من نوع حرب العصابات والموجّهة ضد مصالح النفط.

لقد دعا القائد الجهادي في السعودية من أجل حرب عصابات في المملكة ونشر بيانه على عدة مواقع على شبكة الانترنت. وبالرغم من أن المقرن ليس القائد العسكري الرئيسي للجماعة الجهادية في المملكة، ولكنه بلا شك يضطلع بدور قيادي وخاصة في مجال الاتصالات.

فقد عرض المقرن قائمة من الخطوات التي يجب على الجهاديين المسلّحين اتباعها من أجل النجاح في الحرب ضد الحكومة. يذكر المقرن في دعوته بأن العمل داخل المدن يتطلب مجموعات صغيرة لا تتألف من أكثر من أربعة عناصر. وأن الناشطين يجب أن يكونوا مقيمين في هذه المدينة للحيلولة دون كشف سرهم من قبل الجواسيس والعيون المريبة. وقد لفت المقرن عناصره الى تعلّم الدروس من أسلافهم وتزويد المجاهدين بالمعلومات المتصلة تحديداً بأدوارهم الفردية، وليس بالجمهور الكبير.

قد يلمح بيان المقرن الى أن الاخير قد تولى بنجاح قيادة الجهاديين خلفاً للقائد السابق خالد علي الحاج، وقد نحى المقرن تحت قيادته للمجموعة مستوى متقدماً مفيداً من مهارات اتصالاتية وتقنية وعسكرية لديه. ومن المعروف أن المقرن يكتب مواد للنشر الخاص بمعسكر تدريب البتّار، وهذا ربما ساعد في إبراز المقرن بوصفه القائد العسكري الأكثر تأهيلاً لقيادة التيار الجهادي في السعودية، ولكن لا يعني ذلك بأن المقرن هو قائد التنظيم، ولكنه بالتأكيد من أبرز القادة العسكريين في التنظيم، فالأخير نادراً ما يكشف عن أسماء قادته. ولكن لأغراض عملية، فإن المقرن اضطلع بدور القائد الرئيسي للتيار العنفي في المملكة، وقد تكون هناك مجموعات اخرى لا تنضوي تحت قيادته أو منفصلة عنه، ولكن مجموعته كما يبدو تمثل الخط الرئيسي داخل التيار العام لشبكة تنظيم القاعدة داخل السعودية، ولكن طبيعة الروابط بين هذه المجموعات وبينها وبين القاعدة تبقى حتى الآن غير واضحة.

ثالثاً: ان المواجهات المسلحة يكاد يختفي فيها عنصر المباغتة، وكأن الجماعات الجهادية مطمئنة الى حد كبير بأنها تقتحم ساحة مكشوفة، وتعرف سلفاً حدود قوة الخصم ونوعية الاسلحة التي يملكها. إن التفاصيل الدقيقة التي حواها بيان القاعدة يكشف عن قدرة الجماعات الجهادية المتشددة على اختراق وسائل الرقابة والحواجز الامنية بسهولة، ولعل النتائج النهائية كشفت ايضاً عن هشاشة الجهاز الامني والرقابي.

رابعاً: أن حوادث العنف قلّصت الى حد كبير عنصر التفوق لدى الدولة، وأصبح هامش التكافوء العسكري ضئيلاً. إن حالة الكر والفر التي تسود المواجهات المسلحة بين التيار الجهادي والحكومة أدت الى تصدّع سيادة الدولة، فخارج المشهد الاعلامي بكل ايحاءات التفوق التي يعكسها لدى الناظر ليس هناك ما يبدو كفاءات غير اعتيادية يتمتع به الجهاز العسكري والامني الرسمي، وهذا ما يجعل الاسلوب الساخر لبيان المجموعة من ادعاءات الحكومة بحسم المعركة اقرب الى التصديق منه الى الفبركة الاعلامية التي لجأت اليها الحكومة تعويضاً عن الاخفاق الذريع في انهاء العملية بالانتصار الكاسح على المجموعة وافناء افرادها او اعتقالهم جميعاً، وهو ما لم يحصل.

الدلالات الدينية للبيان

حمل البيان الالحاقي للتقرير الاخباري عن تفاصيل عملية الخبر من الدلالات الهامة، فهو يذّكر ابتداءً بالبيانات العسكرية التي تصدرها قيادات الجيوش التي تروي فيها الانجازات العسكرية التي حققها الجنود في سوح القتال وما تكبّده الخصم من خسائر في الارواح والمعدّات، إنها بمعنى آخر تشيع إنطباعاً بأن ثمة حرباً حقيقية تدور رحاها على جبهات مختلفة من الجزيرة العربية، المنطقة المستهدفة بالتحرير من الكفار والمشركين والصليبيين..

إن استعمال لفظ (غزوة) على عملية الخبر تعلي من البعد الايديولوجي للعملية، فهي تعكس غاية مقصودة.. فقد جاءت مشفوعة بزخم ديني كثيف ممثلاً في الاية الكريمة، والالفاظ والاماكن ذات الابعاد والمضامين الدينية المحددة الدلالة مثل المجاهدين، الشهادة، النصارى، الصليبيين، الكفار، الحكومة المرتدّة، السلولية، القدس قبلة المسلمين الاولى، كشمير.

تلفت عملية قتل الرهائن الاجانب واحتجاز آخرين الى أن أجندة الجماعات الجهادية في المملكة ذات أغراض متعددة، فهي في الوقت الذي تلبي هدف تطهير الجزيرة العربية من النصارى والصليبيين فإنها تحقق أيضاً أغراضاً ذات أهداف أممية إسلامية، والالتحام في مشروع التحرير والانقاذ الديني العام على مستوى العالم الاسلامي، ولذلك فإن إقحام قضايا اسلامية مثل كشمير وفلسطين بات جزءا من لعبة المشاعر الدينية التي يراد إشباعها بقضايا تمثل جزءا من الوعي الديني والسياسي العام.

من اللافت ايضا، أن البيان وصم النظام السعودي بالردة، وأطلق عليه وصف النظام السلولي نسبة الى عبد الله بن أبي السلول (رأس المنافقين) في عصر الرسالة الاول، بما ينزع عن الحكومة السعودية صفة الحكم الديني والشرعي، كما استبدل لقب (آل سعود) بـ (آل سلول) وفي ذلك تهكم واضح على المدعى الديني لدى العائلة المالكة في السعودية.

واخيراً، إن البيان يكشف للمرة الأولى على الاطلاق تقريباً عن هدف الجماعات المتشددة، وهذا الهدف ينشعب الى ثلاثة محاور أساسية: تطهير الجزيرة العربية من الاجانب (الصليبيين والكفار والمشركين)، ثانياً: اسقاط الحكم السعودي باعتباره حكماً طاغوتياً، وثالثاً: اقامة دولة تطبيق الشريعة.

نص البيان

أصدر ما يسمى صوت المجاهدين في الجزيرة العرب لجماعة تطلق على نفسها إسم (تنظيم القاعدة في جزيرة العرب) بياناً الحاقياً بتاريخ ١١ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ الموافق ٣٠ مايو ٢٠٠٤م بشأن تفاصيل عملية ما يسمى (سرية القدس) التي جرت في مدينة الخبر بالمنطقة الشرقية. وفيما يلي نص البيان:

(التقرير الإخباري بشأن تفاصيل عملية سرية القدس)

قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ. وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ) إلحاقاً لما تم إيضاحه في بيان غزوة سرية القدس المباركة..

نوضح الحقائق التالية:

بدأت الغزوة المباركة يوم أمس السبت في مدينة الخبر باقتحام أربعة من المجاهدين لمقر شركة (بتروليم سنتر) التابعة لشركة (هيل برتون) الأمريكية الاحتلالية والتي ذكرها الشيخ أسامة في خطابه ما قبل الأخير وأشار إلى دورها في خدمة مشروع الاحتلال الأمريكي لبلاد المسلمين، وفي هذا المقر قتل المجاهدون أربعة أشخاص اثنان منهم أمريكيان وآخر غربي ورجل أمن، وبعد ذلك قام المجاهدون بربط جثة أحد الأمريكيين وسحل جثته في شوارع المدينة.

ثم انتقل المجاهدون إلى موقع آخر وهو مقر شركة (ابيكروب) وأثناء توجههم إليها صادفوا كميناً من القوات السلولية الذين تم دحرهم بحمد الله وقتل منهم اثنان وجرح ثالث، وفي مقر الشركة قتل المجاهدون مديرها المالي وهو بريطاني الجنسية واثنين من الموظفين الفلبيين النصارى.

ثم انتقل المجاهدون إلى الموقع الثالث: مجمع معن الصائغ (مجمع الواحة) وهو مجمع يقطن فيه أفراد القوات الأمريكية المحتلة وكبار موظفي شركات الاحتلال الأمريكي واستطاع المجاهدون تصفية الحراسات الموجودة حول الموقع وقتل سائق (الهمر) وحامل الرشاش (عيار خمسين) ثم دخل المجاهدون المجمع ومشطوا المنطقة وقتلوا عدداً من الغربيين من بينهم أمريكي، وفي أحد الفنادق احتجزوا عدداً من الغربيين وقتلوهم من بينهم إيطالي وسويدي تم نحرهما، بعدما وجه الإيطالي رسالة إلى العالم عبر قناة الجزيرة الفضائية، كما قتل عشرة هنود من عباد البقر قتلة إخواننا المسلمين في كشمير وهم من المهندسين العاملين في الشركات النفطية.

وفي هذه الأثناء حاولت القوات السلولية اقتحام المبنى الذي يوجد به المجاهدون وصد المجاهدون هجومهم مرتين وأصيب الضابط قائد عملية الاقتحام وعدد من جنوده باعتراف النظام السلولي المرتد. وبعد ذلك استطاع المجاهدون ـ بحمد الله ـ الانسحاب من الموقع رغم الطوق الأمني المشدد، والانحياز إلى أماكن آمنة بعد أن استشهد ـ بإذن الله ـ أحد الأبطال وهو المجاهد (نمر بن سهاج البقمي) ـ رفع الله درجته في عليين ـ والذي فدى إخوانه بنفسه وعرض نفسه للشهادة تسهيلاً لمهمة إخوانه والتغطية عليهم، هذا وقد شارك في الهجوم أحد المطلوبين الستة والعشرين، وسجلت وقائع العملية صوتياً وسينشر شيء من هذا التسجيل في وقت لاحق إن شاء الله تعالى، واستمرت العملية المباركة لمدة يوم كامل منيت فيه قوات آل سلول بهزيمة نكراء ولله الحمد.

والجدير بالذكر أن المجاهدين كانوا حريصين جداً على دماء المسلمين حيث كانوا يميزون بينهم وبين الصليبيين الكفار وقد أخلوا سبيل هؤلاء المسلمين وأخرجوهم من منطقة القتال، خلافاً لما تقوم به قوات الحكومة المرتدة من الرمي العشوائي وفي كل اتجاه دون مراعاة أو تمييز.

وننبه إلى زيف ادعاءات الإعلام السلولي وأن قواتهم حررت رهائن من المجمع أو أنها قبضت على أحد من المجاهدين فكل ذلك كذب لا أساس له من الصحة، ولم يقدر هؤلاء الجبناء على دخول المجمع إلا بعد خروج المجاهدين منه، ولم يبق المجاهدون على أحد من الرهائن حياً بل تمت تصفية كل من وقع في أيديهم من الكفار والصليبيين.

وإننا نحمد الله كثيراً على هذه العملية النوعية المباركة، ونجدد عزمنا على دحر قوات الصليب والطاغوت، وتحرير أرض المسلمين، وإقامة شرع الله وتنفيذ أوامره، وتطهير جزيرة العرب من المشركين، وأما حكومة آل سلول فلتفرح بعملياتها الاستعراضية الفاشلة، وقواتها الهزيلة المندحرة التي فضحها الله على رؤوس العالمين وهزمها شر هزيمة رغم قلة عدد المجاهدين وعدتهم، حيث وقف الآلاف من جنود الطاغوت المدججين بأنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة، تدعمهم الطائرات العمودية، والمدرعات والمصفحات، من كافة القطاعات (الجيش والحرس الوطني، وقوات الطوارئ، وقوات الأمن الخاصة، والشرطة، والمرور، والدفاع المدني وغيرها) وقف أولئك كلهم عاجزين أمام أربعة من المجاهدين فقط ولمدة يوم كامل ولكن كما قال تعالى (إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم.)

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

لا حل أمني لظاهرة العنف

لقد قلت ولازلت أردد أن العنف حين يبدأ لا يمكن لأحد التنبؤ بنهايته بشكل جازم، لأنه يطوّر نفسه بشكل تلقائي حتى يفقد السيطرة عليها في النهاية، وعبر التاريخ والواقع فإن العنف لا يلبث أن يفقد بوصلته حتى يبدأ في الضرب خبط عشواء وكيفما اتفق، وتبدأ شهية الدم التي انفتحت عنده في الطمع بالمزيد، وليس صعباً حين تستبد الشهوة المرضية بالشعور أن تصنع لنفسها المبررات التي تقنعها بالاستمرار واستهداف المواقع الأكثر سهولة، وما نخشاه حقاً أن يصل العنف لدينا لمثل هذه المرحلة المتقدمة من الانحراف، حتى يصبح كل المواطنين وكل المنجزات الوطنية هدفاً مشروعاً لمثل هذه الأعمال العبثية المجنونة. ما لا ينبغي أن يغيب عنا حين نحاول قراءة ظاهرة العنف لدينا هو التركيز على أفكار العنف من جهة ومن جهة أخرى على البيئة التي أخرجته أو استطاع أن يتنامى فيها حتى يبني لنفسه كياناً مستقلاً ذا فاعلية تبلغ حد القسوة والجنون، فمن هناك نستطيع تلمس الخيوط الأولى لمواجهته وإيجاد الحلول الناجعة في وأده والقضاء عليه. إن السؤال الذي يثور هنا هو أن ظاهرة بهذا الحجم لا يمكن أن تواجه بحل أمني فحسب. إن الخلل الاجتماعي الذي أنتج مثل هذه الظاهرة يجب أن يوضع بكل صراحة تحت المجهر الفاحص والناقد رغبة في الإصلاح وإعادة الأمن والاستقرار.

عبد الله بجاد العتيبي
الرياض، ٢٠٠٤/٥/٣١

العراق الشمري ليس أقلّ إخافة من العراق الشيعي والهاشمي!

السعودية وحيرة العلاقة مع الحرف (ش)

د. خالد الرشيد

حائل - كما يصفها مارسيل كوربرشوك في كتابه (البدوي الأخير) - هي مركز جبل شمّر، موطن تحالف قبائل شمر التي تمتد نحو العراق وسوريا، وينتمي اليها حسب الشمريين أنفسهم نحو مليون فرد على الأقل، وبخلاف قبائل أخرى، فإن مركز الثقل لم يتغير في شمر على مر القرون... وكان جبل آجا حزام النجاة الذي طالما تشبثت به شمر بينما كانت القبائل الأخرى تجرفها رياح سكانية عاتية في البحر الصحراوي من حولها. ويلاحظ هذا حتى في اللغة: فلهجة شمر تتميز عن لهجات جميع القبائل المحيطة. وهذه المدينة الساحرة، حائل، المدهشة في نظافتها، وعروس الشمال كما تسمّى، لاتزال تقدم تحياتها الى قبر طي، أبي شمّر، ولاتزال تشعر بتميّزها القائم على خصائصها الذاتية، وتراثها السياسي الذي طبع الجزيرة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وكان لها دورٌ مشهود في تاريخ الجزيرة العربية في جاهليتها وإسلامها.

تراث شمّر السياسي كما الثقافي، لايزال ممنوعاً في المملكة، حتى شعر المديح النبطي القديم لا يذكر في العلن، كقصيدة دندن الفهيم الذي يمتدح فيها مطلق الجربا ويطلب عونه، وكان للتوّ قد غادر حائل وقطن بأحد أفرع القبيلة في العراق. فلاتزال شمّر تصنّف عند السعوديين من بين ألدّ الأعداء وأخطر المنافسين. كيف لا وقد كانت القبيلة الحاكمة التي قهرت الأمراء السعوديين طوراً وقهرتهم أطواراً أخرى، ولم يكن هناك من منافس قوي في نجد للعائلة المالكة الحالية إلا (شمّر).

كانت نتيجة الهزيمة الأخيرة التي تجلت بسقوط حائل في عام ١٩٢٢م، أن تدفقت الهجرة الثانية الكبيرة من نجد الشمال الى العراق، وسيقت القيادة الرشيدية أو من تبقى منها الى الرياض ليعيشوا فيها تحت نظر الأمير السعودي، الملك فيما بعد، عبد العزيز آل سعود. وتحوّلت (حائل) عاصمة نجد السابقة الى ما يشبه القرية، ورغم التطور الكبير الذي جاء به التحديث في المملكة خلال العقود الأربعة الماضية، لم تزد حائل عن محافظة صغيرة، ينظر اليها بعين الريبة من حلفاء آل سعود، وبالخصوص في (القصيم).

وحسب تعبير كوربرشوك، فإنه بعد الإستيلاء على جبل شمر (نزحت موجة جديدة من شمر الى العراق لمواصلة القتال ضد الوهابيين والسعوديين من هناك. وفي العربية السعودية الحديثة، فإن أي إشارة الى هذا الماضي المشحون بين شمر والسعوديين إنما هي من المحرمات، ولكن هذا ليس من شأنه إلا إبقاء الذكرى حيّة. والى نحو عشرين عاماً خلت لم يكن مسموحاً للشمري بالعمل، على سبيل المثال، في صناعة النفط في الخليج). ولهذا اضطر كثير من الشامرة الى الإنتماء الى قبائل أخرى كعتيبة لينالوا في بطاقتهم المدنية الحرف (ع) التي يرمز الحرف اليها بدلاً من الحرف (ش) الذي يرمز الى شمر.

الهجرة الشمرية الأولى من حائل كانت في ١٧٩١م، وقد جاءت إثر هزيمة عسكرية قتل فيها القائد الشمري المعروف بلقب (حصان إبليس) حيث مزّق الوهابيون جسمه الى قطع، فاضطرت القبيلة الى الإذعان، إلا فرع (شمر الجربا) بزعامة مطلق الجربا الذي هاجر الى العراق، ثم تلتها موجات أخرى لم تستطع التعايش مع السعوديين الوهابيين. ولهذا، فإن هناك من بين النجديين من لا يضع حائل ضمن المحيط الجغرافي لنجد، كرهاً لأهل حائل وشمّر قاطبة، وقد قرأ شوربورك شعارات معادية لشمّر تقول: (اللعنة على كل شمر، حتى على جنينهم في بطن أمه). إن نجداً تنقسم الى ثلاث مقاطعات من الشمال حائل والوسط القصيم والجنوب الرياض. وقد

أزمة المملكة مع حرف (ش) في العراق، هي امتداد لأزمتها معه (أي مع الحرف ش) في الداخل. وما لم تتم هيكلة الحكم وهويته وتجري الإصلاحات الشاملة، فستبقى المملكة رهينة ظروف تأسيس وحدتها، وقد تؤدي الى تمزقها.

تحالفت القصيم بتجارها ورجال دينها - الذين يتزعمون المذهب الرسمي للدولة - مع العائلة المالكة، حيث رأت أن خيارها ومصالحها مرتبطة بمصالحهم، وكان سكان حائل قد نافسوا سكان القصيم في التجارة المغادرة الى الشمال (دمشق وفلسطين) الأمر الذي سبب لهم صداعاً كبيراً.

الهويّة الشمرية لاتزال حيّة قوية جامحة، يزيدها الإقصاء السياسي، والتمييز القبلي، والقمع الثقافي تجذّراً وتشدّداً مقابل الهوية المذهبية الوهابية والسعودية. وقد اكتشف شوربورك في زيارته لحائل بأن هناك صمتاً يائساً قد يكون دليلاً ضمنياً (على أن النزعة الشمرية لم تُخل الطريق حتى الآن للهوية السعودية). ولعلّ الرقابة الحكومية على التراث القبلي الشمّري بوجه خاص، ما يؤجج النفوس، خاصة اذا ارتبط في الوقت نفسه بتشجيع الحكومة لتراث القبائل الموالية لها والمعادية لشمر مثل (عنزة) حليفة السعوديين. وفي الوقت الحالي لا يُسمح بنشر أي من شعر شمر، حتى لو لم يكن شعر حرب قديم، فأي شيء يرتبط بالقبيلة أو بزعمائها السابقين ممنوع، بل أن مجرد ذكر إسم (آل رشيد) يعد من المحرمات في حائل بالرغم من مرور ثمانية عقود على (قهر المدينة) حسب تعبير شوربورك، وبالرغم من أن ما تبقى من أفراد آل رشيد قد أجبروا على مغادرة حائل وتم نقلهم الى الرياض، وحين أفرج عنهم منعوا من مجرد دخول المدينة - حائل - فضلاً عن التدخل في الشأن السياسي، وقد هرب بعض زعماء القبيلة الى المنافي العربية والأوروبية.

لكن التراث الثقافي والسياسي العميق للقبيلة لا يمكن أن يموت بسهولة، خاصة اذا ما تواصل مع محيطه الطبيعي في الجوار الشمري في العراق وسوريا. فالتراث يحفظ عبر (التربية) المنزلية، والإجتماعات الخاصة المغلقة لأفراد القبيلة، والتي لا يفيد فيها التعليم الرسمي والتضليل الذي تحويه كتب التاريخ السعودي الحديث، كما لا تفيد معها وسيلة التستر والتمويه على المعلومات التي لا تتفق مع الصورة المثالية التي ترسمها العائلة المالكة. وحسب شهادة شوربورك فإنه وبغرض (الحفاظ على الإحساس بالمشاعر القبلية حيّة... تعقد شمر اجتماعات سرية يفضل أن تكون في كثبان النفوذ شمال حائل. وفي بقعة لا يستطيع أن يعثر عليها في ظلام الليل إلا البدو، تقام خيمة ضخمة مصنوعة من شعر الماعز، وفي الأمسية المتفق عليها تحضر سيارات الجيب من طراز تويوتا شاقة الطريق على إطاراتها العريضة المصممة للرمل. ويُزين الموضوع الرئيسي للمنتدى القبلي بالضأن المشوي وبراميل من الشاي والقهوة. ويجري إحياء المحاربين القدماء الذين عاش بعضهم في زمن معركة واترلو، ويُستثار الحاضرون بأفعال الغدر وخرق أعراف الصحراء المبهمة بقدر ما هي أزلية، لتبقى ذكراها حية بتوارثها من جيل الى آخر. وتُفتح جروح قديمة ويدعك فيها الملح بلا حساب، وتنهض ثعالب صحراوية صعبة المراس وتلقي أناشيدها في مدح قبيلتها وذم عنزة وسط تصفيق حاد داخل الخيمة. ولأمسية واحدة يعود الوضع كما كان عليه من قبل: شمر فوق الجميع). ومع أن الحكومة تعلم ما يجري، إلا أنها لا تستطيع منع كل شيء، كما لا تتدخل إلا إذا هددت الأمور بالإنفجار، فتقوم باعتقال (المغالين شعرياً!) ووضعهم في الزنازين.

في الجزء السياسي لا تكتفي العائلة المالكة بتهميش سكان حائل وشمر عامة من المناصب بشكل شبه كلّي، ولم تكتف بتطفيش قيادة القبيلة وأفرادها الى خارج الحدود أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية، ولم يكفها أنها جعلت إمارة حائل ومن يديرونها في الجملة من غير أبنائها على رأسهم أمير سعودي.. بل أن شمر التي تحول معظم ابنائها الى سكنى القرى ومالوا الى الإستقرار بسبب تغير المناشط الإقتصادية، عمدت الحكومة ولاتزال الى إناطة الإدارة المحلية في القرى (في الشرطة والبلديات وغيرها) الى (غرباء لا يدينون بالولاء إلا لها) وغالباً ما تتسم نظرة مشايخ القبيلة المحليين الى هؤلاء بالإستهجان، ويحاولون توسيع دورهم المحلي وتهميش دور ممثل الحكومة قدر الإمكان في التدخل في شؤونهم الخاصة.

وفي المجمل لا ينظر الشمريون الى الملوك والأمراء الحاليين والماضين بعين الحب والتقدير. الفرد الوحيد الذي شذّ عن هذا التصنيف هو الأمير عبد الله ولي العهد السعودي، بالنظر الى أن أمه شمرية وهي الفهدة بنت العاصي بن شريم، والذي يتعمّد أحياناً الإشارة الى ذلك في لباسه للعقال مائلاً منكساً بعض الشيء نحو المقدمة، وهي الطريقة الشمرية في لبس العقال، في حين لا يراه كثير من الشمريين أحد أمراء البيت السعودي، وأن سياساته لا تختلف عن الآخرين، خاصة فيما يتعلق بأبناء شمر. ويبرهنون على ذلك بأن عدداً من مشايخ القبيلة وأفرعها، من الذين تعودوا قطع الحدود العراقية السعودية حيث مضارب شمر، لم يعودوا قادرين على العودة الى ديارهم في حائل حيث يقطن نصف أبناء القبيلة الكلي الموزع بين السعودية والعراق وسوريا. ولازال الكثير منهم يعيش على الحدود والقليل منهم منحوا مجرد (حق الإقامة) وليس الجنسية؛ عكس هذا حدث لعنزة حليفة السعوديين حيث يحظى أفرادها القادمون خاصة من سوريا بالترحيب ومنحهم الجنسية بسرعة بالنظر الى ولائهم السياسي.

العراق الشمّري - الشيعي

منذ سقوط النظام العراقي في ابريل ٢٠٠٣، ونظراً لضعف المؤسسات المدنية والحزبية السياسية، كان من المتوقع أن يحتلّ مشايخ القبائل ومشايخ الدين موقعاً طاغياً في الخارطة السياسية، ريثما تقوم مؤسسات المجتمع المدني، ويعاد تثقيف الجمهور سياسياً. الإنتماءات الطائفية والقبلية انفجرت بانفجار الدولة العراقية، ولم يكن هناك من انتماءات تلملمها سوى الإنتماءات الطبيعية (القبلية والعرقية والطائفية) وإن بدت للبعض بأن تلك الإنتماءات تمثل عنصر أزمة كامن في الثقافة العراقية ومعوق كبير للإنتماء الوطني العراقي.

بيد أن الصورة ليست بتلك السوداوية، فالإنتماء الوطني تمّ تحطيمه قبل أن تتحطّم الدولة العراقية ويسقط النظام العراقي الذي كان يرفع شعاراً وطنياً ويعمل من تحته على تقوية الإنتماءات القبلية والطائفية بممارساته، حتى أصبح الأمر سياسة رسمية خاصة بعد ما سُمي بحرب تحرير

الكويت. ولهذا فإن من الطبيعي ـ أو لنقل المتوقع ـ أن تعاد هيكلة الهوية العراقية بالعودة الى مكوّناتها المجتمعية، بالشكل الذي يحفظ وحدة العراق السياسية.

بهذه المقدمة يمكن تفسير وصول الشيخ (الشمّري) غازي عجيل الياور الى رئاسة الدولة العراقية. أما لماذا شيخ شمّر وليس شخصاً من صلب المؤسسة السنيّة العراقية (مثل عدنان الباجه جي) أو حتى شيخ آخر من شيوخ القبائل العراقية، فإن ذلك قد تفسره عوامل عديدة ومتشابكة، لها ارتباط بطبيعة تركيبة مجلس الحكم العراقي، والإنتماءات التي تتناوشه، وكذلك لطبيعة شمّرالتي تحتضن أفرعها المنتمين طائفياً (شيعة وسنّة) فضلاً عن قربها وعلاقاتها الحسنة مع القبائل الكردية.

نقدم هذا كمدخل لفهم تأثيرات الوضع في العراق على المملكة العربية السعودية. فبعض أفرع شمّر تحولت أثناء هجرتها الى العراق الى المذهب الشيعي، ونخص هنا بالذكر (شمّر طوكه) الفرع المشهور؛ وبالتالي لم يكن وارداً لشمّر ـ حتى في المملكة ـ أن تكون متطرفة دينياً ضد الشيعة، بالرغم من أن واحدة من أدوات الحشد لضرب شمر والتي قام بها السعوديون في العشرينيات الميلادية من القرن العشرين هي تأجيج المشاعر الوهابية لوجود بعض التجار (المشاهدة) في حائل، وبالتالي أصبح كل سكان حائل كفرة يجوز قتلهم. ومعلوم أن هناك ـ حتى في المملكة ـ في المنطقة الشرقية، عائلات من أصول شمريّة تعتنق المذهب الشيعي.

حين سقط النظام العراقي، كان من المتوقع أن يحدث تأثير على الوضع السعودي على خلفية الإنتماءات القبلية والمذهبية (إضافة الى تأثيرات دولية واقتصادية واقليمية عامة كبيرة ومؤثرة). فتحرير إرادة الأكثرية الشيعية في العراق، وإدماجها في السلطة بعد أن كانت مهمّشة، واعتبارها اللاعب الأكبر في السياسة العراقية القادمة.. كان لا بدّ أن تعطي زخماً قوياً لنظرائهم الشيعة في مناطق اخرى من العالم، وخاصة في المملكة، ممن يعيشون أوضاعاً مماثلة تتسم بالتأزم مع السلطات القائمة، بفعل عوامل التمييز الطائفي والتهميش السياسي.

كذلك فإن صعود دور القبيلة وشمّر بالذات، عبر تولي الشيخ غازي عجيل الياور لرئاسة الجمهورية، وما ينتظر القبيلة في المستقبل عبر الإنتخابات، أذكى وسيذكي مشاعر الشمريين في المملكة الذين يشعرون بالإضطهاد وثقل التاريخ المليء بنوازع الزهو والفخر القبلي من جهة وكذلك نوازع الغضب والألم وربما الإنتقام التي تراكمت على مر العقود الثمانية الماضية، من جهة أخرى.

ورغم أن تعيين الياور استهدف منه، تقوية اللحمة بين مكونات المجتمع العراقي، واعطاء إشارة الى دول الجوار لما سيكون عليه العراق في المستقبل، خاصة وأن الياور قد قضى سنوات من عمره في المملكة وتعلم في إحدى أهم جامعاتها (البترول والمعادن في الظهران).. إلا أننا نميل الى أن وصول الياور قد لا يكون مرحباً به في المملكة، نظراً لما يثيره صعود قبيلة شمر السياسي في العراق من تأثيرات جادّة على الوضع المحلي السعودي. صحيح أن الياور بهدوئه وانتقائه لكلماته قد سعى لطمأنة دول الجوار في تصريحاته، وصحيح أن حكومة المملكة كانت من أول المبادرين الى تهنئته برئاسة الجمهورية، إلا أن الحكومة السعودية تدرك حقيقة مشاعر شمر الداخلية، ولا بدّ انها لمست عظم الفرحة بين الجمهور الشمري، والإحتفالات غير المكتومة في البيوتات الخاصة في حائل، وعودة الروح المتجدية بعد أن أصبح العراق بنظر هؤلاء ظهراً وسنداً سياسياً، وملجأً نفسياً وعملياً في الشدائد.

المملكة تظهر نفسها أنها غير قادرة على التعايش مع العراق بنسخه المتعددة على مر الأزمان، منذ أن قامت الدولة العراقية.

فهي لم تكن على وئام مع العراق الهاشمي الملكي، لأن الأشراف ـ خاصة عبد الإله في العراق ـ ظلّ يناضل للعودة الى الحجاز (السليب) كما يذكر وزير العراق المفوض لدى السعودية آنئذ، أمين المميز. فالعائلة الهاشمية تريد العودة الى منبعها وجذورها في مكة، وحتى هذا اليوم لم تمت أحلامها، ولا أحلام بعض مؤيديها من الحجازيين. وحين ظهر الشريف علي كمرشح لحكم العراق قبل سقوط صدام، كانت المملكة تقدم رجلاً وتؤخر أخرى في دعمه، وكأنها لم تكن تريده سوى أداة لضرب صدام وليس لحكم العراق، وهو كابوس لم تكن تريده أن يقع.

والمملكة كما هو واضح لا تريد عراقاً تحكمه أكثريته الشيعية، قد تنثر الملح على الجراح الشيعية المحلية. كما لم تقبل أن يكون للعراق وجه تعددي بحضور كردي، خشية تصاعد النزعة الإنفصالية، ولهذا اتسمت علاقاتها مع الأكراد ـ كما الشيعة ـ بالسلبية والفتور حتى اليوم.

كان الخيار الطبيعي هو أن يكون العراق السنيّ العربي حليفها الإستراتيجي. ولكن هذا لم يحدث على مر تاريخ العراق. فالنخبة السنيّة كانت منافسة منذ نوري السعيد، ومتحالفة مع الهاشميين. أو أنها كانت ثورية قومية حاولت تصدير روحها الى الخارج منذ عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الى صدام حسين.

وهكذا فإن المملكة تبدو غير مرتاحة لكل مكونات الشعب العراقي مع تفاوت في المواقف.

والحقيقة فإن الأزمة ليست في العراق بل في المملكة نفسها. إنها الأزمة التي تتمظهر في العلاقة مع الآخر العراقي. المملكة لاتزال بعد عقود من تأسيسها مرتعبة من التقسيم ومن احتمالات أن يعيد التاريخ نفسه. والمملكة وبسبب ضعف هويتها الوطنية تلتقط الخوف مبكراً ومكبراً على الصعيد السياسي، وقيادتها تعيش أزمة الإرتهان الى الدين بنسخته الوهابية الأمر الذي خلق لها عبوات تفجير بين مكونات المجتمع السعودي، وبين تلك المكونات ونظام الحكم، بل وعقد علاقة النظام مع جيرانه.

لو كان وضع المملكة مستقراً لحدث استرخاء وقلّت المخاوف على الذات مما يجري في العراق؛ لو كانت اللحمة الداخلية قويّة، وعلاقة النظام بفئات المجتمع صلبة ما خشيت تأثيرات تأتي من الخارج تتضخم في رأس صانع القرار ورؤوس أبناء المجتمع على خلفيات غير وطنية.

باختصار.. أزمة المملكة مع حرف (ش) في العراق، هي امتداد لأزمتها معه (أي مع الحرف ش) في الداخل. وما لم تتم هيكلة الحكم وهويته وتجري الإصلاحات الشاملة، فستبقى المملكة رهينة ظروف تأسيس وحدتها، وقد تؤدي الى تمزقها.

وكيل وزارة الاعلام ومدير وكالة (واس) الردادي

منجل مكسور.. وفي موسم القحط أيضا!

منصور الحسين

نشرت جريدة عكاظ في تاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٤ بعنوان (أبورغال وابن العلقمي والجلبي) للدكتور عائض الردادي، مدير وكالة الانباء السعودية، ووكيل وزارة الاعلام. وكما يبدو واضحاً فإن الجامع المشترك بين الاسماء الواردة في عنوان المقالة هو الخيانة.. وليست أي نوع من الخيانة، بل الخيانة الكبرى!!

لقد ردّد الردادي ما تروّج له الادبيات الطائفية بضلوع العلقمي (الشيعي) بمؤامرة اسقاط الخلافة العباسية (السنية)، واسقاط هذا المحدث التاريخي على ضلوع أحمد الجلبي (الشيعي) في مؤامرة إسقاط نظام صدام حسين في العراق في التاسع من مارس من العام الماضي، والتي وجد فيها الردادي ما يصلح لاثراء المخيال الشعبي عبر تحقيق ربط مفتعل بين ضلوعين إفتراضيين: ضلوع الوزير مؤيد الدين العلقمي وضلوع الدكتور احمد الجلبي في عملية تواطىء مع قوات غازية جاءت للاطاحة السياسية والحضارية بالدولة الاسلامية! والتي كانت تتخذ من بغداد عاصمة لها.

فقد أنِسَ الردادي لما يمكن وصفه بـ (القواسم المعدّلة) في البنية الروائية التاريخية، حين سمح لفرضية الخيانة أن توجّه سير الرواية التاريخية وتعيد تركيبها بما يضع الشخصيات المرشّحة للعب دور الخيانة على خط سواء.. ولكن!!

أن لا يكون الردادي مؤرخاً بارعاً فذاك ما لا يعاب فيه عليه، فقد أخفق كثير من المؤدلجين في نيل شهادة المؤرخ، ولكن يظهر الردادي كبعض المفتونين بالعثور على المتشابهات في التاريخ، بأنه قارىء ردىء للتاريخ وبخاصة لتاريخ المسلمين.. فقراؤته تنبىء عن أنه قرأ تاريخاً لم يقع! بل هو التاريخ المتوّهم، أو التاريخ الثاني، أو التاريخ الذي نرجو أحياناً وقوعه، كونه يلبي غرائز حاضر لم يزل يطعمنا من أطباق الهزيمة.

سأبدأ من حيث وضع الردادي قدمه العاثرة في حقل التاريخ، وتوهّم بأن خط سيره سيقوده الى الخروج بتلك الحياكة المتقنة بإحكام لرواية يأمل كثيرون بأنها وقعت بالفعل.

ما يجهله الرادادي وكثير من المتطيفين أن الخلافة العباسية في أواخر عهدها كانت شيعية، وتحديداً منذ تولي الخليفة العباسي الناصر لدين الله سنة ٥٧٥هـ واستمر حتى ٦٢٢هـ. فقد اعتنق الخليفة التشيع ووضع حداً لتسلط السلاجقة على الخلافة، وقد استمر الوضع حتى نهاية الدولة العباسية.

ثم تولى من بعده المستنصر بالله عام ٦٢٢ وقد عرف بعدله وتقواه حتى أن ابن الطقطقي في كتابه (الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية) أشاد به قائلاً (ولو قيل أنه لم يكن في خلفاء بني العباس مثله لصدق القول). ونلحظ خلال هذه الفترة بأن الشيعة تسنموا مناصب سياسية رفيعة ومنهم مؤيد الدين محمد بن أحمد العلقمي (ت ٦٥٦) الذي تولى منصب الوزارة، أي رئيس الوزراء بحسب الرتب السياسية الحالية. كما حظي فيها الشيعة باحترام وتقدير الخليفة والديوان، وتوثّقت العلاقة بين الخليفة وعلماء الشيعة حتى ان الاول سعى جاهداً الى إدماج الفقهاء الشيعة في جهاز الدولة، وجرت محاولات عديدة قام بها المستنصر لاقناع الفقيه الشيعي البارز ابن طاوس لتولي منصب الافتاء والوزارة الا أنه رفض بناء على عقيدته الامامية في غصبية دولة غير الامام، رغم دعاء ابن طاوس للخليفة المستنصر واحترامه له..

وبعد وفاة المستنصر تولى المستعصم بالله سنة ٦٤٠ هـ وقد وصف بأنه

(مستضعف الرأي، ضعيف البطش، قليل الخبرة بأمور المملكة، مطموعاً فيه غير مهيب في النفوس، ولا مطلع على حقائق الأمور.. وكان زمانه ينقضي أكثره بسماع الأغاني والتفرج على المساخرة..)، وفوق ذلك كان خاضعاً تحت تأثير الحاشية المحيطة به (فكان أصحابة مستولين عليه وكلّهم جهّال من أراذل العوام، الا وزيره مؤيد الدين محمد بن العلقمي فإنه كان من أعيان الناس، وعقلاء الرجال، وكان مكفوف اليد مردود القول، يترقب العزل والقبض صباح مساء).

وقد اختلت في عهد المستعصم الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة العباسية، وكان عهده على حد أمير علي في (مختصر تاريخ العرب): (سجلاً متواصلاً من الفوضى والاضطراب في الداخل والمصائب والولايات في الخارج..). فكان طبيعياً ان تترك الاوضاع الداخلية المختلّة آثارها على مظهر الدولة الخارجي، فالضعف الذي أصاب الخلافة العباسية في عهد المستعصم تزامن مع تهديدات خارجية خطيرة للغاية.. والانكى أن الخليفة الذي وصلته أنباء زحف الجيوش المغولية بقيادة هولاكو ناحية بغداد قابل التهديدات بالانكار والاهمال (فلم يحرّك ذلك منه عزماً ولا نبّه منه همة ولا أحدث عنده همّاً، وكان كلما سمع عن السلطان هولاكو من الاحتياط والاستعداد شيء، ظهر من الخليفة نقيضه من التفريط والاهمال) كما يقول ابن الطقطقي وأيدّه ابن الفوطي الحنبلي في (الحوادث الجامعة) في قصة الخلاف بين العلقمي وقائد الجيش الدويدار الصغير. وما زاد الامر خطورة أن الخليفة العباسي في رد فعل على تدفق سرايا التتار على ثغور الدولة أصدر أمراً بتسريح جنوده للاشتغال في التجارة والزراعة (راجع أمير علي).

ويذكر ابن الطقطقي بأن وزيره العلقمي ظل يبالغ في تنبيه الخليفة لخطورة ما يجري على الثغور ويناشده بالاستعداد واعلان التعبئة العامة، فيما لعب بعض المستشارين دوراً خطيراً للتقليل من شأن تهديدات المغول وثني الخليفة عن القيام بمهام الردع والدفاع عن حريم الخلافة لجهة النيل من وزيره العلقمي واتهامه بالتآمر بأنه حسبما نقل ابن الطقطقي عنهم (إنما يعظم هذا لينفق سوقه ولتبرز اليه الاموال ليجند بها العساكر فيقتطع منها لنفسه..).

وقد ساءت أحوال الخلافة وأخفق المستعصم في التعامل بذكاء مع تهديدات المغول الذين أرسلوا الوفود الى بغداد للتفاوض مع الخليفة، ولكن حاشيته قابلت الوفود بسخرية واستهزاء مما أثار غضب هولاكو الذي كان على أهبة اقتحام بغداد وتحطيم عرش الخلافة الذي كان يتسمنه خليفة مثير للشفقة، فقد دخلت جيوش التتر بغداد وقامت بعملية محو شاملة للانسان والتراث والكرامة، ويعلق أمير علي (وهكذا فقدت الانسانية تلك الكنوز التي تجمعت خلال خمسة قرون وفنيت زهرة الأمة فناءً تاماً). وفي سنة ٦٥٦ انهارت الخلافة العباسية بعد أن قتل التتار الخليفة العباسي المستعصم وعدداً كبيراً من أفراد عائلته فيما راح نحو ٨٠٠ ألف نسمة ضحية الهجمات الوحشية التترية على بغداد وحدها..

إن ما يقال عن دور خفي لابن العلقمي في الحرب التترية على الخلافة العباسية يخفي قائمة الفضائح الشنيعة في جهاز الخلافة السياسي والعسكري.. إن تحميل العلقمي مسؤولية الهزيمة قبل مناقشة أي دور له فيها يمثل محاولة بائسة لاسدال ستار سميك على سجّل من الاخطاء الكارثية في السياسة العباسية خلال تلك الفترة، والتي كانت مسؤولة بصورة مباشرة عن توفير ظروف الهزيمة.. إن واحدة من الجوانب التي لم يجهد كثير من الباحثين النظر فيها هو دور قائد الجيش مجاهد الدين الدويدار الصغير الشركي، الذي كان يقوم بدور مضاد لمهمته كمسؤول عن حراسة ثغور الدولة وحدودها، فكان مبلغ همه التقليل من شأن التهديدات التترية، وحرف انتباه الخليفة عن خطر الاجتياح المغولي..

ولعل الخطأ الآخر القاتل كان افتقار الخليفة أو حاشيته المقرّبة لأصول العمل السياسي والدبلوماسي، حين سمحت للرعاع بالنيل من أفراد الوفد الذي بعثه هولاكو للخليفة وعرّضه للاهانة خلال مغادرته العاصمة بغداد، وهذا ما أشعل غضب هولاكو، حيث وجّه قواته لقصف بغداد بالمنجنيق وأمطروها بالحجارة والشهب النارية، وفرضت الجيوش الغازية حصاراً حول بغداد أفضت الى رضوخ الخليفة وقبوله بمبدأ التفاوض، ولكن جاء ذلك القبول متأخراً فقد ذهبت كل دعوات الخليفة للتفاوض أدراج الرياح، سيما وقد وصلت الاوضاع الى حافة النهاية وقرر هولاكو اغلاق طرق الدبلوماسية والتفاوض..

إن استراتيجية الارض المحروقة التي إتبعها هولاكو في اجتياح بغداد كانت من الشراسة الى حد دفعت من تمكن من الخروج من محرقة الحرب سالماً طلب النجاة والهرب الى البطائح والنزوح الى القرى والارياف بعيداً عن بغداد التي تحوّلت الى مكان لا يطاق. وكانت محاولات أخيرة من جانب الخليفة وجهازه السياسي بقيادة ابن العلقمي للحيلولة دون إقدام هولاكو على إرتكاب مجزرة في بغداد والقضاء على الخليفة وعائلته والطاقم السياسي في الخلافة العباسية، ولكن يبدو أن تلك المحاولات جاءت متأخرة بعد أن ظهر الاختلال في ميزان القوى العسكري وصار هولاكو يمتلك أوراق اللعبة بكاملها، أي بعد أن أصبح على مشارف بغداد، إذ لم يكن هناك ما يدفع هولاكو للقبول بمبدأ التفاوض، لأنه لم يكن بحاجة اليه فقد بدت علامات الانتصار شاخصة أمامه، كيف وأن أعمده الخلافة العباسية تتهاوى تباعاً..

إن الذين يبتغون سبيل التحليل المريح يلجأون الى تحميل شخص ما مسؤولية هزيمة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية عميقة، لأنهم تربّوا على ثقافة البعد الواحد، فهي تغذي على

الواحدية في الحكم، والحرب والانتصار والهزيمة، فمن يحكمنا هو واحد ومن يتسبب في انتصارنا وهزيمتنا هو أيضاً واحد، أليس كذلك؟

إن التاريخ الذي يعيد نفسه هو ذلك الذي يسير وفق سنن التاريخ، ولكنه بالقطع لايعيد نفسه حين يراد منا تصديق روايات مفبركة من التاريخ الثاني، الذي لم يقع. فلم تكن خيانة العلقمي المزعومة طلباً للمنصب كما يتوهم الردادي لأن الرجل كان رئيس وزراء في عهد ثلاثة خلفاء عباسيين، وأن تسنمه لمناصب الوزارة في عهد التتر كان مطلوباً لغيره لا لذاته، فقد إعتنق المغول الاسلام على المذهب الشيعي الامامي وبالتالي فإن المعايير الدينية لا يجب استعمالها هنا حتى لا يقع الردادي في المحذور، ولكن ليجعل النقاش مفتوحاً على المعايير السياسية التي توفّر له فرصة تجريح او تصحيح الحكم التتري، وما إذا كان عادلاً أم جائراً.

إن الحديث عن إهانة العلقمي على يد المغول هي تزكية له وأن كون أطفال بغداد كانوا يرجمونه بالحجارة إذا مر على حماره فقد أكفتنا مصادر القوم وما تحمل من غث عن تحليل رواية متهافتة كهذه، ولعل تعارضها مع سابقتها تكفيها الاشارة البليغة، فضلاً عن أن العلقمي كان سيداً في قومه، ولم يكن بحاجة الى منصب كان قد تسنمه لمدد عديدة.

وما يقال عن العلقمي يقال أيضاً عن الجلبي الذي لم تكن الولايات المتحدة وقيادة قواتها بحاجة الى نصائحه من أجل إصدار قرار الحرب، وليس بأمريكا القوة العظمى في العالم التي تضع استراتيجاتها بعيدة المدى وفق تقارير صدرت عن الجلبي او يلوذ به أو ينتمي اليه، مهملة دور وكالة استخباراتها ومؤسساتها البحثية ومراكز دراساتها وتقارير حكومات الدول الحليفة لها، لتقع تحت تأثير معلومات شخص او عدة أشخاص.. إن ذلك من السذاجة السياسية التي يتمتع! بها بعض المحللين المسكونين بنظرية المؤامرة والتاريخ القدري. إن قرار الحرب بخلاف ما تصوّره الرواية الواهمة لدى الردادي تم إتخاذه منذ سنوات بعيدة، وأن النظام العراقي الذي دعمته الولايات المتحدة بكل انواع السلاح خلال حربه مع ايران طيلة ثماني سنوات وشاركه قادتها في مصاهرة سياسية واقتصادية قبل استدراجه الى فخ احتلال الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠ لم يكن بحاجة الى معلومات معارض في المنفى كانت ترفض مشروعه السياسي حين سقطت ١٤ محافظة في انتفاضة ١٩٩١ التي اندلعت في البصرة وامتدت الى كركوك، وكادت ان تنتهي بسقوط الصنم، قبل أن تمنح القوات الاميركية كافة التسهيلات الضرورية للجيش الجمهوري بالعودة سالماً من جبهات الحرب كيما يعوّض هزيمته النكراء باستعمال أبشع وسائل القتل والتصفية والتدمير ضد الشعب العراقي.

لم يكن صدام حسين نموذج الحاكم الوطني الذي أفنى حياته من أجل استقلال الامة، أو حقق نجاحاً منقطع النظير في برامج التنمية الشاملة، أو أقام حكماً عادلاً ديمقراطياً حتى يقال عن الجلبي او غيره بأنهم حرَضوا الجيوش الاجنبية على حرب العراق والاطاحة بالدولة ـ النموذج التي يستحق زوالها الندب والحسرة، كما هو حال أغلب الحكام العرب قاطبة، الذين يمثلون نسخاً مكررة من أصل نتمنى لو ينقطع من جذره.. نتمنى ان تولّد الامة خونة بعدد الدول العربية كيما يطيحون بباقي الاصنمة بحسب رواية الردادي، بعد أن عجزت القوى الوطنية عن اقناع هذه الانظمة بخيار الاصلاح حلاً لأزمة الدولة في عالمنا المشرقي.

من المثير للسخرية أن يبدأ وعي الردادي للتاريخ المعاصر كما التاريخ الغابر من نقاط طرفية بالكاد تسند مدعيات واهمة. فهو في الوقت الذي يهمل ذكر سيرة الاستبداد والفساد الاداري والسياسي في نظام صدام حسين، حتى بعد الافتضاح السافر والمهين لسيرته المخزية، يسلط ضوءا كثيفاً للغاية على فرضية الخيانة من قبل الجلبي. ومن الغريب أن تطمر ذاكرة الردادي فرضية الخيانة ولا توقظ فيه المقابر الجماعية، والاوضاع المعيشية والعمرانية البائسة التي كشفت عنها مشاهد العراق الحضاري جداً في عهد صدام حسين. ومن بالغ السخرية أن يتحدث الردادي عن خيانة في مقابل حكومات يكاد الشريف فيها يقول خذوني!

الردادي والطائفية النتنة

لم يكن التنضيد التاريخي الذي مكّن الردادي من استدعاء نموذج العلقمي كيما يتطابق زعماً مع نموذج الجلبي مجرد قراءة منطقية للتاريخ أو عملية استقراء لتجارب مشابهة يكون فيها ابن رغال والعلقمي والجلبي نماذج صالحة لتفسير سلوك بعض الفئات أو الافراد.. في حقيقة الأمر، أن مقالة الردادي تمثل نموذجاً للطرح الطائفي البغيض، وتنتمي الى قائمة الكتابات التي تستمد قوتها من التفسير الطائفي للتاريخ، وتالياً فهي تقدّم خدمة جليلة للمولعين بتقسيم الامة الى شيع وطوائف.

في الحقيقة لم يحالف جريدة رزينة مثل (عكاظ) الحظ هذه المرة في نشر مقالة الردادي، الذي تقدّم مادة إضافية ومجانية للمتطيفين، وخصوصاً في وقت تشهد فيها البلاد توترات أمنية شديدة تنذر بانفلات الوضع السياسي والاجتماعي العام، وتتغذى ـ بعضها على الأقل ـ من مقولات كالتي نشرتها عكاظ، والتي تصلح للاستعمال السيء ضد فئة من المواطنين تحت أوهام خادعة، قد تنطوي على نتائج خطيرة.. إن ما يحاول الردادي رميه بلا وازع وطني أو ديني من خلال شحن النفوس ضد شركاء لهم في الوطن، تحت عنوان الخيانة الموهومة، وهو في مقام الكلمة أمانة لهو مشين في حقه وحق المؤسسة الاعلامية التي ينتمي اليها وبعد ذلك الجريدة التي فسحت لمثل هذه المقولات غير المسوؤلة ان تجد طريقها الى النشر.

الإعتراف بالخطأ وبالأسباب بداية للحل

محاربة النتيجة لا تكفي لصد العنف

فاضل حسين

تتجه السلطات الأمنية في المملكة الى ممارسة المزيد من العنف في مواجهة الإضطراب الأمني المتعاظم. فهي تحاول حلّ نتائج العنف لا حل مسبباته التي صنعتها الدولة بنفسها. إن مكافحة النتيجة وإهمال الأسباب التي تستدعي اعترافاً بالخطأ وانتهاج وسائل أخرى غير العنف (أو بالإضافة اليه) سيكون أهم سبب في فشل الحملة الأمنية الرسمية، وهي التي ستؤدي الى تدهور الأوضاع أكثر وأكثر.

اذا لم نمتلك الشجاعة حتى الآن في الإعتراف بأن ظاهرة العنف صنعناها بأنفسنا، وأنها ظاهرة محليّة في معظم فصولها وأدوارها..

إذا لم نعترف بأننا أنتجنا الأيديولوجية الدينية بتفسيرها المفرط والمغالي الذي حفر عميقاً في أذهان شبابنا أفكار العنف والتمرد والشطط..

وإذا لم نعترف بأن سياساتنا الإجتماعية والإقتصادية أو لنقل (سياسة التحديث) قد أفرزت لنا أمراضاً عصيّة على التطويع، وأن الدولة فشلت في برامجها وخططها في تلبية حاجات المواطن الأساسية، وخلقت طوابير من العاطلين ومن المحبطين ومن الضائعين.

إذا لم نعترف أن العنف الذي نشهده هو عنف سياسي، يستمدّ بعضاً من جذوره الى جمود النظام السياسي، وضعف شرعيته، وافتئاته على حقوق المواطنين المشروعة سواء كانت سياسية أو مادية.

إذا لم نمتلك الشجاعة بأن نقول أن دعاة العنف هم أبناؤنا، لم يهبطوا علينا بالباراشوت من السماء، بل هم نتاج فراشنا، ونتاج ثقافتنا، ونتاج جهلنا وأخطائنا..

اذا لم نعترف بكل هذا وألقينا باللائمة على (الآخر) واعتبرناهم مجرد نبتة شيطانية لا قرار لها، أو فئة تستخدم العنف بلا هدف، أو شرذمة أغواها الشيطان (هكذا!) بلا رابط ولا منطق. اذا ألقينا باللائمة على فكر الإخوان المسلمين وليس على فكر الوهابية، وعلى أفغانستان، وعلى بن لادن (الذي هو أيضاً واحداً من نتاج تعليمنا وثقافتنا وبيئتنا المريضة)، وعلى ما تفعله أميركا وسياساتها في الشرق الأوسط فحسب..

اذا لم نقف مع أنفسنا ونعترف بأن العنف الذي يحصدنا ويتعاظم تهديده ليصل الى كل مفاصل حياتنا، معجون مع خبز يومنا وفي تعاملنا مع بعضنا، في حكامنا وفي أنفسنا، في إعلامنا ومناهج تعليمنا.. فإننا لن نصل الى حل له. وكيف نصل ونحن نجهل التشخيص، أو على الأقل نتعامى عن التشخيص الصحيح للمرض؟!

مرت أعوام طويلة ونحن نتحدث عن أسباب المرض، ورغم الإجماع بين النخب المحلية (تقريباً) على أن العنف صناعتنا وخرج من مفارخنا، إلا أن الحكومة والتيار السلفي المتحالف معها يبعدان عن نفسيهما التهمة. فالأول لا يريد أن يعترف بمسؤولية سياسية ولا اقتصادية قد يترتب عليها إصلاح وتنازل؛ والثاني لا يريد الإعتراف لأنه لا يريد مراجعة فكره التطهري المزعوم، ولا يريد أن يعالج مرضاً من صنعه ويجري في دمه قد يترتب عليه إعطاء فكر منافس دوراً يلعبه يقضي على الواحدية الثقافية والمذهبية التي ابتليت بها المملكة منذ أن تأسست، وبالتالي يخفف من قيمة المؤسسة الدينية ورجالها، الذين لازالوا يزعمون بأن السلفية ـ الوهابية هي قدر الدولة، وقدر نظام الحكم، ولا يمكن أن تقوم للدولة قائمة إلا بها، وهذا ما يعبر عنه بملء الفم من قبل المفتي ورئيس مجلس القضاء وغيرهما!

تستطيع النخب المتطفّلة على أمراء

العائلة المالكة، أن تجادل بأن الوضع الإقتصادي والمعاشي للمواطنين ليس سبباً في الأزمة؛ فعلى حدّ قولهم هناك دول فقيرة جداً وفيها بطالة ولكن العنف لم يتغلغل في نسيجها السياسي والإجتماعي. وبالتالي فمهما أخطأت الحكومة وفسد رجالها ومهما قيل عن الفساد المالي وضياع ثروة الأجيال وتصاعد الدين العام، ونمو البطالة وضمور الخدمات الإجتماعية.. فإن كل هذا ليس سبباً للعنف، وليس مبرراً له، كما أن العائلة المالكة لا تتحمل مسؤولية العنف وإن فشلت في كل هذا!

وهؤلاء يتناسون أن هناك فرقاً كبيراً بين شعوب دول تعيش في الأصل فقراً ناتجاً من ضعف مصادر الدخل وتحاول ترقيعه، وبين انكسار اقتصادي ـ شبه مفاجئ وغير مبرر ـ يطيح بأحلام الملايين من المواطنين، ويعبث بأفكارهم ونفسياتهم. في الحالة الأولى، لا تحدث ثورات ولا عنف سياسي، بل قد تكون مثل تلك الدول الفقيرة تعيش حالة من الديمقراطية (الهند مثلاً).. والسبب ان المواطنين هناك يتطلعون بأمل الى مستقبل مشرق، والى وضع آخذ في التحسّن. أما في الحالة السعودية، فإن الإنكسار الإقتصادي يؤدي الى الثورات، وهناك من يقول من المنظرين السياسيين بأن معظم الثورات الكبيرة كالثورة الفرنسية والإنجليزية تعود بالدرجة الأولى الى أن انكساراً اقتصادياً حدث بعد تنمية متواصلة، أدّت الى بث الرعب والخوف من المجهول السيء القادم.

وتستطيع النخب المتطفّلة تلك أن تزعم وتجادل بأن الأيديولوجيا الدينية للدولة (الوهابية) ليست سبباً، كما المناهج الدينية، ويحتجون بأنها لو كانت كذلك، فلماذا لم يتخرج عنفيون قبل هذا الوقت، ولماذا خرج التعليم اجيالاً مختلفة، بعضها عنفي وبعضها الآخر متسامح؟

ايضاً. يتناسى هؤلاء، ان الوهابية في فكرها تحتضن خزّاناً لا ينضب من التأصيل للعنف والتحريض عليه، سواء ضد المواطن أو ضد الآخر الخارجي. هذا الأمر لا يستطيعون نفيه والتنكر له، فالكتب شاهدة على ذلك. كما يتناسى هؤلاء حقيقة أن الوهابية عنصر توتير للمجتمع، فمنذ قامت الدولة قبل ثمانين عاماً لاتزال تفتح في كل يوم معاركها ضد المواطنين مرة بإسم محاربة الحداثة والعصرانية ومرة تحت شعار محاربة الشرك والوثنية، ومرة ضد الدولة التي هي دينية (وليست وطنية أو وثنية). حدث هذا مع الإخوان في العشرينيات الماضية، وحدث مع جهيمان، وحدث قبلها في الستينيات الميلادية، وحدث في بداية التسعينيات ومنتصفها واستمراراً حتى اليوم. والوهابية فوق هذا تخنق المجتمع بتوسيع دائرة المحرمات تحت بنود درء الفتنة، او درء المفاسد أو ما أشبه، حتى لم يبق من الحلال إلا ما يفترض أن يكون قدر الحرام!

والحقيقة الأخرى التي يجب أن لا تُنسى، أن الوهابية وإن كانت منهاجها تعلّم وتحرض على العنف، فإنها لا تحرض إلا لمن انتسب اليها وآمن بفكرها، وليس كل من تعلم تلك المناهج. أما الضحايا فلا يقبلون بمنطقها الذي يكفرهم، وهم إن تأثروا فبالسلب منها، فنهجوا نهجاً مختلفاً لما تدعو اليه.

كما أن أولئك المتطفّلين يستطيعون أن يجادلوا بأن العنف السياسي الذي نشهده ليس رداً على عدم وجود إصلاحات سياسية، ولا على استحواذ الأمراء ومن شايعهم على كل مفاصل الدولة التي تحولت الى الفئوية منذ زمن بعيد، بل هي لم تخرج منها منذ تأسست. ويقولون بأن دعاة العنف ليس لديهم برنامج سياسي (وهو صحيح)، وليس لديهم مطالب سياسية واضحة (وهذا صحيح) وأنهم لا يطلبون إصلاحاً سياسياً (وهو صحيح).

لكن الصحيح أيضاً، أن مطبّلي الحكومة لا يقدمون لنا سبباً لقيام العنف إلا توصيف الحال، بأن العنفيين متطرفين ولا يمثلون أحداً وأنهم شرذمة وكأنهم نزلوا من السماء، ولم يستقوا من ماء الأرض السعودية، وكأنهم لم يكونوا قد تربوا على المنهج السلفي المتطرف.

اذا كانت كل تلك المسببات غير صحيحة، فما هو السبب إذن في تفاقم العنف؟

هل هي نزوة شيطان اختارت بعض الأفراد من اتجاه معين دون غيره؟

ما هو صحيح ويجب أن نؤكد عليه، هو أنه مهما كان الجدل بشأن العوامل آنفة الذكر ومهما كان حدود تأثيرها منفردة، فإن أحداً لا يشك بوجودها جميعاً، وهذا وحده كاف لخلق مناخ خصب من التعصب والتطرف. فالعنف وليد مناخ وبيئة، ووجود العوامل آنفة الذكر مجتمعة أكثر من كافٍ لأن يجعل أبناء المجتمع أقرب الى التفكير المتطرف والعنفي، وإذا لم تتم معالجة هذه القضايا على نحو سريع، فإنه لن يفيدنا حل أمني ولا دعم أميركي ولا غيره.

ستنزلق البلاد اكثر وأكثر الى مستنقع العنف، وسنعود حينها الى ذات العوامل نحللها من جديد وسنجد أننا بحاجة الى بيئة جديدة مختلفة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

سنجد حينها أننا لو بدأنا بالإصلاح ما حصدنا هذا الحصرم.

ولكن أنّى لعقول تلقي بالترهات على غيرها، وتتهم كل العالم بتشجيع الإرهاب السعودي في الداخل وتنسى ما صنعته يداها، أن تصلح ما أفسدته. في حين أن ما عندنا من إرهاب يصدر الى كل أنحاء الدنيا ولا يعقل أن لا يكون مؤثراً في الداخل!

الصدق مع النفس، والإعتراف بالخطيئة والخطأ، ومعالجة الفساد والإستبداد اليوم هو الحل. وقد لا يكون هذا الحل متوفراً في الغد، إذ قد يقع السقف على رأس الجميع، فتنتهي الدولة ونظامها السياسي الى الأبد.

مصادر تهديد وشيكة

النفط والعنف

نشرت صحيفة يو إس أيه توداي في العاشر من مايو مقالاً بعنوان (الحقول السعودية مصدر حيوي لتزويد العالم بالنفط) للكاتب جيمس كوكس وفيما يلي ترجمة للمقال:

تعتبر السعودية المزوِّد النفطي الوحيد في العالم الذي لا غنى عنه. ولكن هل هي جديرة بالثقة؟ هذا هو السؤال الذي يطرحه عدد متزايد من خبراء صناعة الطاقة ومراقبي الشرق الاوسط.

إن المملكة ترقد على أكبر بحيرة نفط في العالم، وأن بإمكانها ضخ أكثر من أي دولة اخرى. وخلال الثلاثين سنة الماضية من الحرب والنهوض السياسي، حاول السعوديون دون تسرب الهلع الى الاسواق العالمية من خلال ادارة الحنفية.

وفي هذه الايام، حيث يضخ المنتجون الآخرون بدون توقف، وعليه فإن مليوني برميل من النفط يومياً كطاقة انتاجية احتياطية لدى المملكة يعتبران المظلة الواقية الوحيدة للعالم الذي يستهلك ٨٠ برميلاً من النفط كل أربع وعشرين ساعة. فقد كانت الاسعار تحوم حول ٤٠ دولار للبرميل عقب الهجوم الارهابي الذي أدى الى مقتل خمسة مهندسين أجانب اضافة الى مواطن سعودي في ينبع، المدينة النفطية السعودية. فقد أثارالحادث الشكوك حول آهلية المملكة لأن تبقى كمزوّد، ولكن الشكوك حول السعودية قد تنامت لشهور. إن ما يريده مدراء الصناعة النفطية وخبراء الأمن هو الاجابة عن ثلاثة أسئلة:

١ـ الى أي مدى هي آمنة المنشآت النفطية السعودية؟

(إن تخريب البنية النفطية في السعودية كالهجوم على سمك في برميل) على حد قول ضابط السي آي أيه السابق روبرت بايير في كتابه الذي صدر مؤخراً (النوم مع الشيطان).

إن لدى السعوديين ٢٦٢ بليون برميل من الاحتياطات الثابته، أي ٢٥ بالمئة من الاجمالي العالمي، وأن تسعة بالمئة من البترول المستهلك في الولايات المتحدة يومياً يأتي من السعودية، أي بما يقدر بنحو ١٥ بالمئة من واردات الولايات المتحدة.

إن لدى المملكة خمسة حقول ضخمة ترتبط فيما بينها بنحو عشرة آلاف وخمسمائة (١٠.٥٠٠) ميلاً من خطوط الانابيب، معظمها تقع فوق الأرض. إن هجوماً منسّقاً على خمسة أو أكثر من حلقات الوصل الرئيسية في هذا النظام قد تؤدي الى إخراج السعوديين من تجارة النفط لمدة عامين، حسب ما كتب بايير. يقول الاخير (إن نقاط الاختناق كثيرة وغير قابلة للحصر). ويخلص استنتاجه بالقول (إن هجوماً ناجحاً على مجمَّع رأس تنورة الضخم سيكون كافياً من أجل تركيع الاقتصاديات المدمنة على النفط في العالم، وستكون أميركا من ضمنهم).

لقد كشف عبد الله جمعة الرئيس التنفيذي السري لفترة طويلة لشركة أرامكو كشف مؤخراً بعض التفاصيل حول الترتيبات الامنية للشركة النفطية المملوكة من قبل الدولة في جهد لطمأنة المشكّكين والمرتابين. وقال بأن منشآت الشركة محميَّة من قبل خمسة آلاف حارس أمن. وعلى حد قوله (ليس هناك مكان في العالم تكون فيه المنشآت النفطية محمية كما هو الحال عليه في السعودية، وفي ارامكو السعودية).

يقول المتحدث بإسم السفارة السعودية في واشنطن، نائل الجبير، إن المملكة أمضت عقوداً من أجل تعزيز الامن وتنويعه. وعلى حد قوله (إن نفطنا قد يصدر من الخليج (الفارسي) أو من البحر الأحمر.. لقد أقمنا بدائل من أجل ضمان وجود كميات كافية من النفط في العالم، ومن أجل دخلنا ومستقبلنا.

إن تلك التطمينات لم تحقق سوى قدراً ضئيلاً من التأثير بالنسبة لمصرفي الاستثمار المقيم في هيوستن ماثيو سيمونز والمتخصص في مشاريع النفط والغاز. يقول بأنه كان قلقاً بسبب الامن السعودي الهزيل في المعمل النفطي الضخم في بقيق. فمن أجل تحطيم شبكة النفط السعودية، يقول سيمونز (كل ما تحتاج فعله هو أن تشعل حريقاً هائلاً في بقيق.. فإنها تحاط بسور رابط حولها، إن الاسوار الرابطة هي ليست على وجه الدقة خط ماجينوت).

٢ـ ماهو مدى ثقة العائلة المالكة بقبضتها على السلطة؟

إن هجوم ينبع وقع في مصفاة تملكها شركة تابعة للدولة وشركة اكسون موبيل. وقد ألقت سلطات سعودية متعددة باللائمة على تنظيم القاعدة، وعلى سعودي مطارد كان يعتقد بأنه في لندن، وعلى الصهاينة وعناصر خارجية أخرى. إن الهجوم كان عملاً داخلياً: ثلاثة أو أربعة من المسلّحين عملوا في قطاع النفط في مدينة ينبع استغلوا بطاقات أذن التصريح بالمرور للتسلل الى المنشآت البتروكيميائية هناك.

لقد استهدفت القاعدة والمجموعة المسلحة السعودية المتعاطفة معها المنشآت النفطية في المملكة السعودية كوسيلة من أجل الاطاحة بالعائلة السعودية المالكة التي حكمت البلاد منذ العشرينيات.

يقول فؤاد ابراهيم محرر مجلة (شؤون سعودية) ومقرها في لندن: (حتى وقت قريب كانت حقول النفط تقع خارج أجندة ـ الجماعات المسلّحة، ولكن في الوقت الراهن فإنها وضعت المصادر النفطية كأهداف أيضاً). ويخلص ابراهيم (ليس هناك الآن مكان آمن في السعودية).

إن ابراهيم ومعارضين سعوديين آخرين يقولون بأن هجوم ينبع يثبت ما كانوا يرددونه لسنوات بأن الجماعات الراديكالية ربحت المتحوّلين من العمال في الشركة النفطية المملوكة من قبل الدولة (أرامكو السعودية) ومجالات أساسية من الحكومة.

يقول المتحدث بإسم السفارة ـ السعودية في واشنطن ـ الجبير بأن قوات الامن السعودية تطارد المتطرفين. والدليل؟ يجيب الجبير (إن هؤلاء ينتخبون أهدافاً أسهل وأسهل) وأنها تتباعد أكثر عن العاصمة الرياض.

إن انفجار قنبلة في مركز قيادة الأمن العام في الشهر الماضي أصاب غرفة تشغيل المكائن، وليس المنشآت الرئيسية لتعزيز القانون، على حد جبير.

يقول المعارضون بأن هناك خطيراً ضئيلاً من قيام ثورة شعبية ضد الحكام السعوديين. ولكن نقاد المملكة السعودية مطمئنون تماماً الى أن المزيد من السعوديين أصبح مستاءً بدرجة عميقة من الحكم الملكي. إن مصدر هذا الاستياء يعود بدرجة كبيرة الى الاقتصاد.

وبناء على احصائيات الأمم المتحدة، فإن الناتج المحلي الاجمالي السعودي كان ١٥.٥٠٠ دولار للفرد في عام ١٩٨٠، أي ٢.٥٠٠ دولار أعلى عن الولايات المتحدة. أما اليوم، فإن الرقم يحوم حول ٧.٥٠٠ دولار. إن ٤٠ بالمئة من السعوديين هم أقل من سن الخامسة عشر، وأن مايزيد عن ٣٠ بالمئة من البالغين المؤهلين للعمل هم عاطلون.

لقد أصبحت المساجد السعودية أرضيات للتدريب والتجنيد بالنسبة للمتطرفين، على حد قول علي الأحمد، مدير المعهد السعودي، وهي مجموعة داعمة للديمقراطية في واشنطن. ويقول الأحمد (في المسجد وفي يوم الجمعة تحديداً، فإن بإمكانك أن تلحظ ذات الشعور في مخيم القاعدة، أي الشعور بالسخط والغضب).

٣ـ هل يمكننا الاعتماد على تقديرات الاحتياطي السعودي؟

يناقش سيمونز بأن الحقول السعودية الكبيرة قد بلغت ذروتها. إن المملكة كانت قادرة فقط على المحافظة على الناتج من خلال حفر آبار جديدة واستعمال تكنولوجيا باهضة الكلفة من أجل الحصول على النفط الذي يصعب الوصول اليه بوسائل عادية. لقد ضخّمت أرامكو الاحتياطيات الثابتة للمملكة لأسباب سياسية وبالغت في تقدير ما يمكن تحصيله من خلال فرضيات تقنية خاطئة، على حد سيمونز. إن تحليل الأخير يُظهر المملكة وكأنها متجهة الى انخفاض حاد في الناتج. يقول سيمونز (يمكنك القول، ياللهول، إنهم يسيرون نحو إنهيار).

قد تكون تلك صدمة فجّة بالنسبة للعالم الذي توقع بأن يرى زيادة بنسبة ٥٠ بالمئة من النفط بحلول عام ٢٠٢٥. وحتى الخبراء الذين لم يتحققوا من الاحصائيات السعودية يقولون بأن المملكة يجب أن تشرع برنامجاً توسعياً ضخماً، وأن تفتش عن نفط جديد في حال أرادت الاستجابة للطلب المتزايد.

يقول مايكل سميث، المدير التقني في شركة أبحاث خاصة بملفات الطاقة في لندن (إن بإمكان السعودية انتاج أكثر بما هو عليه الحال الآن، ولكن سيطلب منها انتاج المزيد مما لا تستطيع تحمّله). ولكن ليس كل الاشخاص مقتنعين. يقول مانوشهر تاكين، محلل كبير في مركز دراسات الطاقة العالمية في لندن (نحن لا نعتقد حقيقة بأن الاحتياطات السعودية مبالغ فيها)، ويستدرك قائلاً (ولكن قائمة المشاريع كبيرة، والمتطلبات والتكاليف هائلة، وأن اللوجستيات تمثل تحدياً).

تيار

حول محاكمة الإصلاحيين في السعودية

تفيد آخر الأنباء المتسربة من أروقة وزارة الداخلية السعودية بأن التسوية التي أشرف على ادارتها حتى تم التوصل الى اتفاق بشأنها (هيئة المحامين المتطوعين) للدفاع عن المعتقلين (الدكتور عبد الله الحامد والشاعر علي الدميني والدكتور متروك الفالح) قد فشلت ووصلت إلى طريق مسدود بسبب نكوص الدولة عما تم الاتفاق عليه نتيجة الموقف المتعنت والمتشدد من قبل بعض رموز السلطة وأجهزة وزارة الداخلية المرتبطة بها هيئة التحقيق والادعاء العام. ومن الواضح بأن هذا التلكؤ يهدف الى التصعيد الذي يخفي وراءه نية مبيتة سلفا من اجل تقديمهم إلى القضاء حيث تمثل السلطة فيها هنا دور المدعى والقاضي بآن واحد.

وليس من المستبعد أن تجرى فبركة اتهامات جرمية بحقهم بغرض إدانتهم وإصدار أحكام جائرة بحقهم في ظل تبعية وارتباط أجهزة القضاء للسلطة واستعداد هذا القضاء تنفيذ كل ما يطلبه (ولى الأمر) منها. ومع غياب وافتقار الأسس والإجراءات القانونية لضمان محاكمة عادلة ونزيهة، فإننا نعتبر هذه المحاكمة سياسية في المقام الأول، وتستهدف من خلالها السلطة والأجهزة الأمنية التابعة لها والتي تتحكم فى المفاصل الأساسية للدولة والمجتمع، اسكات وتخويف كل الأصوات الوطنية الشريفة المطالبة باجراء إصلاحات شاملة في بلادنا.

إننا هنا نعتبر استمرار احتجاز المعتقلين وتقديمهم لمحاكمة صورية تملى عليها رغبات النظام وتفتقر إلى أبسط مقومات الاستقلالية والحيادية، هو إجراء انتقامي من قبل السلطة، ويتناقض مع الأنظمة والقوانين والمعاهدات وحقوق الإنسان الدولية، كما يتجاوز ويتجاهل بنود نظام الإجراءات الجزائية الذي أصدرته وزارة العدل والذي حولته الدولة الى نظام صوري فيما يتعلق بشروط وإجراءات الاعتقال ومدة التوقيف والتحقيق والمحاكمة.

إن هذا التصعيد يؤكد بأن السلطة الحاكمة اختارت ـ إزاء الأزمات والمشكلات المستفحلة التي تواجه بلادنا على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية ـ الأسلوب الأمني لتدوير الأزمة والهروب الى الأمام، وتجاهل الاستحقاقات الوطنية الملحة، خصوصا فى ضوء الانفلات الأمني، وتصاعد حدة المواجهات الدامية فى حلقة جهنمية من العنف والدم، دون ادراك لما هنالك من فواصل كبيرة بين ما يطرحه دعاة الاصلاح وبين ما يمارس من عنف. غير ان التجارب التاريخية الحية لكافة البلدان ومن بينها بلادنا توضح بأن الأسلوب الأمني فقط من شأنه مفاقمة الأزمة وإيصالها إلى مستوى التدهور والانفجار الشامل.

لقد كان الأجدر بالسلطة الحاكمة التي سوقت مشروع إصلاح البيت العربى (فى مواجهة مشاريع الإصلاح الخارجية الضاغطة) أن تتصدى بواقعية وعقلانية لمتطلبات التغيير والإصلاح للبيت الوطني والذي أصبح ملحا وجديا وضروريا واعتباره المعيار الأساسي لصدق وجدية توجهاتها نحو الاصلاح.

أننا ندعو كافة المنظمات والهيئات الدولية والعربية المعنية بحقوق الإنسان بشكل ملح وسريع للتدخل لدى السلطات السعودية للإفراج الفوري عن المعتقلين أو ضمان توفير محاكمة عادلة ونزيهة امام قضاء مستقل، وهذا يتطلب علنية سير المحاكمة وفقا للقوانين الدولية المرعية، وفتح المجال لمشاركة اتحاد المحامين العرب واتحاد المحامين الدوليين، ومراقبة منظمات حقوق الإنسان لضمان الشفافية والنزاهة والعدالة أثناء مداولات المحاكمة أو إصدار الأحكام ضد المعتقلين.

دعاة الإصلاح في السعودية
أواخر مايو ٢٠٠٤

بعد فشلها في وضع خطة للإصلاح ..

القمة العربية تصوّت لصالح الإصلاح من الخارج!

في السادس والعشرين من مايو الماضي، وقعت ٣٤ منظمة غير حكومية في أربعة عشر دولة عربية بينها السعودية على بيان تأسف فيه لفشل القمة العربية الأخيرة التي انعقدت في تونس في إصلاح البيت الداخلي العربي او الخاص بكل دولة، الأمر الذي يفسح الطريق أمام التدخلات الخارجية لفرض الإصلاح الذي طال انتظاره من قبل المواطن العربي. فيما يلي نص البيان:

تعرب المنظمات الموقعة أدناه عن أسفها لخروج القمة العربية بنتائج هزيلة تجاه قضايا العالم العربي، وعلى رأسها قضية الإصلاح السياسي، وتؤكد المنظمات على أن هذه النتائج لم ترق إلى المطالب التي تنادي بها فعاليات المجتمع المدني في العالم العربي بشأن الإصلاح الداخلي والإقليمي، وخاصة مبادرة "الاستقلال الثاني" التي صدرت عن المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية، –الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في بيروت مارس الماضي بمشاركة ٥٢ منظمة غير حكومية– بل وتتعارض مع وعود الحكومات العربية التي قطعتها على نفسها قبل القمة. إن هذا التخاذل واستمرار قمع الحكومات العربية للمصلحين يشكل ذريعة لممارسة الضغوط الخارجية ويمنح المشروعية لمبادرات الإصلاح الخارجية.

إن أوضح ما يدل على عدم قدرة القمة العربية على الوفاء بالتزاماتها تجاه قضية الإصلاح السياسي في الدول العربية، هو اكتفاؤها بمجموعة بيانات إنشائية احتوت على نوايا ووعود دون خطط وسياسات والتزامات عملية للإصلاح الديمقراطي في إطار خطة زمنية. وإصرار الحكومات العربية على المماطلة واستهلاك الوقت، بالربط بين تحقيق الإصلاح وحل القضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال في العراق، كما لو أن تحرير فلسطين والعراق يتطلب استمرار الفساد والتعذيب والاستبداد وتعطيل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان في العالم العربي!. كما أن خيبة الأمل تزايدت مع إقرار ما يسمى بالميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل، بما فيه من نواقص شديدة وعدم احترام للمعايير الدولية الدنيا لحقوق الإنسان، بما يكرس تدني وضعية شعوب المنطقة مقارنة ببقية شعوب العالم. فالميثاق في الصورة الحالية لا يكفل آلية فعالة لمراقبة وحماية حقوق الإنسان في الدول العربية، ولا يضمن الحق في المشاركة السياسية عبر انتخابات حرة ونزيهة، والحق في تكوين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، ويقيّد الحق في الإضراب ويكرس الانتقاص من حقوق المرأة ويتجاهل وجود ودور منظمات حقوق الإنسان!

إن ما يؤكد أن هدف هذه البيانات الإنشائية ليس الإصلاح، بل خداع الرأي العام العربي والمجتمع الدولي، هو ما جرى في عدد من الدول العربية أثناء إعداد مسودة هذه البيانات عن الإصلاح، حيث تصاعد في سوريا قمع المعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتي توجت أخيرا باعتقال المحامي أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان وغيره من النشطاء، وتقييد حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع، ومثلما حدث أخيرا في البحرين بتوقيف ٢٠ من دعاة الديمقراطية والتهديد بسحب ترخيص مركز البحرين لحقوق الإنسان، وفشل المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في التوصية برفع حالة الطوارئ بعد ضغوط حكومية مورست عليه، واعتقال دعاة الإصلاح في السعودية، ورفض الحكومة الجديدة في الجزائر رفع حالة الطوارئ والسماح بالتظاهر، ومحاولة الحكومة التونسية خنق الرابطة التونسية لحقوق الإنسان بتجميد التمويل الوارد لها، وقمع مظاهرة تطالب بحرية الإعلام.

وفي الوقت الذي تتحدث فيه جامعة الدول العربية عن ضرورة الانفتاح على المجتمع المدني، رفضت الحكومة التونسية الطلب الذي كان قد تقدم به مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتنظيم منتدى للمنظمات غير الحكومية موازٍ للقمة العربية، كما تم تجاهل المطلب الذي تقدم به المنتدى المدني الأول الموازي للقمة العربية بحضور ممثلين عن المجتمع المدني بصفة مراقب في القمة العربية.

وتجاهلت القمة أعمال القتل واسعة النطاق التي تجري في إقليم دارفور بالسودان، وما يرتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي وصلت إلى حد التطهير العرقي على أيدي الميليشيات المدعومة من الحكومة السودانية، وذلك على الرغم مما ورد في التقرير الصادر عن بعثة تقصي

الحقائق الموفدة من الجامعة العربية، والذي يؤكد وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور من جانب الإدارة السودانية المحلية. إن عدم اضطلاع القمة بواجبها هنا يمكن أن يكون مبرراً إضافياً للتدخل الخارجي في دارفور. ورغم إدانة الحكومات العربية لممارسات قوات الاحتلال في العراق، وعلى وجه الخصوص ما ارتكب من جرائم تعذيب وحشية لسجناء عراقيين على أيدي القوات الأمريكية والبريطانية، لم تفتح القمة ملف الاتفاقيات والترتيبات الثنائية التي عقدها ثلث أعضاء الجامعة العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لحماية الجنود الأمريكيين من الملاحقة القضائية، وتقديمهم للمحكمة الجنائية الدولية في حال ارتكابهم جرائم حرب، وهو ما يطعن في مصداقية أي وعود صدرت عن القمة العربية بزعم إنصاف شعب العراق وضحايا انتهاكات القوات الأمريكية.

ومع تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وجرائم الحرب التي ارتكبت أخيرا في رفح في حق المدنيين الفلسطينيين، اكتفت القمة بإدانتها دون الالتزام بخطوات محددة للعمل على ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين وتوفير حماية دولية للفلسطينيين. إن الاختبار الحقيقي لمدى جدية الحكومات العربية في دعم الشعب الفلسطيني يتجاوز التصريحات الصحفية والإنشائية الموجهة للاستهلاك المحلي – والتي لا يترتب عليها أي التزام– ويتمثل في تقديم مساعدات إنسانية للفلسطينيين والتخفيف من معاناتهم، واحترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ووقف ممارسات التمييز ضدهم، وتفعيل أدوات الضغط على الإدارة الأمريكية لوضع حد لتحيزها الصارخ لإسرائيل، ومحاولتها التملص من أن يكون عام ٢٠٠٥ موعداً لإعلان قيام الدولة الفلسطينية.

لقد فشلت القمة العربية فشلا ذريعا، حتى في محاولتها امتصاص ضغوط الرأي العام الداخلي والمجتمع الدولي من أجل الإصلاح، وتأكدت أن مهمة الإصلاح لن تبدأ ما لم تضطلع بها الشعوب العربية، وخاصة الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان وباقي مؤسسات المجتمع المدني دون المراهنة على الوعود الإنشائية للحكومات العربية.

المنظمات الموقعة

١. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
٢. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٣. البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (مصر)
٤. المركز السعودي لحقوق الإنسان (لندن)
٥. فيدرالية التونسيين من أجل حق المواطنة عبر ضفتي المتوسط (باريس)
٦. الجمعية العراقية لحقوق الإنسان
٧. مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (اليمن)
٨. المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي
٩. مركز الخليج لحرية الصحافة (عمان)
١٠. ملتقى المجتمع المدني (اليمن)
١١. الرابطة الليبية لحقوق الإنسان (ألمانيا)
١٢. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
١٣. منظمة الحق (فلسطين/ رام الله)
١٤. مركز شمل (فلسطين/ رام الله)
١٥. الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان
١٦. لجنة احترام الحريات وحقوق الإنسان في تونس (باريس)
١٧. لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا
١٨. الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية
١٩. الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
٢٠. الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
٢١. جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (مصر)
٢٢. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة/ فلسطين)
٢٣. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
٢٤. مركز دراسات التنمية البديلة (مصر)
٢٥. جمعية حقوق الإنسان في سوريا
٢٦. المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
٢٧. الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
٢٨. مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان
٢٩. مركز الدراسات السودانية
٣٠. مركز البحرين لحقوق الإنسان
٣١. مركز الميزان لحقوق الإنسان (فلسطين/ غزة)
٣٢. جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات/ عدل (لبنان)
٣٣. الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
٣٤. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مؤسسة إقليمية/ دولية).

صدى

إعادة هيكلة الدولة

لكثرة العطب في معظم أجهزتها وبنيتها وخطابها، فإن المملكة وصلت الى وضع لا تحسد عليه، ولا يمكنها حلّ أزماتها بالمسكنات أو بالحلول التدرجية.

ما يحدث هو أن كل مشاكل الدولة أخذت تنفجر دفعة واحدة بوجه المسؤولين، فأصبحوا مقيدين مذهولين غير قادرين على حلّ أي منها.

وكلما بدأوا بمشكلة اكتشفوا أنها مرتبطة بأختها وبابنة عمّها وصاحباتها الأخريات!

كلما حاولوا تقسيم المشاكل والبدء بالأسهل والأقل كلفة، ظهر حجم مهول من الصعوبات والعقبات في العقليات وفي أدوات الحل.

يبدأون بالحل الإقتصادي لبضعة أشهر ثم ينكفؤون، ويستلمون الملف السياسي ثم يهربون منه، ثم يعيدون الملف الأمني فيفشلون، ويفتح الملف الديني لكن ما يلبث أن يغلق بقرار، وتعطى الصحافة بعض الحرية ثم تسلب، وهكذا في عملية لا نعرف بدايتها من منتهاها.

بعض أنصاف المتعلمين يعتقدون بأن الأولوية للأمن، ومكافحة الإرهاب، وليس للإصلاحات. وهذا نابع من الجهل بالمشكلة، وبالتالي بطرائق حلّها.

فلو تدبّروا الأمر لوجدوا أن الإصلاحات السياسية والإقتصادية والفكرية هي أهم أدوات الحل لمشكلة العنف؛ وهي التي تمنع تفجّر الدولة من الداخل، وتحميها من الضغوطات الخارجية والتهديدات المستمرة بتكسيرها وتفتيتها.

ما تحتاجه المملكة هو إعادة هيكلة لكل الأفكار والإستراتيجيات والتصورات. إعادة هيكلة للذهنيات الحاكمة والمحكومة، وإعادة هيكلة العلاقة بين الدين والدولة، وإعادة هيكلة العلاقة بين مكونات المجتمع السعودي بعضها مع بعض وبينها وبين الحكومة، وإعادة هيكلة للسلطة السياسية ولخطط التنمية ولمناهج التعليم ولاستراتيجيات الأمن وغيرها.

الدولة السعودية بحاجة الى ولادة جديدة قبل أن تموت مختنقة بأمراضها الداخلية.

ولكن ماذا عسانا أن نصنع وهي محكومة بعقليات الماضي؟

كيف نقنع صانع القرار بأنه ودولته ونحن معه كمجتمع في خطر؟

هو لا يرى ذلك!

لا جيلهم القديم ولا جيلهم الجديد الذي يقولون أنه متعلّم!

أيعقل أن لا يوجد رجل رشيد، يخرجنا من عنق زجاجة العنف والفساد والتدمير والإحباط؟

نعم يعقل، وما علينا إلا مراقبة الآتي الأشد ظلاماً وسوداوية!

نبذة

جريمة (الخبر)
تكشف اختراق الأجهزة الأمنية

لا تزال الأوساط السياسية والشعبية تعيش أجواء الأزمة التي خلقتها مجموعة منظمة من الإرهابيين عند احتجازهم لعدد من الرهائن في مبنى في منطقة الخبر شرقي المملكة العربية السعودية، والتي راح ضحيتها أكثر من عشرين قتيلاً و٢٥ جريحا. الذهول الذي يعيشه الناس لم يأت، كما عبر أحد المراقبين، من بشاعة العملية وجرأة وتنظيم الإرهابيين فحسب بل أتى من قدرة أغلبهم على الفرار من المبنى الذي تحاصره قوات الأمن السعودية التي أخلت المباني المجاورة له وطوقت المنطقة بأكملها، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات حول قدرات قوات الأمن وكفاءتها من ناحية واحتمال اختراقها من قبل المنظمات والجماعات الإرهابية من جهة أخرى. وترى الأوساط السياسية المراقبة في المنطقة أن أمر فرار عدد من الإرهابيين، وعدم تمكن قوات الأمن السعودية سوى من إلقاء القبض على أحدهم وهو جريح يعد أكثر أهمية من الحدث نفسه، رغم خطورة وبشاعة تفاصيله، هذا الأمر يعد مدعاة للمراجعة التامة لهذه القوات ومنتسبيها وأساليب عملها ليس في المملكة فحسب بل في جميع دول المنطقة.

وتضيف الأوساط بأن خشيتها هذه تأتي من كثرة الحوادث التي اشتبه وفي أحيان أدين فيها رجال أمن، وهي تتعلق بحوادث إرهابية كتلك التي حدثت في الكويت وراح ضحيتها عدد من الأجانب، بل، تضيف الأوساط، إذا ما أخذنا في الحسبان تلك القضايا الأمنية التي اتهم وأدين فيها رجال من القوات المسلحة سواء كانت أعمالا أخلاقية أو سرقات أو تهريب مخدرات وغيرها من الأعمال التي لا يمكن أن يتصف بها أناس أوكلت لهم مهام حفظ الأمن وقيل لاحقاً أنهم مختلون عقلياً لتخليصهم من تبعات أفعالهم. لذلك ترى هذه الأوساط أن على حكومات المنطقة إجراء مراجعة تامة ودقيقة لأجهزة الأمن فيها وإعادة بنائها بشكل ينسجم والمتطلبات الحالية بعد انتشار الإرهاب المبني على الفهم الديني والعقائدي، إضافة إلى تفكيك البيئة التي استند ولا يزال عليها دعاة التطرف والغلو وإلغاء الآخر بحجة تطبيق الدين، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في كثير من جوانب حياة هذه المجتمعات بما فيها التعليم والإعلام والأدوار التي يقوم بها كثير من المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمسجد والمدرسة والجمعيات الأهلية، وفي مثل هذه الأمور لا مجال، كما تؤكد الأوساط، إلى مواقف تبدو وسطية في نقدها للإرهاب وهي في الحقيقة تدافع عنه بحجج واهية وتبرر سلوك القائمين به لكونهم فئة ضلت الطريق فحسب.

الطليعة ٢٠٠٤/٦/٣

أحداث السعودية: الأسباب والنتائج

عبد الباري عطوان

الاحداث الدموية التي شهدتها مدينة الخبر السعودية، قاعدة الصناعة النفطية، تؤكد ان تنظيم القاعدة خرج، وبعد اربع سنوات من الحرب الامريكية ضد الارهاب، اكثر قوة وقدرة على الحاق اكبر قدر من الخسائر، المادية والمعنوية والبشرية، بالولايات المتحدة وحلفائها، سواء داخل العالم الاسلامي او خارجه.

بعد ان نجح تنظيم القاعدة في اخراج القوات الامريكية من قواعدها في المملكة العربية السعودية، ها هو الان يسير بخطوات ثابتة لاخراج جميع المواطنين الاجانب، وضرب البنى الاقتصادية التحتية والفوقية للنظام، تمهيدا لنسف قواعده السياسية والامنية.

وصول خلية القاعدة الى مدينة الخبر واستهدافها تجمعا للاجانب من العاملين في الشركات الغربية، وبعد اقل من اسابيع معدودة من عملية مماثلة في ميناء ينبع قاعدة الصناعات البتروكيماوية والنفطية الاخرى، يعطي دليلا اضافيا على انها تخترق كل الحواجز والاجراءات الامنية المشددة المتبعة حاليا، وتستطيع الوصول الى الاهداف التي تريدها بسهولة ويسر.

وهذه الضربات الموجعة لتنظيم القاعدة، من حيث التخطيط والتنفيذ، تعود الى واحد من ثلاثة اسباب رئيسية، اولها ان الامن السعودي مخترق بالكامل. وثانيها ان رجال الامن غير مقتنعين وبالتالي غير راغبين في الدفاع عن النظام والموت في سبيله. وثالثها ان هذه القوات غير مؤهلة للتعامل مع اخطار يشكلها تنظيم عقائدي اصولي يملك خبرة عملياتية واسعة مثل تنظيم القاعدة، وربما لا نبالغ اذا قلنا ان فشل قوات الامن والجيش في القاء القبض على محتجزي الرهائن، ونجاحهم في مغادرة الموقع رغم الحراسة والطوق الامني المشددين، يعودان الى العناصر الانف ذكرها مجتمعة.

الحكومتان السعودية والامريكية خسرتا الحرب ضد تنظيم القاعدة ولاسباب مختلفة، ويمكن ايجاز اسباب خسارة النظام السعودي في ثلاثة اسباب ايضا:

اولا: الاصولية الاسلامية التي يتبناها تنظيم القاعدة، هي نفسها التي تبناها النظام السعودي على مدي السبعين عاما الماضية، ولهذا فالتنظيم ظل وفيا لعقيدة النظام، بينما تراجع النظام عنها بطريقة فجائية وتحت الضغوط الامريكية، وهو المعروف عنه بالتدرج والتأني في تغيير السياسات او استبدالها. ولذلك وجد التنظيم نفسه يعمل في بيئة مؤيدة، وليست رافضة داخل المملكة العربية السعودية.

ثانيا: النظام السعودي استخدم سياسات قصيرة النظر في التعامل مع تنظيم القاعدة وزعيمه، وساهم بدفعه الى العنف المسلح، سواء عندما فشل في استيعاب عناصر التنظيم بعد انتهاء مهمتهم في افغانستان، وعودتهم الى بلادهم، او ممارسة الضغوط على الحكومة السودانية، وتجاوبا مع الحاح مصري، لابعاد الشيخ اسامة بن لادن من الخرطوم، بعد سحب الجنسية السعودية منه، والتذكير بأصوله اليمنية. فالشيخ بن لادن كان يمارس عملا اصلاحيا سلميا في السودان، ويكتفي بارسال البيانات الى الصحف، ولو بقي في السودان، ولم يذهب الى افغانستان، لما وجد البيئة الملائمة للتطرف، والعودة الى العمل المسلح.

ثالثا: النظام السعودي يؤمن مثله مثل ادارة بوش، بالحلول العسكرية في مواجهة التنظيمات المسلحة، وهي حلول اثبتت فشلها في افغانستان، ونجاحها في الجزائر استثنائي. فالجزائر دولة علمانية في الاساس، والاسلام العقائدي الثوري كان ردا على الفساد، بينما هو في السعودية اصيل ويمثل الاغلبية الساحقة، ويحظي بدعم الدولة منذ تأسيسها. النظام السعودي تعامل مع جميع معارضيه بالعنف، سواء

المعارضة المسلحة، مثل تنظيم القاعدة، او جماعات المجتمع المدني المطالبة بالتغيير والاصلاح بالوسائل السلمية، فخسر الاثنين معا. ووجد نفسه دون اي غطاء شرعي حقيقي من القاعدة الشعبية، باستثناء بعض وعاظ السلاطين، واقلام معينة في الصحافة والاعلام الرسمي. بل ان بعض هؤلاء بات يخشى على نفسه، وسمعت الكثير منهم يرفض او يتهرب من اطلاق تسمية الارهابيين على مهاجمي الخبر اثناء مقابلاتهم مع قناتي الجزيرة و العربية.

الادارة الامريكية خسرت ايضا الحرب على الارهاب رغم توسيع نطاقها، وعشرات المليارات التي انفقتها عليها، لان غرور القوة أعماها عن اجراء تقييمات حقيقية لها، واستمعت الى بعض الخبراء العرب والمستعربين الذين يقدمون لها النصائح والدراسات التي تناسب استراتيجيتها المعادية للعرب والمسلمين، وليست تلك التي تعكس الوقائع. ويمكن تلخيص اسباب خسارة امريكا لهذه الحرب في النقاط التالية:

اولا: توسيع دائرة الحرب على الارهاب بحيث تشمل العراق، الامر الذي صور الولايات المتحدة كدولة معادية تستهدف اذلال العرب والمسلمين. فالحرب لم تنجح في افغانستان من حيث القضاء على تنظيم القاعدة، واقامة نظام ديمقراطي قوي قادر على بسط الامن. والاكثر من ذلك ان الحرب على العراق هيأت مناخا افضل للقاعدة لمواجهة الامريكان مواجهة حقيقية، حيث يوجد ١٥٠ الف جندي امريكي وحوالي خمسين الفا من جنود تحالف الراغبين مما يشكل صيدا دسما للتنظيم وعناصره.

ثانيا: اثبتت الحرب في العراق وافغانستان ان قوة عظمى مثل الولايات المتحدة تستطيع ان تغير انظمة بالقوة العسكرية، ولكن من المستحيل هزيمة جماعات او منظمات متطرفة بالسهولة والسرعة نفسها وبالوسائل نفسها. فعندما توجد منظمة مثل القاعدة تملك خمسين فرعا في خمسين دولة، فانت لا تستطيع قصفها جميعا بقاذفات بي ٥٢ او بصواريخ كروز.

ثالثا: العالم يعيش اليوم ديمقراطية التكنولوجيا وتجاوزها لسيطرة الدول ولحدودها. فمثلما استفادت المنظمات المعتدلة والانسانية من شبكة الانترنت مثل منظمة العفو واوكسفام، استخدمتها بنجاح ايضا تنظيمات عنفية مثل القاعدة، وهي على اي حال تكنولوجيا رخيصة جدا. فقد بات من السهل تبادل المعلومات والتوجيهات بين فروع تنظيم القاعدة في مختلف انحاء العالم في لحظات، كما سمعنا رواية عبد العزيز المقرن زعيم التنظيم في السعودية عن احداث الخبر بالصوت والصورة، الامر الذي اجبر الحكومة على تغيير رواياتها حول اعداد القتلى والقبض على الخاطفين في دقائق معدودة.

رابعا: الادارة الامريكية الحالية تعيش حالة افلاس من حيث الافكار الخلاقة والرؤية الواضحة. فهي تتخبط في العراق، وتتكلس في فلسطين، وتناقض نفسها في احاديثها عن الديمقراطية، بحيث باتت مكروهة في العالم الاسلامي بأسره. فقد توقفت عن حديث الاصلاح الديمقراطي في السعودية بعد قبول حكومتها بالمشاركة بفاعلية في الحرب على العراق، وتخفيض اسعار النفط لتحسين حظوظ الادارة في الفوز في انتخابات الرئاسة، وخففت ضغوطها على النظام المصري بمجرد استئنافه الاتصالات مع حكومة شارون، وتعهده بضبط الامن في قطاع غزة. اما في العراق فبعد وعود بحكومة عراقية جديدة تستلم السلطة في اول الشهر المقبل، فاجأت العراقيين والعالم بانها لا تستطيع التعامل الا مع عملائها في مجلس الحكم.

نستطيع ان نقول، وباختصار شديد، ان الحرب الامريكية على الارهاب هي مثل مبارزة التنين الاسطوري (Monster Hydra) كلما قطعت له رأسا نبتت له ثلاث رؤوس اخرى. فامريكا قتلت ٣٠٠ من اعضاء القاعدة في تورا بورا على اكثر تقدير، لكنها فوجئت بانضمام الآلاف الى التنظيم، وفوق هذا ما زال زعيمه ونائبه وادمغته الرئيسية احياء يرزقون ويخططون. وعندما تفضل الاغلبية الساحقة في الاردن وباكستان - وهما دولتان صديقتان لواشنطن وتتعيشان على مساعداتها - الشيخ اسامة بن لادن على الرئيس بوش، وفق استطلاعات رأي امريكية، فاننا نستطيع ان نعرف وبوضوح شديد من كسب الحرب على الارهاب.

(**القدس العربي**، ٢٠٠٤/٦/١)

تصريح

كيري يحذر السعودية ويتهمها بدعم الإرهاب

في ٢٠٠٤/٥/٢٩، عبر المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية جون كيري عن تصميمه على مكافحة الارهاب اذا انتخب رئيسا للولايات المتحدة ووعد الامريكيين خصوصا بتدمير تنظيم القاعدة وضرب الائمة السعوديين الذين ينشرون ما أسماه عقيدة الارهاب الاسلامي، داعيا الرياض الى اتخاذ اجراءات عملية ضد رجال الدين هؤلاء، ومهددا ببساطة: لن نقيم العلاقات المعتادة مع السعودية.

وقال كيري في خطاب له: (لدي رسالة اليوم الى القاعدة او الى كل ارهابي يختبيء وراء اوهامها: نخوض انتخابات في امريكا، لكن ليس لأحد ان يشك في ان هذا البلد موحد في تصميمه على القضاء عليكم). واضاف: (ليكن ذلك واضحا جدا: عندما اصبح القائد الاعلى، ساطلق كل قوى الامة من اجل تحديد مكان شبكاتكم وتدميرها. سنستخدم كل الموارد المتوفرة من اجل تدميركم). وتابع: (عندما اصبح رئيسا سيكون هدفي الاول منع الارهابيين من الحصول على اسلحة للدمار الشامل ومهمتنا الاساسية ستكون شل وتدمير خلاياكم الارهابية) مؤكدا ضرورة نقل المعركة ضد العدو الى كل قارة.

ورأي كيري ان الوقت حان للجد في مسألة دور السعودية في تمويل القاعدة ومجموعات ارهابية اخرى ودعمها عقائديا، متهما ادارة بوش بالتساهل فيما يتعلق بتمويل الارهاب وتبييض الاموال المرتبطة به. وقال لا يمكننا الاستمرار في سياسة الادارة الحالية التي تتعامل بقفاز مخملي مع قضية تمويل الارهاب وتبييض الاموال المرتبطة به. واشار كيري خصوصا الى رجال الدين السعوديين الذين يشيدون بالعقيدة الارهابية. وقال: (ببساطة: لن نقيم العلاقات المعتادة مع السعودية)، داعيا الرياض الى اتخاذ اجراءات عملية ضد رجال الدين هؤلاء. واضاف ان العالم يريد اليوم امريكا محترمة وليس امريكا مخيفة فقط، داعيا الى بدء مرحلة جديدة من التحالفات في جميع انحاء العالم الذي تغير منذ هجمات ٩/١١.

تردد في تعريف هوية حلفاء الدولة!

معركة السعودية مع الإرهاب

د. أحمد بشارة *

العملية الإرهابية الأخيرة في الخبر، نقلت موضوع الإرهاب في السعودية إلى مراتب جديدة، ويجب ان تحظى بالتحليل العلمي الهادئ، وبعيداً عن الشحن الإعلامي. فجرأة الإرهابيين في عملية الخبر، رغم عددهم المحدود وسيطرتهم على ساحة المعركة لأكثر من ست وثلاثين ساعة، والإمساك بأعداد كبيرة من الرهائن، ونجاحهم في الإفلات رغم الطوق الأمني الكبير وبأقل الخسائر.. جميعها مؤشرات تدل على تدريب محكم وقنوات اتصال آمنة وثقة كبيرة بالقدرات الذاتية.

بعد عملية الخبر، يستدعي التطور النوعي والكيفي للعمليات الإرهابية التي تشهدها ساحات المملكة العربية السعودية، المواجهة الصريحة والمكاشفة والتحليل. فإن كانت الحكمة في الماضي لدى كبار المسؤولين السعوديين تدعو إلى الصمت تارة والإنكار والتكذيب وحجب الحقائق تارة أخرى، فقد كشفت الأحداث الأخيرة عمق الأزمة. ولا ينفع إلقاء اللوم على الصهيونية أو المخابرات الأجنبية، أو تبريرها بأحداث العراق وفلسطين. فالمشكلة داخلية في الأساس ومعقدة ولا ينفع معها إلا مواجهة جذورها وقطع السبل على القنوات المغذية لها.

الملاحظ على السياسات الحكومية السعودية هو التعاطي الأمني مع الإرهاب بشكل أساسي. وهو لم يأت بالثمار المرجوة، بدليل استمرار العمليات الارهابية في وسط المدن الرئيسية وبطء القبض على المتهمين، رغم مرور أشهر طويلة. والجانب الإعلامي الرسمي والتعبوي يحمل إشارات خجولة في تعريف الإرهابيين. فتارة يُنعتون بـ (الشباب المغرر بهم) أو (أصحاب الفكر المنحرف)، وأخرى بـ (الفئة الضالة).. وهي تعريفات عمومية لا تفيد ولا ترشد الناس إلى هوية الإرهابيين أو التعريف بالفكر الذي يحملونه والذي يقود أتباعه من الشباب السعودي إلى الانتحار مع قتل الأبرياء وتدمير المصالح العامة.

ومن غير التعريف الدقيق والواضح بهؤلاء الإرهابيين وقاعدتهم الفكرية ودحضها واستنهاض المواطنين والمؤسسات الأهلية في المعركة.. ستظل غالبية المواطنين السعوديين، ومثلهم أبناء دول الجوار، في حيرة وقلق وبلبلة قد تقود إلى الحياد السلبي تجاه الأحداث. ومهمتهم ستقتصر على الشجب والاستنكار دون معرفة كافية ووافية. وستبدو المعركة مع الإرهاب وكأنها بين نظام الحكم وأجهزته الرسمية من جهة، والإرهابيين وأنصارهم من جهة أخرى، وهذا غاية ما تتمناه هذه الفئة، أي ان يتحول الصراع بين طرفين، كل منهما يستخدم أدواته المتاحة، ويستقطب فيها الإرهابيون الأنصار في حين تبدو السلطات الرسمية وحيدة.

من الخطأ ان يظهر النظام السعودي وكأنه يواجه المعركة وحيدا ومدافعا عن الحكم فقط. بكل اسف، هناك اشارات لهذا النهج من خلال التصريحات المنسوبة لكبار المسؤولين، خصوصا الامنيين، بأن التعامل مع الارهابيين سيكون بـ (السيف الباتر) و(النزول الى الشارع)، وبغيرها من الوسائل الامنية الصرف. كما يرفض المسؤولون مساهمة الاصلاحيين السعوديين في المعركة من خلال التوعية والاعلام، بينما هؤلاء هم الرصيد الحقيقي للنظام، واستثمرت فيهم السعودية من خلال التعليم والبعثات والتأهيل، فالاعتقالات في الآونة الاخيرة لبعض الناشطين السياسيين من التيار الاصلاحي، وتعنيف الآخرين او حجب كتاباتهم، تنم عن تردد في تعريف هوية الحلفاء الطبيعيين للدولة، وابعاد غير مبرر للتيار الحريص على تطورها واستقرارها في مواجهة الارهابيين والتيارات السلفية المتشددة.

وفي مقابل هذا الاقصاء لقوى المستقبل، وجموع الشعب المسالمة، لا تزال الساحة السعودية مفتوحة على مصراعيها للمتزمتين، وغلاة الدعاة الذين يتسيدون على منابر المساجد وفصول المدارس والمؤسسات الاهلية المختلفة، ويجيرون اموال الزكاة والتبرعات لأغراضهم. وخطاب المتزمتين لا يختلف كثيرا عن الخطاب الذي يزينه الارهابيون للشباب، من حيث المفردات والاستعارة من التراث الديني والاسقاطات الفقهية. ولا نستغرب ان اختلطت الامور على الانسان العادي، وتبلبلت افكاره، وصار في حيرة من امره، مثلما بينت احداث الخبر سلبية المواطنين تجاه الحدث، الامر الذي يخدم الارهابيين كثيرا. ولا تكفي في هذا الصدد بيانات الاستنكار والشجب، ولا الادعية في المساجد، فالمعركة اكثر تعقيدا من هذه المواقف اللفظية، وفي جانب الاعلام السياسي والتوجيه الوطني، يلحظ المراقب خلطا مثيرا ومتناقضا حول العمليات في فلسطين، بين استنكار ودعم وتمجيد. فمنذ فترة دعا كبير خطباء السعودية بالنصر (لمجاهدي الفلوجة)، نعم، هكذا نعتهم! وتمنى عليهم الصمود، وبعد ان استنكر اعمال الارهاب في السعودية، عرج على الشيشان وافغانستان وغيرهما، وبارك اعمالهم، ودعا لهم بالنصر والشهادة، ومن المؤكد ان هذه الرسالة تتكرر في آلاف مساجد المملكة كل جمعة. كيف للانسان العادي ان يميز بين قتلة في الفلوجة يعرفهم خطباء المساجد الرسمية بالمجاهدين، بينما قتلة الرياض والخبر يعرفهم الخطيب بالمجرمين؟

والسعودية تملك ادوات اعلامية متعددة، مثل (الشرق الاوسط) و(الحياة) وعشرات المجلات. وهي تمتلك قناة (العربية)، المعروفة بمواقفها المنحازة للارهابيين في العراق، في الوقت الذي تسهم عبر اكثر من وسيلة في تأجيج مشاعر مشاهديها في كره الاميركان، وترويج اخبار بن لادن وبقية المنظمات الارهابية، وهنا يكمن التناقض: كيف يمكن للسعودية ان تحارب الإرهاب والفكر المتطرف على أراضيها بينما الخطاب الإعلامي المحسوب عليها، وعلى بعض المؤسسات التابعة لها، ينتصر للإرهاب والعنف ويحرض على البغضاء؟

لا شك ان السعودية تواجه تحديات كبيرة في المعركة مع الإرهاب. لكن المعركة الأكبر هي في تفكيك النفوذ الحالي للقوى الدينية، وإعادة صياغة العلاقات بين الدولة ومواطنيها، وإعادة بناء السلطات والمؤسسات والمجتمع وفق أسس ومتطلبات الدولة المدنية الحديثة، وتعديل الخطاب الإعلامي والسياسي كي يتوافق مع مصالح الدولة. لا خيار في هذا المصير، ولا توجد وصفة سحرية لتفادي المواجهة والتغيير.

* الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي في الكويت

(نقلاً عن القبس الكويتية، ٢٠٠٤/٦/١)

الشروط الموضوعية لتحقق الديمقراطية وتطوّرها

محمد الهويمل

مشكلة الاجابة عن السؤال المركزي لماذا بعض الدول ديمقراطية وأخرى غير ذلك، هي مشكلة شغلت لفترة طويلة علماء السياسة. فلماذا تكون الهند ديمقراطية فيما لا تزال الصين تحكم من قبل حكام تسلطيين؟ ولماذا أثبتت الديمقراطية بأنها مستقرة في شمال أميركا بينما لاتزال متذبذبة في اميركا اللاتينية؟ فما هي الشروط التي تؤدي الى بزوغ وترعرع الديمقراطية؟

تقديم

لقد أثار الفليلسوف الليبرالي جون ميل في القرن التاسع عشر سؤالاً حول فرص التحوّل الى الديمقراطية في أي بلد. ولكن هذا السؤال كان يصدر عن نزعة شوفينية، فقد زعم بأن الحكم الديمقراطي يستدعي مستوى حضارياً متقدماً. وعليه، فقد منح جون ميل الغرب حقاً مفتوحاً في ادارة بلدان العالم. وقال بأن البلدان غير الغربية ليست مؤهلة كيما تحكم نفسها بنفسها، وأنها بحاجة الى سلطة راشدة من خارجها، أي غربية. وقد تبنى هذا الطرح معظم المفكرين المتنورين في تلك الحقبة. بيد أن هذه الطروحات محقت عقب تحوّلات تاريخية وفكرية شهدها الغرب، مع تضاءل النزعات الشوفينية التي كانت مرتبطة بأنظمة سياسية واجتماعية معينة.

إن واحدة من المقاربات العلمية لشروط الديمقراطية التي ظهرت لاحقاً هي التحديث، كما نظّر لها .Lipset إن الجدل المحوري في هذه المقاربة يدور في إطار الفكرة التالية: أن بحبوحة العيش تنجب ديمقراطية مستقرة. في كتابه المعروف (Political Man) توصل ليبست الى أنه بقدر ما تحقق الأمة من أداء حسن، فإن فرص تعزيز الديمقراطية تكون أكبر. وكغيره من المؤيدين لهذه النظرية، فإن ليبست استعمل معلومات احصائية لدعم اطروحته. وقد أظهر بأن الديمقراطيات المستقرة سجّلت أعلى مما فعلت الانظمة التسلطية في قياسات مثل: دخل الفرد، التعليم، ومعدلات السكان الذين يعيشون في المدن. وهناك أبحاث جديدة أكّدت بأن العلاقة بين بحبوبة العيش والديمقراطية المستقرة مازالت قائمة، رغم أن الديمقراطية يمكن تعزيزها في مستويات أقل من الدخل القومي. صموئيل هنتنجتون، على سبيل المثال، أظهر بأن الدولة غير الديمقراطية التي كانت في ١٩٧٠ أكثر ثراء كانت أكثر تأهيلاً لأن تصبح ديمقراطية عام ١٩٨٩. فالتحولات الديمقراطية كانت متمركزة في البلدان ذات الدخل المتوسط في اميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وليس في البلدان الأشد فقراً من جنوب آسيا وأفريقيا. وتلخيصاً للبحث الذي حفّزته نظرية ليبست، فإ ماركس ودايموند (١٩٩٢) وصفا الصلة بين البحبوبة المالية والديمقراطية باعتبارها (واحدة من أشد العلاقات استقراراً وقوة في دراسة التنمية الوطنية المقارنة).

ولكن يبقى السؤال: كيف تنجب بحبوبة العيش ديمقراطية؟ وماهي الآليات الضالعة في عملية الانجاب؟، فهنا يصبح عمل ليبست ضئيل الفائدة، وأن ما تبديه نتائجه من شيء في هذا الصدد تعجز في حد ذاتها عن إثبات العلاقة. لقد توصل ليبست الى مجموعة مقترحات هامة في هذا الصدد، كالقول بأن التنمية الاقتصادية والتعليم تشجع طبقة وسطى كبيرة على معارضة التطرف. كما يعتقد أيضاً بأن الطبقة الدنيا التي تعيش فوق الفقر المدقع لن يمكن حينئذ رؤيتها باعتبارها دون الطبقة العليا. وبصورة عامة، فإن البحبوحة الاقتصادية كما يبدو تؤدي الى انخفاض عدم المساواة والتمييز، والصراع الطبقي الفطري، وتوزع مصادر السلطة بصورة واسعة بحيث لا يمكن لجماعة واحدة أن تسيطر على الجميع، كما يذهب الى ذلك (فانهانن). إن هذه جميعها تعتبر شروطاً تفضي الى توافق ديمقراطي من نوع ما.

إن المقاربة البديلة للشروط التي تحتها تتطور الديمقراطية هي تاريخية بدرجة أساسية. إن التركيز هنا يتم على كيفية إدارة المجتمعات لعملية الانتقال من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي، والتداعيات التي يعكسها هذا الانتقال على نوع النظام السياسي الذي ينشأ عنه. إن أهم عمل ريادي في هذا الصدد هو لـ Barrington Moore حول الاصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية والذي صدر عام ١٩٦٦. فبينما يشدد ليبست على تأثير ما اذا كان المجتمع محدَّثاً بدرجة كافية، فإن مور يحاول اختبار الموروث وكيف أن المجتمع يقوم برحلته الكبرى من الطور الزراعي الى الطور الصناعي. إن منهجية مور تقع في مجال التاريخ المقارن، وهو يسأل لماذا قاد طريق الحداثة كلا من اليابان وألمانيا الى الفاشية وروسيا والصين الى الثورة الشيوعية، وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الى الديمقراطية الليبرالية. للتذكير فقط فإن هذه الدول أصبحت الآن (باستثناء الصين) ديمقراطية. وعليه، فمن منظور معاصر فإن تحليل مور يمكن النظر اليه باعتباره تحليلاً لكيفية انتاج التحديث للتباينات في العملية التاريخية طرقاً متقابلة الى الديمقراطية. إن العامل الحاسم هو ما اذا كان بإمكان الطبقة المتصاعدة من الموظفين الصناعيين التطوّر والنمو ما لم تكن مغلقة.

وعلى حد قول مور (لا برجوازية (يعني) لا ديمقراطية). وعليه فإن مور كغيره عديدين يرى بأن الديمقراطية باعتبارها تعبيراً سياسياً للنمو الرأسمالي، وهو استنتاج يدعم فكرة ليبست بأن الطبقة الوسطى تساعد في استقرار الديمقراطية. فبريطانيا على سبيل المثال إقتفت طريق التحديث المتوازن، فلا الارستوقراطية ولا الدولة قادرتان على مقاومة ضغوط التغيير. وهذا قد حرر الطبقة المدينية من الصناعيين ليس فقط للنمو اقتصادياً بل وأيضاً للضغط من أجل المزيد من التحرر، ولكن ليس الى حد التأثيرالبالغ في النظام السياسي.

في كثير من البلدان، فإن برنامج النمو الرأسمالي قد تم لجمه. إن ملاّك الاراضي الاقوياء أثبتوا بأنهم المصدر الرئيسي للمقاومة، وأن الارستوقراطية العقارية المستثمرة للفلاحة التابعة (سواء عن طريق الاسترقاق أو أجهزة قهرية أخرى) استعملت سلطتها السياسية لمنع التحوّل التدريجي للمجتمع الصناعي. وفي بعض البلدان، فإن ملاّك الاراضي توّخوا تحالفاً رجعياً مع دولة قوية، ولذلك فإن تحديثاً متوازناً قد تم منعه، وبهذا كانت الديمقراطية مستحيلة فأصبحت الثورة السياسية هي الناتج المحتمل. إن طبيعة هذه الثورة تختلف على أية حال. فحين كان بالامكان تعبئة وتجنيد الفلاحين كما حصل في الصين فإن ثورة شيوعية أصبحت ممكنة. وحين كانت الطبقة الفلاحية ضعيفة، فإن الطبقة الرجعية المهيمنة كانت قادرة في نهاية المطاف على فرض القهر عبر الفاشية كما في ألمانيا. إن ثورات كهذه ساهمت دون ريب في تأخير تطوّر الديمقراطية، فلم تستطع المانيا من تأسيس ديمقراطية ليبرالية بمعناها الغربي الا بعد هزيمة الفاشية في عام ١٩٤٥، وبطبيعة الحال، فقد بقيت الصين دولة تسلطية حتى اليوم.

التحوّلات الى الديمقراطية

لقد أتاحت موجة الدمقرطة منذ السبعينيات من القرن المنصرم لعلماء السياسة فرصة غنية لمراقبة بصورة مباشرة عملية بناء الديمقراطية. وقد قاد ذلك الى الانحياز بعيداً عن المقاربات التحديثية الواسعة والتاريخية التي تبناها كل من ليبست ومور. إن الابحاث المتأخرة بدأت تركّز بدرجة أقل على الشروط الكامنة للديمقراطية وأخذت في التعامل بشكل أكبر مع التكتيكات المباشرة لعملية التحوّل. إن المشكلة الفكرية هنا هي لفهم كيفية صناعة الخيارات من قبل السياسيين في حركتهم من الشمولية التسلطية والتي تؤثر في سرعة التحوّل، والشكل، والناتج من تغيير النظام. إن هذه المقاربة تضع أهمية أكبر على الوسيلة الانسانية، فالتاريخ ليس قدراً والديمقراطية يجب أن تصنع على حد دي بالما.

لقد دشّن Dankwart Rustow حقلاً جديداً بإسم علم التحوّل (transitlogy) لدراسة التحولات الديمقراطية. لم يكن سؤال روستو عن العوامل المشجّعة على الاستقرار الديمقراطي، ولكن كيف يستطيع السياسيون إظهار الديمقراطية الى حيز الوجود في المقام الأول. وكان جوابه بصورة واسعة بأن الديمقراطية هي مساومة تتوصل اليها مجموعات متصارعة والتي تتوصل في نهاية المطاف الى الاعتراف بحتمية تقاسم السلطة. إن الجماعات التي تعترف بإستحالة احتكار السلطة تقوم بتسوية حيث تمنح الفرصة من أجل الفوز بمنصب عبر الانتخابات. وبالرغم من أن مقاربة روستو كانت تختلف كثيراً عن مقاربة ليبست، فإنهما توصلاً الى استنتاج مماثل: أن الديمقراطية هي حاصل عملية توافق ومصالحة. فانتقال جنوب افريقيا من حكم البيض كان مثالاً ساطعاً. إن نجاح الديمقراطية في جنوب افريقيا وأماكن أخرى تندرج في كونها الخيار الثاني لكل شخص: انها غير مفضلة لأحد وفي الوقت ذاته مقبولة لدى كل شخص.

إن أهم الاكتشافات التي توصلت اليها نظرية روستو في علم التحوّل هو الدور المركزي الذي تلعبه النخب السياسية. حتى وإن كانت الديمقراطية مصنوعة من أجل الناس، فإنها نادراً ما تكون مصنوعة على أيديهم ومن قبلهم. وهذا يعني أن الديمقراطية مفروضة من أعلى. وحسب أحدهم فإن الضغط من أسفل نادراً ما كان عاملاً في عملية الدمقرطة. وفيما أخذ هذا الضغط شكلاً راديكالياً كما في غواتيمالا والسلفادور، فإنه أدى الى تشديد قبضة الحكم التسلطي، فيما يبقى مثال نيكاراغوا عام ١٩٧٩ الذي أدت فيه المقاومة الشعبية الى النجاح في إسقاط الدولة التسلطية.

هناك من يرى بأن عملية الدمقرطة تمر بثلاث مراحل أساسية: اللبرلة (liberalization) حيث تسترخي فيها قبضة الدولة، وتسمح بقدر ما من المنافسة السياسية، وتخفف من قمعها، ورقابتها على وسائل الاعلام، وتطلق سراح المعتقلين السياسيين..الخ، المرحلة الثانية: التحوّل والانتقال (transition) حيث يتم فيها تفكك النظام القديم، ويحل محلها المؤسسات الديمقراطية. إن عملية التحوّل الديمقراطي تستكمل حين يتم اقامة حكومة منتخبة بحرية مع سلطة سيادية. والانتقال يحدث عن طريقين: الاصلاح (reforms) حيث تقوم النخب القائمة بأخذ المبادرة في التأسيس لتغيير سلمي، أما الطريق الثاني الانشقاق والعصيان (rupture) حيث تأخذ المعارضة المبادرة فيما يتعرض النظام القديم للانهيار من خارجه وليس من داخله وذلك عن طريق العنف اذا تطلب الأمر. على أن هناك من يجادل بأن طريق العصيان قد لا يؤدي الى الديمقراطية كما حدث في رومانيا بعد الاطاحة بنظام تشاوشيسكو عام ١٩٨٩ والذي جاء بحكم غير ديمقراطي واستمر حتى وقت متأخر. والمرحلة الثالثة: الاستتباب (consolidation). فالديمقراطية تتعزز حين توفّر اطاراً مقبولاً للمنافسة السياسية. وبحسب برزورسكي فإن الديمقراطية تتعزز حين يصبح نظام خاص بالمؤسسات تحت شروط سياسية واقتصادية معينة هو اللعبة الوحيدة في المدينة وحين لا يكون بمقدور أحد على تصور القيام بعمل خارج المؤسسات الديمقراطية. ومن أجل تحقيق ذلك، أي استتباب الديمقراطية، فإن الأخيرة يجب أن تمنح أفقاً حقيقياً للفوز بالانتخابات بالنسبة للمعارضة. وهذا يعطي خصوم الحكام القائمين حافزاً على قبول النظام السياسي بصورة عامة. فقد انتقلت كوريا الجنوبية بصورة سلمية الى الديمقراطية عن طريق لانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ والتي جذبت اليها القوى المعارضة والحكومة على السواء. يقول علماء السياسة بأن إستتباب الديمقراطية لا يتطلب من النخبة السياسية اظهار اجماعها حول المبادىء الديمقراطية.

من يحكم؟ وما مدى المشاركة والديمقراطية؟

البعد المباشر والأول لتعريف ورؤية مدى المشاركة والديمقراطية في أي بلد يرد الى عدد او بصورة أدق الى نسبة الاشخاص في الحكم، اي المنخرطين في العملية السياسية. فإذا قيل بأن كافة الاشخاص في الحكم هم منخرطون في العملية السياسية فإن النظام يكون حينئذ ديمقراطياً. ولكن حقيقة الأمر ليس هناك نموذج كذلك. ويرى روسو في (العقد الاجتماعي) بأن الديمقراطية الكاملة مستحيلة. وفي الطرف الآخر هناك نموذج الانظمة السياسية التي تدار من قبل شخص واحد، وهذا النموذج أيضاً مستحيل. ولذلك فإن ما يمكن رؤيته هو مواقع بينية تحمل خصائص الديمقراطية والشمولية الفردية.

ولذلك، فإن محتوى مفهوم الديمقراطية او الملكية يجب أن يكونا مسترخيين في إتجاهين: أولهما يتعلق بالعدد او النسبة: فالنظام يمكن أن يكون ديمقراطياً اذا كانت نسبة كبيرة من السكان تشارك في عملية القرار. وثانياً، وحيث ان هناك صعوبة لتعريف السلطة التي تخضع تحت تأثير المعارضة (حسب دال ١٩٦٣) فإن من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار حتى دور اولئك الفاعلين في عملية صناعة القرار وإن كان محدوداً او إنتقالياً حيث ينظر شخص ما الى الديمقراطيات الحقيقية في العالم.

وهذا ينقلنا الى السؤال الجدلي: هل السياسة نشاط إجرائي؟

السياسة تعتبر بحسب البعض نشاطاً اجرائياً مرتبطا بعملية صناعة القرار، وليس بجوهر ومحتوى القرارات. وفيما يقدر أي نظام سياسي على تثبيت سياسة ما، ولذلك فإن من المنطقي، كما يبدو، استثناء محتوى السياسات في محاولة الى تصنيف الانظمة السياسية بحسب معاييرها.

إن هذا الرأي خاطىء. فالتوصيف المقارن للانظمة السياسية يجب أن يأخذ في الحساب السياسة التي يجب على هذه الانظمة تطبيقها. فعلى سبيل المثال، فإن نظامين سياسيين قد يكونا تسلطيين، ولكن قد يختلفا بناء على الاعمال التي يقومان بها فيما يتصل بـ: العقار، التركيبة الاجتماعية، التعليم. ولذلك فهناك أنظمة تسلطية محافظة وأنظمة تسلطية تقدمية. وهذه التمايزات في واقع الامر يتم التعامل بها في اللغة العادية: إن الحكومة وهكذا الهيئات الأخرى داخل النظام السياسي مثل الاحزاب والجيش تميّز بخاصية الحد الذي يمكن اعتبار الحكومة محافظة أو تقدمية وهكذا ليبرالية او ديمقراطية.

عن المساواة

متى يمكن القول بأن هذا النظام السياسي سواسي أو خلافه؟

في الطرف الأول يمكن وصف نظام سياسي بأنه (يوتوبيا شيوعية) أي مساواة كاملة. وفي الطرف الأخرى مجتمع بطركي بالكامل، حيث يحظى شخص او فئة محدودة بالغالبية العظمى من المنافع. إن الارضية التي يقوم عليها عدم المساواة تختلف من حيث الخصائص التالية: الارث، العرق، العقيدة، الوظيفة او الطبقة. وفي حقيقة الأمر فقد ينشأ عدم المساواة عن حاصل جمع بين هذه الخصائص. وسيكون هناك ايضاً درجات مختلفة من المساواة والتمييز. إن التأثير الكلي في كل الاحوال هو الاشارة الى أن كافة المجتمعات يمكن موقعتها عند نقطة ما في البعد الثالث من الاهداف، وهو البعد الذي ينشق ظاهراً عن أبعاد الليبرالية في مواجهة التسلطية والديمقراطية في مواجهة الملكية.

إن تقييم المساواة وعدمها يتم بواسطة معرفة الدخل لدى الفرد أو توزيع رأس المال عبر السكان، بالرغم من أن هناك مؤشرات أخرى بحاجة الى الاستعمال مثل الحد الذي تمتلك به الاقليات فرصاً مساوية للوصول الى المناصب المختلفة.

فإذا كانت درجات اللبرلة تقيّم من الناحية التقليدية بالحد الذي تحققت فيه مختلف الحريات في النظام السياسي، بالرغم من أن كثيراً من هذه المؤشرات قد تكون ذات طبيعة كيفية أكثر منها كمية. إن مستوى الديمقراطية يمكن بالطبع قياسه جزئياً بالرجوع الى الفرصة الممنوحة للمواطنين في المشاركة في العملية الانتخابية، ولكن هناك مؤشرات اخرى تحتاج الى الأخذ في الحسبان مثل مستوى المشاركة في الاحزاب السياسية والجماعات الضالعة في صناعة القرار الوطني.

- اذا تم تغيير نظام ما أو جرى استبداله بآخر لديه أهداف مختلفة (ليبرالية أو ديمقراطية أو سواسي الى حد ما) فإن موقع النظام في الفضاء البعدي الثلاثي للمعايير يتغير هو الآخر.

- إن الترتيبات الهيكلية في الانظمة السياسية غير السواسية التقليدية هي في تعارض حاد مع تلك الموجودة في الانظمة الليبرالية الديمقراطية والتسلطية العادلة، حيث أنها ليست بأي حال نتاج قرارات تشاورية، دع عنك كونها نتاج فرض على هيكلية قائمة سلفاً.

إن الانظمة السياسية التقليدية لديها ترتيب مؤسسات التي، من بين كافة الانظمة السياسية، تتوافق الى حد كبير مع التركيبة الاجتماعية. في واقع الأمر، إن هذه هي الانظمة السياسية التي تتداخل بين السياسة والمجتمع بصورة شبه كاملة لأن العناصر الوحيدة التي تحسب هي الجماعات التقليدية والمواقف المراتبية التي تبقى بين وداخل هذه المجموعات. وعليه فليس هناك مضمار سياسي بالمعنى، سواء تم تعريفه بصورة صحيحة او مختلة. وبصورة محددة، فليس هناك أحزاب سياسية وفي الغالب ليس هناك برلمان. إن البيروقراطية نفسها محدودة نسبياً، أو على الأقل تقليدية غالباً من بين هذه الدول. وما يميّز هذه الانظمة هو منظومة الولاءات للخاصية الفردية او الجماعية، والتي تبدأ في مستوى الوحدات الصغيرة (اي القرى أو بين الجماعات والطوائف على سبيل المثال) وتنتقل الى القبيلة والرؤوساء.

إن هذا الوضع يفضي الى نتيجتين: الاولى، حين يعمل النظام بطريقة جيدة، فإن المجموعات تكون قوية جداً ومن الصعب زعزعتها، وإن مجالها الى حد كبير يتحدد جغرافياً وأنها من المحتمل تقاوم اية تجاوزات. وفيما تقوم الحكومات الديمقراطية الليبرالية على التنافس الدائم بين الجماعات، وهي ذات نشاطات محددة وأنظمة تمييزية (غير عادلة) تقليدية قائمة على مبدأ بأن ليس هناك سوى تجمع واحد داخل منطقة محددة، ولتكن على سبيل المثال قبيلة واحدة فحسب.

النتيجة الثانية: على المستوى الوطني، فإن مختلف التجمعات قد تعترف أو تنكر بصورة كاملة قوامية وسيادية الملك ومن هم على قمة الهرم السياسي. وللانصاف فإن الانظمة التمييزية (غير العادلة) التقليدية ستبقى لفترات طويلة وهامة حال تحقق قدر من التعايش والتكييف بين الجماعات الاقليمية التي تشكل الوطن، وفي غير ذلك فإن الحكومة ستنهار وتتفكك. ولهذا السبب فإن البلدان الاستعمارية السابقة نادرة ما كانت تمنح أهمية للانظمة السياسية التمييزية (غير العادلة) التقليدية: إن المعارضات بين الجماعات الاقليمية هي من الناحية التقليدية كذلك، مباشرة بعد الاستقلال، وإن نظاماً مختلفاً يجب أن يتم ادخاله.

لقد بات من الصعب الاحتفاظ بموازنة مستقرة بين الملك والجماعات الاثنية والقبلية، جزئياً لأن كل مجتمع خاضع للتأثيرات الخارجية والتي تقوّض الجماعات التقليدية، وجزئياً بسبب الحراك الجغرافي والاجتماعي للسكان. إن الانظمة السياسية التمييزية التقليدية تبدأ في التغيير: مؤسسات مثل المؤسستين البيروقراطية والعسكرية تصبح أقوى، مجموعات جديدة ذات أغراض محددة مثل مؤسسات تجارية وحتى الاتحادات التجارية تبدأ في لعب دور ما. وطالما أن هذه التطورات تحدث بمعدل صغير، فإن النظام السياسي يبقى يوصف بكونه تقليدياً. وعلى أية حال، فحين تبدأ سيادة وتفوق التجمعات القبلية تتعرض لتحد خطير، فإن النظام السياسي يصبح اجمالاً شعبوياً أو تمييزياً تسلطياً.

إن الترتيبات الهيكلية للنظم السياسية الشعبوية هي هجينة. وتتميز غالباً بمعارضة معقدة بين الجماعات التقليدية المنخفضة والجماعات الجديدة، مثل المنظمات التجارية والنقابية، والتي تتطلب تهيئة توافقات غير سهلة فيما بينها. وهذا يعني أن الانظمة الشعبوية ليس فيها تداخل بين المجتمع والحياة السياسية التي تحدث في الانظمة التمييزية (غير السواسية) التقليدية. إن الهياكل السياسية، وبخاصة الاحزاب، هي عادة مصممة مع الغرض الواعي لتهيئة التغيير في المجتمع، ولكن هذه الاحزاب هي من الناحية الطبيعية لمواجهة الصعوبات التي يفرضها التعارض بين النزعات المحافظة للجماعات التقليدية والضغط باتجاه التحديث والتي تأمل بعض الجماعات الجديدة، وحتى في بعض الحالات الجهاز البيروقراطي وحتى الجيش تطويرها. ولهذا السبب فإن الاحزاب غالباً ما تكون منقسمة بين تلك التي تمثل بصورة رئيسية الجماعات التقليدية وتلك التي تزعم ـ على الاقل ـ بأنها تشجع وتدعم مطالب الجماعات الجديدة (بالرغم من أن كثيراً من الاحزاب في هذه البلدان مميزة بهاتين الخاصيتين).

الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

بالنسبة لكثير من الناس، فإن التنمية يجب أن تأخذ أولوية على الديمقراطية. ويضرب مثل لذلك، أن أماً لطفل جائع قد تقدّر صوتها الانتخابي حق قدره ولكنها يجب أن تقيم وزناً أكبر للطعام. وعليه ومن أجل تقدير قيمة الديمقراطية يجب تقييم ما اذا كانت الديمقراطية ستساهم في أو تبطىء التنمية الاقتصادية. وهل بإمكان الديمقراطية والتنمية أن تسيرا جنباً الى جنب أو لابد من تقرير خيار صعب بينهما؟

النمو الاقتصادي ينظر اليه بوصفه مفهوماً كمياً ونوعياً معاً، فهو لا يكتفي عند حد قياس حصة الفرد في اجمالي الناتج القومي، بل وأيضاً بما يعكسه من رفاه على مستوى الشعب وفق اعتبارات توزيع الدخل ومجالات انفاق الدولة. في الدول الديمقراطية يميل الناخبون للمطالبة بتعزيز الانفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية أكثر من تعزيزه على الشؤون العسكرية والامنية أو المشاريع ذات المردود الاجتماعي الهزيل. ونشير هنا الى أن النظام المسؤول والمنفتح يستخدم الموارد المالية بفعالية أكبر مما يفعله نظام مغلق واستبدادي.

ومن الواضح، فإن بعض الانظمة التسلطية قد أفلحت في تحقيق نمو سريع. في القرن العشرين كانت الامثلة الرئيسية هي الحكومات الشيوعية في النصف الأول والنمور الاسيوية في النصف الثاني. وبحسب Sorensen فإن التنمية الاقتصادية تتطلب استثماراً وأن الانظمة غير الديمقراطية هي المتمكنة في مقاومة الضغوطات الشعبية للاستهلاك الفوري والمباشر. إن الحكام التسلطيين أقدر على خلق فائض اقتصادي لاستثمار طويل الأجل لكونها محميّة او محصّنة إزاء التموّجات السياسية الاحتجاجية التي يولّدها التغيير الاقتصادي السريع.

يمكن ببساطة وضع ذلك، إن بإمكان هؤلاء الحكام التسلطيين تجاهل الخاسرين. إن الحكومات غير الديمقراطية قادرة على التدخل الهائل الذي يتطلبه التصنيع السريع. يقول سورنسن بأنه في القرن العشرين لم تسجّل حالة واحدة ناجحة في مجال التنمية الاقتصادية بدون عمل سياسي شامل يتطلب تدخلاً واسعاً من قبل الدولة في الاقتصاد. ويضرب مثالا على ذلك الهند والصين، فبينما حققت الاخيرة نمواً سريعاً لم تنجز الهند الديمقراطية سوى قدراً ضئيلاً للغاية في مجال التنمية الاقتصادية. فكلا الدولتين متشابهتان من حيث الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية اضافة الى كونهما بلدين زراعيين وقد حققا وضعهما السياسي الحالي بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى أية حال، فخلال أربعين سنة، فإن الاقتصاد الصيني نما بوتيرة تفوق ضعفي وتيرة النمو الاقتصادي في الهند. فمعدل الوفيات في الهند تفوق نظيرها في الصين.

بطبيعة الحال، إن الانظمة التسلطية اليوم لا تتبنى النمو الشيوعي للتصنيع القهري القائم على اساس خطة مركزية. بالرغم من أن الصين نجحت في ان تتحول الى دولة موجّهة نحو السوق، ومازالت مستمرة في الجمع بين الحكم التسلطي والنمو الاقتصادي. في المقابل، بقي الاداء الاقتصادي الهابط في الهند يثير طيفاً من الاسئلة حول كفاءة وقيمة الديمقراطية في تطوير المجتمعات.

وهناك عدد من البلدان غير الشيوعية في آسيا قد تطوّرت اقتصادياً ولكن في ظل اعدادات سياسية متخلفة او تشتمل على خصائص الحكم التسلطي وهي بذلك تقدّم أمثلة مضادة على العلاقة العضوية بين الديمقراطية والتنمية. ففي الفترة ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ كانت أندونيسيا، واليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وهونج كونج وتايوان الأسرع نمواً في العالم. وتتفاوت حكومات هذه الدول في الحد الذي تعتمد فيه على الآليات التسلطية مثل قمع المعارضة، الاحكام العرفية، التشريع المناوىء للاتحادات واساءة

النظام القضائي. فعلى سبيل المثال، تعتبر اليابان ديمقراطية تضامنية، فيما مالت كوريا الجنوبية بقوة ناحية الديمقراطية، وحافظت أندونيسيا على عناصر تسلطية قوية. يبقى، أن نمور شرق آسيا تتقاسم خصائص عديدة لما وصفه جالمرز جونسون (١٩٨٧) الدولة التنموية. إن من اهم ميزات هذه الدولة هو حكم مستقر من قبل نخبة بيروقراطية وسياسية تقسر (كما يذهب ايضاً لذلك سورينسن) الضغوطات الشعبية على الاستهلاك. فالتعاون بين القطاعين العام والخاص، بالخضوع تحت تأثير مؤسسة تخطيط قوية، يتجاوز المعيار المرتبط بالديموقراطيات الليبرالية. إن فكرة الدولة التنموية تقوم على فرضية أن النمو السريع يتحقق بصورة أحسن من خلال تحديد التعبير الديمقراطي.

ولكن وبالرغم من ذلك كله فإن ثمة حقيقة أخرى يجب حملها على بالغ الجدية وهي أنه حين يصل بلد ما الى مستوى محدد من التنمية الاقتصادية، فإن استمرار الحكم التسلطي قد يؤدي الى انخفاض سرعة النمو. إن تجربة الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال، تكشف بأن الاقتصاد المخطط بصورة كاملة يفتقر الى المرونة، الابداع، والتركيز على المساواة الضرورية من أجل تفادي الركود. فقد انتهت الاقتصاديات الرئيسية للمعسكر الشيوعي الى طريق مسدود. وحتى الدول التنموية في آسيا ستكون بحاجة للاعتماد المتزايد على السوق في حال أرادت الاحتفاظ بموقع تنافسي دولي، والذي قد يتم تجاهل حقيقة كونه مؤسس في المقام الأول على مساعدة أميركية هائلة. وفي حقيقة الأمر، إن التخفيض القسري لقيمة عدة عملات آسيوية في عام ١٩٩٧ كشف الاستعمال السيء للقروض المالية الخارجية من قبل البنوك المحلية، بعد أن سلبت البريق من الاداء الاقتصادي في البلدان الصناعية الجديدة (إن آي سي) وكشفت حدود الدولة التنموية في الانفتاح.

ولذلك، فإن القرن العشرين كشف بأن الحكم التسلطي أقدر على قيادة برنامج التصنيع السريع، ولكن على أية حال فإن هذا الحكم يقدّم عدة أمثلة على أنظمة ديكتاتورية فاسدة أحدثت دماراً هائلاً في اقتصاد وشعوب بلدانها. ولهذا السبب فإن الدليل الاحصائي على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية ليس قطعياً. إن كافة الدراسات الكميّة تقترح بأن نوع النظام ليس له تأثير ثابت ومستمر على الاداء الاقتصادي. إن المشكلة فيما يتصل بهذا النوع من البحث هو أن مفهوم الحكم التسلطي واسع جداً بحيث لا يمكن التقاط الانماط الخاصة بالحكم غير الديمقراطي الذي يخلق النمو. وعلى أية حال، فإن قدرة النظام التسلطي على استخراج الفائض من اجل الاستثمار لا يتطلب ولا يبرر إساءة استعمال السلطة او انتهاك حقوق الانسان، وهي تمثل الخطر المتأصل في الحكم غير الديمقراطي.

وفيما نجح بعض الحكام التسلطيين في القرن العشرين في تدشين تنمية اقتصادية، ففي القرن الحادي والعشرين قد تعبّد الديمقراطية الليبرالية طريقاً ناجحاً بصورة أكبر. فالعولمة قد منحت الدول النامية سبيلاً الى الى مصادر جديدة لرأسمال عبر مؤسسات متعددة القوميات، وبنوك ووكالات ماوراء البحار مثل البنك الدولي. إن الفائض المطلوب للاستثمار قد لا يتطلب أن يكون منتزعاً أو مغصوباً من مجتمع متردد. ولكن المستثمرين الاجانب، بالخصوص، مشككون في السيطرات البيروقراطية الممتدة والتي تميز الدول التنموية، وقد كان ذلك العامل الرئيسي في الازمة المالية التي أبتلي بها كثير من الدول الاسيوية في عام ١٩٩٧. وفي عالم متداخل ومتشابك المصالح بات من الصعب بالنسبة للحكام التسلطيين الهروب بنموذج التنمية القسرية والتي تمثل تعدياً على المجتمع الدولي. إن إرساء أساس تقريبي على الاقل من الديمقراطية الليبرالية سيسهل الدخول الكامل بالنسبة لأي بلد الى النظام التجاري العالمي، وهذا يمثل الآن الشرط الأولي للنمو الحقيقي والجوهري.

وفيما تصبح البلدان أكثر اندماجاً في المجتمع العالمي، فإن فكرة ديمقراطية الحكم الذاتي المستقل قد إنكفأت وأصبحت جزءا من التاريخ. فما هو الأمل من بقاء النموذج الاثني (من أثينا) للمواطنين المتجمعين مع بعضهم لتقرير مصيرهم؟ وبالنظر الى أن القرارات الاقتصادية الحاسمة باتت تتخذ خارج حدود الدول القومية، فماذا يعني حينئذ أن يجتمع الناس مع بعضهم أساساً؟. لقد فعلت قوى العولمة كل ذلك، وستفعل أيضاً في فرض الديمقراطية.

إن التهديد الذي تفرضه العولمة قد تم التشديد عليه مراراً وبصورة كافية. وبحسب Guehenno فإن مطالب الاقتصاد العولمي قد حوّل السياسة الى إدارة. ويقول إن الحكومات لم تعد تصنع خيارات، إنها ببساطة تقوم بإدارة مشاركة بلدانها مع الاسواق العالمية. وقد أعاد تأكيد العبارة الشهيرة لمارجريت ثاتشر (ليس هناك بديل)، ويذهب جوهينو الى أن مجال الحتمية يرمز الى موت المجتمع السياسي كهيئة للمواطنين الناشطين، وبالتالي نهاية الديمقراطية نفسها. وفي نفس السياق، فإن المنظّر السياسي الاميركي مايكل ساندل كتب: إن الحكومة المستقلة تتطلب مجتمعات سياسية تسيطر على مقدّراتها، ومواطنين يتطابقون بصورة كافية مع هذه المجتمعات للتفكير والعمل بالنظر من أجل الصالح العام. وسواء كانت الحكومة المستقلة بهذا المعنى ممكنة تحت الشروط الحديثة في أحسن الأحوال هو سؤال مفتوح.

وعلى أية حال، فإن الغاء الديمقراطية بهذه الطريقة يعتبر بالتأكيد خطئاً. إن العالم متشابك المصالح والمتداخل ليس هو بالضرورة عالم غير ديمقراطي. إن الخطأ يكمن في المساواة بين الديمقراطية وتقرير المصير الكامل. فإذا كانت الديمقراطية لا تبقى الا في مجتمعات ذات سيادة كاملة، فإننا سنضطر للقول بأن هذه الديمقراطية لم تكن موجودة على الاطلاق في أي مكان في العالم، وهذا في حقيقة الأمر استنتاج غير معقول. ولربما فإن المراكز الامبريالية والقوى العظمى وحدها هي التي اقتربت كثيراً من المعنى المثالي لـ (الاستقلال التام)، ولربما لوقت محدود فقط. إن كافة الدول كانت دائماً تخضع بقوة تحت تأثير الخارج، وأكثر من ذلك، فإن من الخطأ الواضح الاستنتاج بأن بلداً صغيراً مثل سويسرا (ويبلغ عدد سكانها سبعة ملايين) هي أقل ديمقراطية من بلد كبير كالولايات المتحدة (التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٨ مليون نسمة) ببساطة لأن البلدان الصغيرة تخضع لتأثيرات خارجية أكبر. في واقع الأمر، فإن الديمقراطيات الصغيرة مثل سويسرا غالباً ما تعزز إحساساً قوياً بالمواطنة فيما يظل الجدل قائماً حول ضعف إمكانية ذلك في بلدان كبيرة مجاورة. إن ادارة الشؤون العامة، سواء في الديمقراطيات أو سواها، تتطلب دائماً توافقاً بين السكان المحليين والضغوطات الدولية. إن ما يميّز الديمقراطيات هو أن هذا التوافق

يتم عبر الاقناع والقبول، وعليه فإذا فشل الحكام في جهودهم، فإنهم يسقطون.

الديمقراطية والاصلاح البنيوي

يجب الاشارة ابتداءً الى أن هذا العامل يقع في مجال التأثير الخارجي على داخل الدول المراد دمقرطتها من خلال استعمال عامل المساعدات الاقتصادية كعنصر ضغط ونفوذ من أجل إجبار الدول التي تتلقى مساعدات من قبل الدول الكبرى أو المؤسسات النقدية والاقتصادية الدولية. ثمة نقد مشروع يواجه الدول المتطوّرة والمصنّفة على الانظمة الديمقراطية كونها تتبع أسلوب متناقض في دعم الديمقراطية. فمن جهة تقتفي هذه الدول تدابير صارمة في متابعة سير البرامج الاقتصادية من اجل الاصلاح البنيوي بينما تطالب من جهة أخرى بإسترداد الدين الأمر الذي قد يلعب دوراً تقويضياً في إضعاف بنى الديمقراطية، بل أن الشروط المتشددة التي تفرضها الدول الدائنة لاسترداد فوائد الديون الخارجية تسهم سلبياً في طمس الحوافز الكامنة لنمو الجنين الديمقراطي، لنفس السبب المذكور في النقطة السالفة وهي أن الفوائد الجشعة التي تجنيها الدول الدائنة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى تفضي الى التخفيض التمييزي للإنفاق العام، أي تهدد تلك البرامج التي تستهدف تحسين الظروف المعيشية لدى الطبقات الفقيرة والتي هي تمثل قضية ذات أهمية متفوّقة على تعزيز الدعم الشعبي للديمقراطية أو غرس ثقة الحكومة في الشعب كون الأولى كفوءة في السيطرة والادارة على مقدراتها الاقتصادية.

علاقة الديمقراطية بحياة الناس

اذا كان ثمة هدف جوهري للديمقراطية فهو تحسين أداء الدولة فيما يرتبط بأوضاع الناس اليومية. ولكن ماذا لو لم تحقق الديمقراطية هذا الهدف، أي لا تؤدي الى تحسين ظروف الناس وأوضاعهم التي يعيشون في ظلها؟ أو حين لا تحدث الديمقراطية فرقاً واضحاً وإيجابياً في أوضاع الافراد؟ فحينئذ يصبح الدفاع عن الديمقراطية غير جدير. خصوصاً حين تكون الديمقراطية فاقدة لأي تأثير على الاوضاع المحلية، وتحديداً في تعزيز الرقابة الشعبية، والمساواة السياسية من الناحية الديمقراطية.

قد يكون تفسير المشكلة في الدول الديمقراطية مختلفاً بالقياس الى الدول التي تفتقد في الأصل الى مؤسسات تمثيلية وتجارب حكم ذات طابع جمعي، أي تلك الدول التي تنتقل بحكمها من نظام شمولي الى ديمقراطي، حيث تكون التجربة الناشئة هي المحك الرئيسي في اختبار مصداقية التطبيق. إن الاشكالية المتكررة في الدول الشرق أوسطية ذات الطبيعة الاستبدادية تتصل بمجال التطبيق، حيث تفرض الحكومات سلطانها المباشر في توجيه سير العملية الديمقراطية بطريقة تخدم أغراضها وتؤدي في الغالب الى إضعاف المضامين الديمقراطية، حيث تمارس المؤسسات التقليدية القديمة دوراً تعويقياً للتحوّلات الداخلية للدولة باتجاه الديمقراطية كونها تؤدي الى إضعاف تلك المؤسسات وسحب قدر من المكاسب والسلطات التي بيدها.

شروط استقرار واستمرار الديمقراطية

ليست هناك ضمانات ثابتة للمحافظة على الديمقراطية ما لم تترافق مع تحوّلات اجتماعية واقتصادية وسياسية معينة. فقد تطلب استقرار الديموقراطيات الغربية المرور عبر سلسلة من التحديات والمواجهات الدامية مع الطبقات الارستوقراطية والفاشية. وقد ثبت بأن الديمقراطية قد تفشل حين تنشأ في بلدان لم تكن مؤهلة لها بصورة تامة، أو لم تتوفر شروطها الموضوعية، بل قد تفعل الديمقراطية فعلاً تمزيقياً للأنسجة الاجتماعية، وتعمل على تعميق الانقسامات الداخلية، ولربما كان الاقتصاد ضعيفاً بحيث تفشل الديمقراطية في صناعة مناخ إيجابي يلبي التوقعات الشعبية، أو قد يكون للمؤسسة العسكرية سلطة نافذة وإختراقية بحيث تجعل من الممارسة الديمقراطية ذات تأثير ضئيل أو غير مقنع كما في مثالي باكستان وتركيا.

في المقابل، لا يجب أن توحي تلك الاوضاع السلبية بأن دور الشعب في تعزيز التجربة الديمقراطية هامشي، بل مازال للشعب الكلمة الفاصلة في تقرير مسار الديمقراطية ومصيرها لئن استطاع ابتكار ضمانات نجاح التجربة واستمرارها. فهو قادر على انشاء مؤسسات ديمقراطية تصمد في مواجهة محاولات اختطاف المنجز الديمقراطي. ولعل واحدة من أهم الضمانات هي مؤسسات المجتمع المدني، وهي المؤسسات التي تعلو فوق العائلة وتدنو عن الدولة، أي تلك المؤسسات التي تعمل في مجال خارج الروابط العائلية التقليدية ولكنها لا تصل في سعة مجالها الى المجال الدولتي، فهي جمعيات مستقلة تنظيمياً عن الدولة، وهي في الأصل نشأت للحد من هيمنتها ولتقييد سلطتها من التمدد بإنفلات تام، ومن جهة ثانية يعمل المجتمع المدني على استيعاب الفائض الاجتماعي داخل مؤسسات مستقلة عن الدولة يمكن لها أن توفّر إطارات جماعية تساعد على حل مشكلات قد لا تقدر الدولة عليها، كما أن مؤسسات المجتمع المدني قابلة للتحول الى قنوات ضغط وتعبير جماعي أمام الدولة الى جانب كون هذه المؤسسات توفّر إطارات حماية أيضاً من غلواء الدولة.

يجب التنبيه دائماً على أن الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني مطلب مركزي من أجل صناعة مناخ ديمقراطي عام، إذ لا يمكن ان تحقق الديمقراطية ذاتها على مستوى الدولة فيما تغيب او تضعف في مؤسسات المجتمع المدني، أو حين تدار الاخيرة بطريقة غير ديمقراطية، لأن القبول بوسائل استبدادية في إدارة مؤسسات المجتمع المدني وانتقال ذلك عن الاسرة والمدرسة ودور العبادة والشركة يفضي الى التعايش مع وقبول السلطة الاستبدادية.

هل ثمة علاقة بين الديمقراطية وحقوق الانسان؟

نعم بكل تأكيد، وقد ثبّت الاعلان العالمي لحقوق الانسان هذا الربط الحميمي بينهما. وبحسب المادة ٢٥ من الاتفاقية الدولية حوق الحقوق المدنية والسياسية فإن الدول الموقّعة على الاتفاقية ملزمة بأن تضمن لمواطنيها الحق وتهيئ لهم فرصة المشاركة في إدارة الشؤون العامة مباشرة او غير مباشرة من خلال ممثلين منتخبين والتصويت والترشيح لانتخابات دورية حقيقية، وحرية الوصول بالمعنى الشامل

للمساواة الى المناصب الرسمية.

إن تفسير العلاقة بين حقوق الانسان والديمقراطية يتم بهذا النحو: أن مزاولة الانسان لحقوقه الأساسية وحرياته تعتبر جزءاً صميمياً من الممارسة الديمقراطية، إذ أن جوهر الفكرة الديمقراطية يكمن في تمكين الفرد من تقرير مصيره والتعبير عن رأيه وممارسة حقه الطبيعي. وهناك من يزعم بأن حقوق الانسان قد تكون مكفولة أو يمكن الدفاع عنها في ظل أنظمة ديكتاتورية مع إعطاء أولوية للتطور الاقتصادي. ويرد على ذلك بأن ثمة تجارب عديدة ثبت فيها فشل الانظمة الديكتاتورية في الحفاظ على أوضاع اقتصادية مستقرة، بما يجعل حقوق الانسان عرضة للانتهاك السافر.

إذن إن العلاقة بين الحقوق المدنية والسياسية وبين الديمقراطية هي متداخله وضرورية، فهذه الحقوق تؤمّن غايتين كبريين: الاولى الرقابة الشعبية والمساواة السياسية في صناعة القرارات ذات التأثير الجماعي، وثانياً تصبح هذه الحقوق بمثابة إطار ضابط للنشاطات الجماعية من خلال رسم الحدود التي يجب أن تحكم الحريات الفردية والتي تقع خارج نطاق قرار الاكثرية. وأمثلة ذلك الحرية الفردية حيث لا يمكن للافراد الانضواء في نشاطات سياسية ما لم يتمتعوا بحماية من الاعتقال او النفي او الابعاد، تماماً كما هو الحق المكفول لاعضاء السلطة التشريعية من الاعتقال خلال تأدية واجباتهم البرلمانية، ولكن هذا الحق يجب أن يستغرق كافة الافراد بحيث يشعر الفرد بأن حريته وسلامته البدنية مصانتان وإن تعارضت حريته مع رغبة الاكثرية.

ولعل النقطة لمحورية في هذا الصدد هي وقوع بعض الافراد تحت عسف وحيف السلطة السياسية باعتبار هؤلاء مصنّفين في خانة الخصوم السياسيين، وهذا ما يجعل سوء معاملتهم، وتعذيبهم، وانتهاك حقوقهم الاساسية، وانحياز المحاكم ضدهم أموراً مألوفة في دول غير ديمقراطية لا تتمتع فيها السلطة القضائية بإستقلالية تامة او قدر كبير منها.

ثمة مفردة حقوقية ثالثة ذات أهمية بالغة من حيث التعالق الحميم بين حقوق الانسان والديمقراطية وهي مفردة الحرية الفكرية. فإذا كانت الديمقراطية ترتكز على مبدئين: السلطة الشعبية والمساواة في الحقوق والواجبات، فإن المساواة تعبّر عن نفسها ديمقراطياً حين يتكافىء الافراد في فرص التعبير عن أفكارهم ومتبنياتهم العقدية الخاصة. ولذلك، فليس مستغرباً قراءة الديمقراطية من خلال تجسيدها السياسي في الدورات الانتخابية والتعددية الحزبية وأن لكل مواطن صوتاً مساوياً في الشؤون السياسية العامة، وتجسيدها الفكري من خلال قدرة الأفراد على التعبير بحرية تامة عن آرائهم، وباعتبار أن حماية الحرية الفكرية حق فردي مصون إزاء سيطرة معتقد ما وليكن معتقد الاكثرية.

يجب التشديد مكرراً وبصورة دائمة على تأثير العامل الاقتصادي في استقرار او اضطراب المسار الديمقراطي في أي بلد. للتمثيل على أهمية هذا العامل يمكن القول بأن درجات التفاوت في فرص العيش تؤثر سلبياً في التحوّل الديمقراطي وفي نجاح التجربة الديمقراطية في أي مجتمع. فالديمقراطية في مجتمع يتفشى فيه الفقر على نطاق واسع تكون قاصرة، إذ أن أفراد المجتمع لا يتمتعون بفرص متكافئة في ممارسة أدوار فاعلة في العملية الديمقراطية، بسبب التفاوت الجسيم في الفرص المعيشية. إن التفاوت الاقتصادي على المستوى الاجتماعي سينعكس بصورة تلقائية على المستوى الاجتماعي، فإذا كان هناك تفاوت اجتماعي بفعل عدم تكافوء الفرص على الصعيد الاقتصادي فإن هذا التفاوت سينعكس تلقائياً وبوتيرة أشد خطورة على الصعيد السياسي، ولعل مثال تلاعب الاغنياء بالعمليات الانتخابية وشراء أصوات الفقراء يتردد في كثير من الديمقراطيات التي يكون فيها التفاوت الاقتصادي جسيماً، ولذلك كانت هناك دعوة متكرره الى الاحزاب السياسية والقادة السياسيين للعمل على التخفيف من التأثيرات بالغة الخطورة للتفاوت الاقتصادي على المستوى السياسي. على أنه لا يجب انكار حقيقة النجاح الباهر الذي حققته بعض الديمقراطيات في مجال الحريات المدنية والسياسية بالرغم من انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية كما في مثال الهند ودول في اميركا اللاتينية.

دور الدين في العملية الديمقراطية

إن دور الدين يتحدد في رؤية الاتباع وما يقررونه من درجة مشاركة في العملية السياسية. فالدين بما هو تأويلات خاصة بكل مدرسة فكرية ومذهب قد يكون حائلاً أو حافزاً في تحريك التجربة الديمقراطية باتجاهات معينة. ولذلك ففي الاطار العام للاديان هناك ميول متضاربة واتجاهات متقابلة حيال مفاهيم ذات دلالات مضطربة او مهام ذات مغازٍ مثيرة للجدل. وقد قيل بأن بعض المدارس الفكرية التي تستمد من مجموع النصوص الدينية مشروعيتها ورؤاها الكونية، وتعتبر أن النص الديني حقيقة منزلة يجب قبوله حرفياً دونما نقاش أو تحقيق في صدوره وسنده تكون أقل قبولاً بمبدأ الديمقراطية.

إن ما يجعل الأمر ذو جدل خاص هو رؤية بعض المذاهب الدينية للدول باعتبارها وسيلة مقدّسة لتطبيق إملاءات شريعة ما وتحقيق رسالة السماء على الأرض، ولكن الانكى حين تتسرب هذه العقيدة الى الدولة نفسها فيقوم رجالها بإكراه أصحاب المعتقدات الدينية الأخرى على إتباع ديانة الدولة أو تعريضهم للاضطهاد وحملات كراهية على أساس ديني ومصادرة حقهم في التعبير عن الرأي.

إن ثمة عنصراً ايجابياً فاعلاً يمكن للدين ان يلعبه في تعزيز الممارسة الديمقراطية وهو التسامح الديني الذي يحبط النزوعات الداخلية لدى الجماعة الدينية الغالبة في تقرير ما تشاء من معتقدات دينية وفرضها على باقي الطوائف والجماعات. ويجب الاشارة هنا الى أن التسامح الديني لم يقرر من أجل حرمان أي جماعة من تبني ما تراه، أو إسقاط حقها في الترويج لمعتقداتها بصورة متساوية مع الجماعات الاخرى، وإنما تم تقرير ذلك من أجل منح الناس فرص حقيقية وكاملة تتيح لهم تقرير ما يشأون حتى في مجال العقيدة الدينية.

إن تدخل الدولة في فرض مبادىء ديانة معينة على غير المؤمنين بها يفضي الى إلغاء سلسلة حريات منها الحرية الفكرية وحرية الاعتقاد والضمير والاجتماع وهذه الحريات كما ترى مبادىء أساسية في الديمقراطية.

وعلى المستوى السياسي، فإن أخطر ما يمكن للعامل الديني أن يفعله سلبياً وأن يحدثه من انقسامات داخل المجتمعات هو استبعاد بعض الفئات من المناصب السياسية على خلفية دينية.

الاصلاح ..لا داخل ولا خارج!!

أشبعوا دعاة الاصلاح سبّاً وجرّدوهم من الوطنية والانسانية لأنهم نادوا بالاصلاح السياسي بوسائل سلمية، رغم أنهم سلكوا سبيل الناصحين في ابلاغ رسالة تكاد من فرط ليونة عباراتها وحياء سيرها في الطريق الى قصر ولي العهد أن تتصبب عرقاً.. وقد عبّر كل من سمع أو راقب الطريقة المثلى التي التزم بها دعاة الاصلاح وهم يفصحون بصوت خجول عن مطالبهم الاصلاحية عن دهشته لأنها طريقة لو حظيت بالاحترام والقبول الحسن لأمكن استنساخها والعمل بها في مناطق أخرى من العالم..

ولكن، وأف من لكن هذي، فوجئ الجميع بعد عام من الامل المرتعش بأن قراراً انقلابياً أعاد الأمور الى نقطة الصفر، وانبعثت سيرة الواحدية، واعتقل ناشطون من دعاة الاصلاح، بل وتقرر مسح كلمة (الاصلاح) من اللغة السياسية والاعلامية الرسمية، وفرضت محلها كلمة (تطوير)..

لقد رافق هذه التدابير الصارمة والانقلابية حملة تشهيرية ضد دعاة الاصلاح، واتهامهم بالعمالة للخارج، لأنهم نادوا بالاصلاح، وفي ذلك تطابق بزعم الحكومة مع برنامج الاصلاحات السياسية الديمقراطية في الشرق الاوسط الذي طرحتها الادارة الاميركية والتي تنوي ادراجه على جدول قمة الثماني التي ستنعقد هذا الشهر.

قالوا بأن الاصلاح لا يمكن فرضة من الخارج لأن ذلك يتناقض جوهرياً مع التقاليد والعادات والدين والاخلاق في بلادنا، وعليه عبّرت السعودية عن رفضها المطلق للمبادرة الاميركية المعروفة بإسم (الشرق الأوسط الكبير) وشكّلت لتعزيز موقفها الرافض حلف الرياض ـ دمشق ـ القاهرة. وكان هذا الحلف حاول أن ينتج نسخة جديدة معدّلة للمبادرة الاميركية في الاصلاحات السياسية الشرق أوسطية تنطلق وتتم من الداخل، وبالتالي تمكّن الرئيس مبارك من إقناع الاتحاد الاوروبي بالمشروع العربي الثلاثي، وقد قبلت الادارة الاميركية بالنسخة المعدّلة طالما أنها ستؤدي الى نشر الديمقراطية او البدء بتنفيذ مراحلها الاولى على الاقل.. وقد ظهر لاحقاً بأن المشروع الاصلاحي العربي لم يكن سوى محاولة لافشال او على الأقل تأجيل المبادرة الاميركية..

الحكومة التي قالت بأن لا اصلاح من الخارج ووجهت إتهاماً بالخيانة لدعاة الاصلاح تناست عن عمد وسابق إصرار الدعوات التي وجهها الاصلاحيون خلال أزمة الخليج الثانية.. وهذا يلتقي مع انتقادات الدكتور سعد الدين ابراهيم للحكام العرب الذي صموّا آذانهم منذ عقدين على الاقل عن مطالبات الداخل بالديمقراطية.

إذا كانت الحكومات العربية الاخرى تستعمل مبرر اختطاف التيار الديني المتشدد للسلطة من اجل نبذ فكرة الدمقرطة والاصلاحات السياسية، فإن السعودية وحدها التي تبدو عاجزة عن استعمال هذا المبرر، لأنها حسب د. مي يماني لن تكون أكثر تشدداً مما هي عليه الآن، لأنها تخضع تحت تأثير السلطة الدينية. بل أن مبرر الاصلاح السياسي الذي يطرحه التيار الوطني العريض بأطيافه المتنوعة الليبرالية والدينية المعتدلة أقوى من حجة الحكومة.

فيما مضى كانت الحكومة تكتفي بفرض ما تراه من اجراءات (اصلاحية) دون تقديم مبررات لذلك أو الدخول في مواجهة اعلامية علنية مالم تصل الامور الى مستوى التصادم.. ولكن في هذا المرة بدأت تشعر وكأن الاصلاح السياسي بات مطلباً داخلياً وخارجياً، ولذلك كان اللجوء الى تبرير تأجيل التحوّل نحو الديمقراطية او تفعيل القائمة التقليدية من الاعذار والمبررات كاستعمال الدين، أو العادات، والخصوصية الاجتماعية والثقافية متهافتاً تماماً كما أن التوسل بقضية تحرير فلسطين والوحدة العربية والنمو الاقتصادي كشروط للانتقال الى الديمقراطية ماهي الا مسوّغات زائفة من اجل تكريس الاستبداد والحكم الشمولي.

في حقيقة الأمر، أن المبررات الدينية والثقافية والاجتماعية التي تلوذ بها الحكومة في نبذ التحول الديمقراطي استعملتها دول عديدة في أوروبا قبل ذلك ولكنها في نهاية المطاف قررت الانتقال الى الديمقراطية، وهكذا فقد تزايد عدد الديمقراطية في العالم من ٣٨ عام ١٩٧٤ الى ١٠٣ عام ٢٠٠٢، وهذه الديمقراطيات استطاعت احتضان التنوع الثقافي والديني والاجتماعي..

وفي الاخير، فإن الديمقراطية باتت مطلوبة وعن أي طريق جاءت.. إن أحداً لن يعارض على حد د. سعد الدين ابراهيم أن تأتي (على ظهر ناقة أو حمار)، فالمهم هو أن تأتي لتوقف هذا المسلسل البشع من التخلف والاستبداد وإنسداد الآفاق أمام الشعوب العربية. ولكن سيرة حكومتنا منذ الخامس عشر من مارس الماضي تؤكد بأن لا اصلاح من الداخل ولا من الخارج!